(حقوق محفوظ)

اللّٰهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ

نحمد الله الذی وفقنا الطبع هذه المجموعة النادرة بحواشی جدیدة وقدیمة اعنی

مجموعہ شرح تہذیب محشی

ملا جلال الدوانی وبہامشہ حواشی متفرقہ مولوی عبد الحی

محشی بحواشی مولانا اخوند شیخ البخاری رح

میر زاہد ہروی وبہامشہ مولوی عبد العلی بحر العلوم

التعلیق العجیب لحل حاشیہ الجلال لمنطق التہذیب

کتاب خواجہ جمال الملة والدین وبہامشہ

مولانا اخوند الشیخ البخاری رح

کتاب اخوند کلان وبہامشہ

مولانا اخوند الشیخ البخاری رح

هذه المجموعة المرتبة لحاج الحرمین الشریفین خواجہ جلال خجندی تاجر کتب سنہ ۱۳۲۶ھ

فی المطبع المجتبائی الواقع فی اللکنؤ

(باہتمام محمد فخر الدین تاجر کتب لکھنؤ طبع گردید)

تعداد ۱۵۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم

التهذيب التحرير والتنقيح ١٢ يزدي

تهذيب المنطق والكلام توشيحه بذكر المفضل المنعام وترشيحه

بكسر الميم ١٢ بكسر الميم ١٢

التهذيب الاصلاح والتنقية ١٢ ق

بالصلوة والسلام على صفوة الانام وآله وصحبه الغر الكرام

التعليق العجيب لحل حاشية الجلال لمنطق التهذيب

بسم الله الرحمن الرحيم

ملا جلال

حاشية الجلال لمنطق التهذيب

وسميته بالتعليق العجيب لحل حاشية الجلال لمنطق التهذيب

وهو تعليق كاسمه عجيب

قوله بسم الله الرحمن الرحيم

ههنا امور لا بد من الاطلاع عليها

الاول الباء ان كانت زائدة ... فلا حاجة الى ان يعين لها متعلق ...

التعليق العجيب

قوله

قوله

ملا جلال

وبعد فهذه عجالة نافعة وعُلالة رائعة تروي غليل طالبي

صناعة الميزان وتشفي عليل السائقين الى مشاق البرهان لم التفت

الى ما اشتهر فالحق احق بالاتباع ولم اجمد على ما ذكر فلمسلك النظر اتساع

بل محضت النصح لنصيح وتمخضت عن زبدة الحق الصريح واثبت تحقيقات

خلا عنها الزبر المتداولة واشرت الى تدقيقات لم تحوها الصحف

المتطاولة المتناولة مع اني امليتها بالاستعجال على طريق الارتجال حال

اشتغال البعض ممن له توقد في الذكاء والاشتعال وفقه الله تعالى للاستكمال

ورقاه الى معارج الكمال منطق التهذيب الذي هو العلم في رشاقة التر

فليسعد بها كل ذكي وليبعد بها كل غبي وغوي ولئن زهدها القاصرون

فيقبلها الماهرون وان ذمها الجهلة فسوف يمدحها الكملة

هذا وعلى الله التكلان انه خير من اعان لا نعبد ولا نستعين الا

والضلال نعله در الشارح البارع حيث اتى بدعاء نافع ... قوله وعلى الله التكلان اقول لما كان هذا التصنيف من الامور المهمة توكل فيه على الله المستعان

الحواشی العجیبة لمولانا اخوند شیخ لحل حاشیة الجلال للمنطق التهذیب

بسم الله الرحمن الرحیم

اخوند شیخ

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله

إياه ولا حول ولا قوة إلا بالله قوله الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل والمراد بالجميل الاختياري

ملا جلال

تعليق العجب لحل حاشية الجلال لمنطق التهذيب

ف فيه إشارة إلى أن هذا المذهب قد نسبه اليه لكن لا أثر له في كلامه نعم أورد هو في حواشي شرح المطالع بوجه على من قال بدخول الذات في المشتقات فزعم ان المشتقات عنده مركبة من الصفة والنسبة فحسب ا ه منه رحمه الله تعالى

التعليق العجيب

اقول قد فصلت هذا المقام مع ما يتعلق بالحمد لله في الرسالة المصدرية المنسوبة الى المحقق عضد الملة والدين ... فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه

هذا المقام مع زيادة تحقيق ... فان شفاء العليل وروا الغليل ... والسؤال فيهما فوائد الفائدة الاولى انما ... جل الله تعالى

قال المحشي رحمه الله ... على الصادر وما العكس فلا ... ذكر الشيخ في ... الصادر وان لم يكن حقيقة ... لانه ذكر عرفا فانه مامن فعل الا ولا بد له من فاعل ... الاجماع الضمير اليه نص عليه الشارح المحقق في ... بالجملة على شرح التجريد الجديد

[illegible]

لانه صفة للفعل وهو لا يكون الا بالاختيار كذا

ذكره المص في حاشية الكشاف والمدح يعم الاختياري وغيره

كذا ذكره المص الخ اعلم ان كذا ههنا على معناه الاصلي وهو تشبيه شيء بشيء مشار اليه وليس من الكنايات اذ لا يعقل ههنا الكناية ۱۲

ملا جلال

اخوند

التعليق

يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها ولا يقال حمدتها

استشهاد على كون الجميل في الحمد اختياريا دون في المدح ۱۲

وقيل المدح ايضا مخصوص بالاختياري ومثال

قال السيد السند قدس سره في حواشيه انه كل ذي عقل اذا رجع الى وجدانه لا يفرق بين الحمد والمدح في اقتضاء...

اللؤلؤ مصنوع وقيل الحمد يعم الاختياري وغيره

اي مدحت اللؤلؤ على صفائها ۱۲ لم يسمع استعماله عن العرب والكلام كلاهم في هذا الباب فلا يصح تعميمه بل الظاهر تخصيصه بالفاعل

ايضا كالمدح لا انه يجب ان يكون المحمود عليه

اي كما ان المدح يعم الاختياري وغيره ۱۲ · هذا بيان الفرق بين الحمد والمدح ۱۲ في الحمد ۱۲

اختياريا بخلاف الممدوح عليه لانه اعم فتامل

ملا جلال

التعليق العجيب

التعليق العجيب

اخوند شیخ بر ملا جلال

تعلیق اخوند شیخ بصفحہ ۹

[illegible]

الذی هدانا

قوله الذی هدانا اه قیل الهدایة الدلالة علی ما یوصل
الی المطلوب وقیل بل الدلالة الموصلة الی المطلوب ونسب الاول
والثانی الی البعض ونقض الثانی بقوله تعالی واما ثمود فهدینا هم
والاول منقوض ایضا بقوله تعالی انک لا تهدی من احببت واجیب ان التجوز مشترک

ملا جلال

التعلیق العجیب

[illegible]

تعليق العجيب

والخوند شيخ بر

ملاجلال

[illegible]

حواشی تعلیق العجیب صفحہ ١١

له اختلف فی الاسم الاعظم علی اقوال کثیرة بسطها العلامة جلال الدين السيوطی رح فی رسالته المسماة بالدر المنظم فی الاسم الاعظم ١٢ منه رح ٢ المراد به عبد الله اليزدی ١٢ منه رح ٣ اورد السيوطی فی تکملة تفسير المحلی ان اربعة آلاف منهم آمنوا مع صالح ١٢ منه رح ٤ المراد به عبد الله اليزدی ١٢ منه رح ٥ هذا کلامه فی حاشيته علی الشرح واختاره هذا التقرير فی شرحه علی المتن ايضا والتعجب منه کيف اختاره هنالک مع علمه بفساده کما دل عليه بحثه الاول ١٢ منه رح ٦ ای السيد ابو الفتح ١٢ منه رح ٧ فی هذه العبارة من اللطافة ما لا يخفی ١٢ منه رح

[illegible]

سلہ قولہ علی ہذا المعنی مجال الخ بان یقال ان الارادۃ وان صدرت عنک بحسب الظاہر لکنہا غیر صادرۃ منک حقیقۃ لخروج الشیء الخ

وللمناقشۃ فی امتناع حملہ علی ہذا المعنی مجال فتامل

ای حمل قولہ تعالیٰ انک لا تہدی ۱۲ اق — ای الدلالۃ علی ما یوصل ۱۲ اق

ملا جلال

عہ اختلف فی ایمانہ انہ ہل آمن ام لم یؤمن ولم یثبت عندنا ایمانہ واللہ اعلم ۱۲ منہ رح

سواء الطريق

وقال المصنف في حاشية الكشاف ما حاصله انها تتعدى بنفسها وبالى وباللام ومعناها على الاول الايصال وعلى الثاني والثالث اراءة الطريق فافهم

قوله سواء الطريق اي الطريق المستوي والصراط المستقيم والمراد نفس الامر عموما وان كان تخصيصه بالاسلام لكن الاول انسب

ملاجلال

التعليق العجيب

حواشي هذا التعليق العجيب منه رحمه الله تعالى

[illegible]

اخوند شيخ متعلق بصفحه ع (۱۳)

له قوله وقال المصنف رح في حاشية الكشاف الاولى
ملاحظة انما يتعدى بنفسها وبالى وباللام معناها على الاول
الايصال وعلى الثاني اراءة الطريق فافهم انتهى قال
القاضي البيضاوي في تفسير قوله تعالى اهدنا الصراط
المستقيم والفعل منه اي من الهداية هدى واصله ان
يتعدى باللام كما يجيء اوالى فعومل معه معاملة اختار
في قوله تعالى واختار موسى قومه انتهى اي من قومه
يفهم من كلامه انه لا يتعدى بنفسه وما يكون بحسب
الظاهر متعديا بنفسه فهو متعد بالحرف المقدر
فمعنى اهدنا الصراط المستقيم اهدنا
الى الصراط المستقيم و معناه

الاراءة
كما بين واحسن التبيين
الكشاف من التعدي بالنفس ما هو حاشية
الايصال لكن مراده ما هو بحسب الظاهر
ان يقال انه مراد لو كان كذلك الى التي
وما هو بعض الصواب
[illegible]

اخوند شيخ ملا جلال

[illegible]

التعليق العجيب

ملا جلال

وجعل لنا التوفيق خير رفيق

قوله وجعل لنا التوفيق خير رفيق التوفيق جعل الاسباب موافقة للمطلوب

في اللغة ١٢ ق — اي موافقة في الحصول

تم خص بالخير وحاصله توجيه الاسباب باسرها نحو المسببات

في العرف والشرع ١٢ ق — اشارة الى انه لو كان للشيء اسباب فوجه احدها لا يسمى توفيقا ١٢ — اي بجميعها ١٢

قوله التوفيق جعل الاسباب قال الاستاذ فالاحسن العلامة ... فقال قال ستاذ الاستاذ في شرح الاشارات التوفيق جعل الاسباب متوافقة فيكون قوله موافقة بمعنى متوافقة فيكون ما فيه التوافق هو التسبب وقوله المطلوب متعلق بالتسبب وكانه لهذا قال وحاصله توجيه الاسباب باسرها نحو المسببات ولكن الاولى ان يقول نحو المسبب الا ان يقال اراد هذا الجمع باعتبار المراد وفيه ان فيه هذا معناه اللغوي اما معناه العرفي فعند بعض المتكلمين الدعوة الى الطاعة وعند بعضهم خلق القدرة على الطاعة و

عند بعضهم ... الطاعة ... الالتفات الى الخير ...

قوله لنا التوفيق خير رفيق ... لا دليل على مجاهد ... الوجود ... مصداقه ... الواجب ...

فاعلم ان الوجود ... الماهية ... الذات ... التركيبية ...

واقول

حواشى هذا برتعليق العجيب

عه المراد به مولانا فخر الدين السمّاذى ١٢ منه رحمه الله تعالى

عه المراد به مولانا اصيل الدين الشيرازى معاصر الشارح رحمه الله ١٢ منه رحمه الله تعالى

سه اي اللفظ يابى عن تعلقه برفيق ١٢

المذكور بعده ١٢

وقوله لنا الظاهر فيه من حيث المعنى تعلقه برفيق لكن اللفظ

على ان يكون صلة له وعمدا لمعناه ١٢ يزدي

المساعدة مدد كردن ١٢ دليل لعدم مساعدة اللفظ ١٢

لا يساعده لامتناع تقديم ما في حيز المضاف اليه عليه ولان المعمول

وهو ههنا لنا ١٢ — وهو ههنا رفيق — اي المضاف اليه ١٢

فعلم ان لنا ليس بمتعلق برفيق ١٢ — اي لما بطل تعلقه برفيق المذكور ١٢

لا يقع الا حيث يصح وقوع العامل فاما ان يتعلق بمحذوف يفسره

اي بلفظ محذوف — اي لنا ١٢

المذكور او يقال الظرف مما يتوسع فيه اذ يكفيه رائحة من الفعل

في صحة التعلق برفيق ١٢ ق — ما لا يتوسع في غيره ١٢ ق

التعليق العجيب

ملا جلال

التعليق العجيب

آخوند شيخ رح

منه المراد به السيد الهروي ١٢ منه

سه المراد به القاضي محمد مبارك الكوفاموي ١٢ منه — المراد به السيد باقر داماد ١٢

والصلوة على من ارسله هدى

ملا جلال

ای المصنف التفتازانی ۱۲ — وهو الشيخ جلال الدين القزوينی ۱۲ — ای تلخيص المفتاح

على محاذاة ماذكره قدس سره فی قول صاحب التلخيص واكثرها للاصول

انما قال على محاذاة ماذكره ولم يقل على ماذكره لان المذكور ليس مما تقدم فيها فی حيز المضاف اليه عليه ۱۲ ق

باعتبار لزوم جلالت — هو المفسر ذكا مر ۱۲

جمعا واما تعلقه بجعل فركيك من حيث المعنى كما لا يخفى على من له فطرة

للزوم كلل الجعل بين الشیء ولازمه والتفصيل فی الحاشية الزاهدية ۱۲

سليمة وفطنة مستقيمة قوله والصلوة على من ارسله هدى

عن تشوائب الوهم ۱۲ — متوقدة فی الذكاء والفهم ۱۲

التناسب بين الجملة الحمدية والجملة الصلوتية فتفطن ۱۲ اخوند شيخ البخاری رحمة الله تعالى عليه (تعليق العجيب اين برصفحه نوزدهم بايد ديد)

این حواشی بر تعلیق العجیب است

التعلیق العجیب

قال والصلوة على من ارسله
هدى اي اخرجنا فراتك ينشط بها الاذهان ويجمعها
الاذان الثالث فالاولى انا نشرع في الصلوة لامره صلى الله عليه
على آله وسلم بالابتداء بالصلوة وجعله الكلام الذي لا صلوة
فيه فهو اقطع ممحوق من كل بركة اقول وفيه رمز لطيف الى الالحاق
الثاني ان نصل الصلوة عليه محمد تعلق في الذي الله تعرفون
اسم الباري عز اسمه الباري في كلمة الشهادة وفي الاذان وفي
امر الاطاعة بقوله اطيعوا الله واطيعوا الرسول واشتغل
الاشتغال بالعبادة على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فالثاني
الامر بذكره وصلوته كونها عبادة [illegible] حين اليه
الثامنة ان الصلوة من الله رحمة

من الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء و
والطيور تسبيح قال العلامة العيني قال البنانية
على آله وسلم الصلوة ومعناه الشرعي في حق النبي صلى الله عليه
فيكون اخرة [illegible] في الدنيا باعلاء كلمته واتباع شريعته و
العلماء الكبار واما في حق غيره من الانبياء فعناها ما ذكرنا انتهى
الاشارة الثالثة ان الصلوة الواقعة في المتن فيها احتمالان
احدهما ان تضاف الى الله تعالى فيكون معناه والصلوة من
الله على من ارسله فان قلت لا يحصل الامتثال بامر الملك
ذي الجلال لان الله تعالى امرنا بان نصلي عليه
محل الصلوة عليه وقوله الصلوة التي
عليه وهذه على صيغة

الصلوة على [illegible] امتثال بامره ما امتثال
صحيح فان قلت الصلوة من المؤمنين على من ارسله
بينة الامتثال [illegible] ذلك وذعونا الله تعالى بان يصلي عليه
فضلا لا طرق لها فلا نقدر على ان نصلي عليه وعلى آله وسلم لانها غاية
بكلام اخلاقه صلى الله عليه وعلى آله وسلم على الصلوة عليه
بان نصلي عليه رأينا انا لا نقدر على الصلوة على الله تعالى
محمد وآله وغيرهم قلت لما امر الله تعالى
وكلما تمام مثل اللهم صل على
صيغة الصلوة

العبادي
بان يكون [illegible] مع
احدهما خصوصية معجزة ومعنى [illegible]
خصوصية ما انعمت الفائدة الرابعة لم يتعقب الصلوة
بالتسليم وفي ذلك اشارة الى ان
الاولى انه يكفي في الامتثال الصلوة ولا يجب التسليم على
اي البعض الاشارة الثانية ان التسليم ليس مراد التسليم
لماذا فسر به بعض المفسرين في الآية معنى الانقياد
الفائدة الخامسة ان في قوله من ارسله احتمال الى والان بعض
ليشمل جميع الانبياء وحينئذ يكون خصوص البعض كلمة من
لعله لا انسان الرجال منهم والنساء والجن والملائكة
بعيد وانقضوا على ان الملك والجن ما كان منهم
رسول اصلا والانبياء يشترط اللبوة
الذكورية الاتفاق ان يراد به
النبي صلى الله عليه وسلم

تعليق العجيب

بر

ملا جلال

[illegible]

منه رحمه الله تعالى علیه

[illegible]

هو بالاقتداء حقيق ونورا به الاهتداء يليق

قيل هو مصدر بمعنى اسم الفاعل والظاهر انه اسم للحاصل بالمصدر اطلق عليه مبالغة قوله هو بالاقتداء مصدر مبنى للمفعول اى بان يقتدى به قوله ونورا به الاهتداء يليق مصدر مبنى للمفعول اى بان يهتدى به قوله به متعلق بالاهتداء

انما قال اسم للحاصل بالمصدر

وجه الظهور افادة المبالغة بخلاف الاول

اى على النبى وعلى الله تعالى

لا مبنى للفاعل كما مر

اخوند شيخ البخارى

ملا جلال

التعليق العجيب

اخوند شيخ
ملا جلال

اخوند شيخ
بقية الحاشية التي صفحة ب
حيث لم يمكن تصور الهداية وحين يمكن التصور
ايضا بخلاف كونه بمعنى اسم الفاعل اذ فيه يمكن كل التصور
والتصور ولا حاجة الى تفسير اسم الفاعل بالهادي لا بالهداية
كون المقام مقام التمدح لان الهدى قد يكون بمعنى الهداية
وقد يكون بمعنى الاهتداء كما في فاتحة الكتاب انتجوا الحمل على الهدى
فالعبارة تتسامح لكن الحمل على الاول يفيد زيادة المدح
وزيادة لا ... قال عصام الملة
والايات والهدى يراد به الهداية ويجيء كالاهتداء انتهى
نعم يمكن ان يناقش بان الهدى حال عن ...
المفعول فيلزم ان يكون في ان
الارسال ووقع الهداية منه عليه

[illegible]

وعلى آله واصحابه الذين سعدوا فى مناهج الصدق

بالتصديق وصعدوا معارج الحق بالتحقيق

ولا يليق تعلقه بيليق فافهم قوله وعلى آله واصحابه الذين

اى تعلقه بالابتداء فائدة اوهى افادة الحصر بخلاف ما اذا تعلق بيليق ١٢

الجمع المضاف يفيد العموم ١٢ فيكون ظرفا لغوا ١٢

سعدوا فى مناهج الصدق بالتصديق متعلق بسعدوا والباء

جمع منهج وهو الطريق الواضح ١٢ اى قوله بالتصديق ١٢ ويحتمل ان يكون ظرفا مستقرا

للسببية قوله وصعدوا معارج الحق بالتحقيق يحتمل تعلقه

جمع معرج وهو السلم ١٢ اى بالتحقيق ١٢

بصعدوا والباء للسببية كما سبق فى قوله بالتصديق فالمعنى

من الصعود ١٢

صعدوا معارج الحق وبلغوا اقصاه بسبب التحقيق ولايقان

بنبوته عليه الصلوة والسلام

ويحتمل الاستقرار والمعنى هذا الحكم محقق لاريب فيه فتامل

اى يحتمل ان يكون قوله بالتحقيق ظرفا مستقرا ١٢

ملا جلال

اخوند شیخ

اخوند شیخ مولانا العوبری البخاری رحمه الله تعالی

التعليق العجيب

التعليق العجيب من ملا جلال

حواشي مدير التعليق العجيب

له قوله هذا اللفظ اى اللفظ ان كان موضوعا للمشار اليه المحسوس المشاهد فى الاشارة استعمل فى المعقول الذى هو قريب من المحسوس فى الوضوح ومع هذا يستعمل فى المرتب الحاضر فى الذهن فاستعمال لفظ هذا ههنا ابلغ فى الاشارة الى المرتب ... تنبيها على ظهوره ... قاضى ... القاضى علىخان

ملا جلال

وبعد فهذا

قوله وبعد فهذا اشارة الى المرتب الحاضر في الذهن سواء كان

لخ ذلك ثم خرج

له قوله اشارة الى المرتب الحاضر فى الذهن الى قوله لا يستقيم انت خبير بان كلامه فى العبارة وما حمل العقل وكان محمولا على تحقق الامر فى الخارج ذكره الشارح وما حمل على بيان مرام العلم فلا اعتبار فى ترجيح كلامه على ما ذكره من ان وعلى ان مطلقا الجواب من الارادة الذى يمكن ان يتوهم ويرد وحاصل الكلام ان وضع الديباجة لو كان بعد التصنيف فالاشارة الى الموجود فى الخارج والا فالاشارة الى المرتب الحاضر فى الذهن وحاصل كلام ان هذا اشارة الى المرتب الحاضر سواء كان وضع الديباجة قبل او بعده اذ لا وجود للالفاظ مطلقا فى الخارج ولا لمعانيها فيه اصلا وكذا المركب الذى يكون احدهما او كلاهما جزءا فيه فان لم يكن شئ منهما موجودا خارجيا فلا يصير موجودا فى الخارج ... تأمل

[illegible]

كذا المشار اليه لا وجود له فى الخارج ... [illegible]

وضع الديباجة قبل التصنيف وبعده اذ لاحضور للالفاظ المرتبة ولا لمعانيها في الخارج فما قيل من انه ان كان وضع الديباجة بعد التصنيف فالاشارة الى الحاضر في الخارج لا الا بان يراد به الاشارة الى نقوش الكتابة دون الالفاظ ودون معانيها ودون المركب من الثلثة ودون الاثنين منها ولا يخفى انه لا يناسب هذا المقام للاخبار عنه بغاية تهذيب الكلام الا بان يحمل على المجاز تسمية للمعبر باسم المعبر عنه وفيه نظر بعد لا يخفى على المستيقظ لان الحاضر من النقوش

اخوند شیخ زج

ملا جلال

التعليق العجيب

يشير الى انه الحاضر عند النقل من معاني الكتاب فان النقل

ملا جلال

تعبیل اعلام الاجناس الموضوعة للطبیعة من حیث انها متعینة فی الذهن تعینا غیر شخصی

لایکون الا شخصا ومن البین انه لیس المراد وصف ذلک الشخص

ولا تسمیة ذلک الشخص بذلک الاسم بل الغرض وصف نوعه وتسمیته

وهو النقش الکتابی الدال علی تلک الالفاظ المخصوصة اعم من

ان یکون ذلک الشخص وغیره مما یشارکه فی ذلک المفهوم ولا شک

فی انه لا حضور لهذا الکلی فی الخارج فالاشارة الی الحاضر

فی الذهن احسن علی جمیع التقدیرات ومن ههنا

علمت ان اسامی الکتب من قبیل اعلام الاجناس

منهیہ — متعلق بصفحہ ٢٦

قوله لیس المراد توصیف الشخص یمکن ان یقال ان توصیف شخص الغوثی بالصفة المذکورة لما کان مجازا

وباعتبار مدلوله ولا شک ان مدلوله هو مدلول الالفاظ مع قطع

کل شخص من اشخاص الغوثی یلزم توصیف سائر الاشخاص بها

مجازا لاشتراک ما حظ هذا التوصیف المجازی کانه قال ان العذر

الالفاظ من حیث انه حال متصف بهذه الصفة فتامل فانه

الکلام لا یخلو عن دقة تامة ان کون المشار الیه کلیا اولی

ایاء من کون المشار الیه مرتبا حاضرا فی الذهن من الان

الکلی هو المراد ہاں یظهر فیه الترتیب

والترتیب انما یظهر بین

مجموع الجزئیات

منهیہ — ملا جلال

[illegible]

لا يخفى ما في هذه العبارة من اللطف ما لا يخفى ١٢ منه رحمه الله تعالى

غاية تهذيب الكلام في تحرير المنطق والكلام وتقريب المرام

فتفطن قوله غاية تهذيب الكلام اى هذا الكتاب كلام

يمكن ان يكون الحمل مبالغة نحو زيد عدل ١٢ — بحذف المضاف لسدا ١٢

مهذب غاية التهذيب او تصنيف هذا الكتاب غاية تهذيب

الكلام والثاني كما ترى وتوجيه الاول لا يخفى قوله في تحرير

اى باطل ١٢ — بحيث لا يلتبس على السامع ١٢

المنطق والكلام اى تنقيحهما وتبيينهما بيانا واضحا خاليا

الذي هو زيادة غير متعينة على المعنى المقصود بلا طائل ١٢ ق

عن الحشو والتطويل والظرفية تجوزية تشبيها للتنزه والعموم

الذي هو زيادة متعينة على اصل المراد بلا فائدة ١٢ ق — لما وجب التجوز من العلاقة

بالتنزه الظرفي واستعارة في للوضوح الثاني للاول قوله وتقريب المرام

المشبه ١٢ — المشبه كما هو شأن الاستعارة ١٢

ملاجلال

آخوند شيخ درويش

متعلق بصفة … له قوله اي بهذا الكتاب كلام مهذب غاية
التهذيب فيكون التهذيب بمعنى المهذب افادة
الى الكلام من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف و
قوله التهذيب مفعول له على تقدير اعتبار الصفات
اليه لكن لزم ان لا يكون ما هو صفات اليه للنهاية
المذكورة في كلام المرام صفات اليه ولهذا بل كان
الصفات اليه بما هو التهذيب المقال …
يحتمل ان يكون للخبر وهو كلام هذا …
في نظم الكلام عند التمام …
عوضا الالف واللام …

آخوند شيخ بن ملا جلال

آخوند شيخ البخاري رحمه الله الباري

ملا جلال

من تقرير عقائد الاسلام جعلته تبصرة لمن حاول التبصر

اى هذا مقرب على صيغة اسم الفاعل غاية التقريب للمرام الى الافهام ويحتمل ان يكون التقريب معطوفا على التحرير والمعنى غاية تهذيب الكلام فى تقرير المقاصد اى سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب **قوله** من تقرير يحتمل ان يكون بيانا للمرام والتعلق بالتقريب بعيد **قوله** عقائد الاسلام الاضافة بيانية او للملابسة ويمكن ان يراد بالاسلام اهله على طريق المجاز المرسل ومجاز بالحذف **قوله** جعلته تبصرة بمعنى اسم الفاعل اى مبصرا وكذا تذكرة

تعليق العجيب
واخوند شيخ بن ملا جلال

تعليق العجيب

متعلق بصفحة سی و اسطر

له قوله الاضافة بيانية او لامية على تقدير ان يكون الاسلام نفس الاعتقاد كما اختاره المحققون وهو مذهب المحققين رح نص عليه الشيخ الدهلوي رح في مدارج النبوة [illegible] المواقف من ان الايمان مجموع التصديق والاقرار والعمل عند المحدثين بصحيح [illegible] على تقدير ان يكون عبارة عن الاقرار فقط او المجموع اقول و [illegible] المصنف رح باضافة العقائد الى الاسلام الى ان الاسلام والايمان واحد على ما هو الحق وله بحث طويل ذكره في الكتب الكلامية ١٢

۴۲ قوله او بمعان بانه الفاضل الذي ... من

قوله او ورد عليه ... الا يراد منها ان الاسلام مبنى على المرسل ... قوله ... هذا الكلام ... زعمه من انه ليس بصحيح فهو معطوف على الجملة الاولى ان يحمل الشارح انما يريد من ليس كذلك العمل فهو معطوف على بناء الاولى ليس مراد الشارح التصرة على معنى انه بمعنى الاسم الفاعل على المبالغة وقيل المصدر بل مقصوده معنى اسم الفاعل بل قال ان بعضهم النصرة المصدر بل مقصوده وحاصل ان كان حققه ان اسم الفاعل منها وحملها مبالغة ولم يعرض المبالغة فلم يرد به انه اسم لبناء مصدرا فلم يرد به انه اسم الفاعل اذن ثم بعد في الاسناد دائم ... ابلغ ١٢

اخوند بن

متعلق بصفحة سی و ۳

له قوله ويحتمل ان يكون التعريب مسطورا على التجريد او كون من التعريب معنى لغويا بحمل الكلام بالكتابة لانه حاصل المسطور عليه بخلاف المعنى الاصطلاحي اذ يكون الكلام كتابيا والطاو الاول هو

له قال المصنف رح على الشامل هذا خلاصة ما ذكره مير ابو الفتح ١٢ على تقدير ان لا يكون الاضافة للاسلام وقال العلامة التفتازاني البرذعي ان يجمع التاويل تعالى الاسلام مع كون الاضافة بيانية يحتمل التجوز على الاسلام اما التجوز في النسبة فبان يكون اضافة لغوية الى غيره مما هي له فان تلك العقائد مفهومها على الاسلام والا اضافة ونسبة مجازية من له

ملا جلال

لذی الافهام و تذکرة لمن اراد ان یتذکر من اولی الافهام سیما الولد الاعز الحفی الحری بالاکرام سمی حبیب الله علیه التحیة والسلام لازال له من التوفیق قوام و من التائید عصام و علی الله التوکل و به الاعتصام

قوله لذی الافهام ای تفهیم الغیر قوله سیما الولد السی بمعنی المثل یقال هما سیان ای مثلان و معنی لاسیما الامثل و ما زائدة او موصولة او موصوفة و هذا اصله ثم استعمل بمعنی التخصیص و قد یحذف لا فی اللفظ لکنه مراد و عده النحاة من کلمات الاستثناء و تحقیقه

اخوند شیخ صفحه ۳۲

ملا جلال

اله للاستثناء عن الحكم المتقدم ليحكم عليه على وجه اتم بحكم
من جنس الحكم السابق وفيما بعده ثلثة اوجه الرفع على كونه
خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ خبره محذوف والجملة صلة ما او صفته
والنصب على الاستثناء والجر على الاضافة وكلمة ما على الاخيرين
زائدة وقد روي على الاوجه الثلثة قول امرء القيس ع ولاسيما يوم

بقية الحواشي اخوند شيخ صفحه ۳۲

التعليق العجيب صفحه ۳۲

التعليق العجيب صفحه ۳۲

للاستثناء منوطا بكون معناه خصوصا مع انه ليس كذلك فان النحاة عدوه من كلمات الاستثناء مطلقا سواء كان بمعنى المثل او بمعنى خصوصا ۱۲

القسم الاول فی المنطق المقدمة

بلادة جلجل + قوله القسم الاول فی المنطق القسم الاول
هو الطرف الاول من الکتاب علی معانیه التی سبقت
الاشارة الیها من النقوش المخصوصة او الالفاظ المخصوصة
باعتبار دلالتها علی المعانی المخصوصة او المعانی المخصوصة
من حیث عبر عنها بالالفاظ المخصوصة او المرکب من
اثنین منها او من ثلث منها فمعانیه المحتملة سبعة ثلثة احادیة
وثلثة ثنائیة وواحد ثلاثی وعلی التقادیر فالظرفیة
فی قوله فی المنطق مجازیة اقامة للشمول العمومی مقام
الشمول الظرفی اما بحسب الوجود فقط وهو فیما سوی
المعنی الثالث او بحسب الصدق وهو فیه فی المعنی الثالث
خاصة یکون من قبیل کون الجزء فی الکل بناء علی ان
المنطق مجموع المسائل قوله مقدمة الخ بکسر الدال

ملا جلال

بازائها واطلق الکتاب علیها اطلاق التی یطلق علیها الا ان ... اسامی العلوم والاول منبئة للثانیة ... والتفصیل وقد ... ان المعنی الواحد باعتبار ... الاجمال ... والاعتبار والمعنی الواحد ... عرفت الکلام مفیدا وان ... التفصیل ... الالفاظ المغایرة کالفاظ التهذیب ... عبارة عندنا اعم من کل منها ... وغیرهما البصیر یتعلق ... النطق عبارة ... الذی یکون النطق عبارة الشمول العموم ... لا فیتحقق الشمول ... التباین ... مقتدبا ... وکما ... العنوان ... فی بیان علم الکلام ... الجزء فی الکل ...

التعلیق العجیب صفحه ۳۴

وهو لا یناسب ... من البعض الموجود ... انه علی تقدیر ... من علم مسئلة من مسائل النطق ... مستعمل بعدا ... الموافقة ... علم مسئلة ... ۱۲

قوله فالظرفیة ... هی اما زمانیة او مکانیة ... ههنا ... ولا معنی ... باعتبار ... الظرف ... **قوله** من قبیل کون الجزء ... فی الکل ... یکون الکل ... یکون النطق الذی هو مجموع المسائل ...

اخوند شرح متعلق صفحه ۳۳

قال المص القسم الاول فی المنطق ... فیه ان من قوله هذا غایة تعلیما الکلام فی ... والکلام یفهم کون القسم الاول فی المنطق فلا حاجة الی ... الا ان یقال ان القسم منه دفع توهم کون المراد من قوله مقدمة ... مقدمة علی المنطق والکلام ... العلمان ... الکلام ادق ... القسم الاول فی بیان ... الکلام ... **قوله** وهو الطرف الاول من الکتاب ... تفسیر القسم الاول ... المصنف وهو القسم ... من القسم ... وهو الجزء

والتقسیم ... **قوله** ... فی اللغة ... الجزء الاول ثلاثة ... المعانی ... الی کلام ... وفی صدر الکتاب ... التی یتوهم ... علی معانیها ... فی الاستفادة ... الالفاظ ... الکتاب ... عبارة ... من حیث انها

اخوند شرح تعلیق العجیب علی ملا جلال

... **قال المص** ... الذی هو ... الاول ... **قوله** ... الکل ... الکتاب ... **قوله** ...

... اسما التکلی ... حواشیه علی التوضیح والتلویح ... صاحب التوضیح ان شیئا من العلوم ... اسم للمفهوم الکلی ... الموافقة ان اسم کل علم موضوع ... اجمال ... تعریف المنطق ... العلم بالملکة ... تقلید ... الذهن عن الخطاء فی الفکر ... بقواعد ... عن الخطاء فی تعریفه عبارة عن کل ... الخطاء ... علی قوانین المنطقیة ... المعلم ...

وفتحها بمعنى ما يذكر قبل الشروع في المقاصد لارتباطها به ونفعه فيها وهي مقدمة الكتاب واما مقدمة العلم فهي ما يتوقف عليه الشروع في مسائله وهو معرفة حده وغايته وموضوعه فمقدمة الكتاب هي طرف من الكلام ومقدمة العلم هي الادراكات التي يتوقف عليها ادراكات مسائل العلم فالمبين هو مقدمة الكتاب وادراكات مبينها هي مقدمة العلم فلا يرد ما قيل

بل ورب اشياء لا تطلبها ولا تلتفت الى تحصيلها فحصل لك بواسطة العلل والقواصد او غير ذلك دفعة من غير ان تصيد منك الطلب ومن ههنا يتجه

التعليق العجيب

قوله ...

التعليق العجيب على ملا جلال

قوله ...

اقول ...

العلم

من ان المصنف جعل الامور الثلثة فی المطول نفسها مقدمة

اى العلامة التفتازانى ۱۲ — شرح تلخیص المفتاح ۱۲ آى فى علم البلاغة ۱۲

العلم وفی شرح الرسالة مقدمة الكتاب لانه انما جعل هناك

المشتهر بالسعدية ۱۲ — الشمسية ۱۲ — اى فى السعدية

بیان الامور الثلثة مقدمة الكتاب لا ادراكاتها وجعل فی

حیث قال الاول بیان الحاجة آه ۱۲

المطول نفسها مقدمة العلم واراد بها ادراكاتها الا انه تسامح

شرح تلخیص المفتاح ۱۲ — حیث اطلق نفسها واراد بها ادراكاتها

فی العبارة قوله العلم الخ هو الصورة الحاصلة من الشیء عند

دلیل لعدم التعریف بحصول صورة الشیء فی العقل لا للعدول عنه الى التعریف بالصورة آه وكذا ما بعده ۱۲

العقل لم نقل حصول صورة الشیء فی العقل لما فیه من المساحة

اى لم نعرف العلم بحصول صورة الشیء فی العقل كما هو المشهور ۱۲

ملا جلال

التعلیق العجیب

جلال الدین

التعليق العجيب على ملا جلال

حواشی بر تعلیق عجیب

عـه المراد به مولانا قطب
الدين الرازي ١٢ منه رح
عـه اي مولانا السيد
الزاهد الكابلي الهروي ١٢
منه رحمه الله سـه اي
العلامة القوشجي ١٢ منه
رحمه الله تعالى لـعـه
المراد به استاذ استاذ الاستاذ
مولانا محمد ولي الفرنگي محلی ١٢
المراد به السيد الزاهد الهروي ١٢
منه سـه الفاضل العلام
البهاري ١٢ منه عـه
الى تضعيف حمل الحقيقة
لـه المراد به السيد

من حيث ان العلم هو نفس الصورة لانه من مقولة الكيف

على الاصح لا لحصولها الذى هو النسبة بين الصورة والعقل

ملا جلال

التعليق العجيب

حواشى ہذا بر تعليق عجيب

له المراد به السيد الشريف ١٢ منه ٢ سه اى مولانا قطب الدين الرازى ١٢ منه سه اى الشيخ الرئيس ابو على بن سينا ١٢ منه سه اى العلامة القوشجى ١٢ منه ه المراد به مولانا صدر الدين محمد الشيرازى محشى الشارح المحقق ١٢ منه له اى السيد الزاہد ١٢ منه له المراد به مولانا شمس الدين الخضرى ١٢ منه ه المراد به الشيخ ابو على بن سينا ١٢ منه ه فان قلت المقولات متباينة فكيف يصدق الجوهر والعرض على شئ واحد قلت التباين بحسب اعتبار الذات يعنى انه لا يمكن ان يكون لشئ واحد جنسان عاليان واما عرض احدهما للآخر فلا حرج فيه ههنا كذلك فان العلم عرض حقيقة وجوهر تبعا وعارضه ١٢ منه رحمه الله له وبهذا لا يابى العقل من كون الامر بغير المستقل فتشالا لامكنه فلا تعجب ١٢ منه

منها وجه فتدبر واحسن التدبر ؎ قوله لا حصولها الذي هو نسبة بين الصورة والعقل والموصوف كونه ارتسامها لا ان الاتصاف به المشهور هو الحصول والعدول الى الصورة الحاصلة لاجل ان ظاهر نفس الحصول الذي لم يكن العلم عنده ؏

ملا جلال

في الذهن من انه كيفا لا جوهرا وفي الخارج
جوهرا لا كيفا وكيف يقول من ذهب الى
ان العلم نفس الماهية الحاصلة في
العقل ان العلم من مقولة الكيف بل ينبغي
ان يقول العلم الكلي مقولة من تلك المقولة
كما ذكره الشيخ في ترجمته ولا ضير في ذلك فان
زيد في التوحيد انا ولكن ليس زيادات الساد
حقيقة ولا يخفى فسادها انتهى قال الاستاد الاستاد
في تتمة الحواشي القصد انه يفهم من كلام الشارح في

ملا جلال

ولان المتبادر من صورة الشئ الصورة المطابقة فلا يشمل

الجهليات المركبة ولانه يخرج عنه العلم بالجزئيات المادية

عند من يقول بارتسام صورها في القوى والآلات وهو

مطلق الصورة الحاضرة عند المدرك سواء كانت عين

ماهيته وهو في التصور بالكنه او غيرها وهو في غيره

بقيه حاشيه صفحه ٤٢

اخوند

قوله لان التبادر من صورة الشئ الخ فالمطابقة ان كان معطوفا على قوله مطابقة من المساهمة كما هو الظاهر ان وجد الوجه انه مساهمة لان الارادة من صورة الشئ ما هو الاعم من الصورة المطابقة وغير المطابقة يكون على سبيل المساهمة تحمل كون عند انه مساهمة وان كان معطوفا على قوله من حيث فالتبادر عادة كلمة لان الكلام يمكن ان يبقى ان معنى كلامه ان لفظ التعريف دليل على ظاهر التبادر من صورة الشئ هو الصورة المطابقة ثم لا يكون التعريف جامعا للعلم بتمام الجهليات المركبات ثم انها من افراد المعرف لا ان يكون مساهمة ان المراد من صورة الشئ ما هو الاعم من المطابقة وغيرها العدول من كلمة ان الى الكلمة عنه يحتمل

اخوند بقيه

ملا جلال

الجزء الاول من المحصر ينبغي يتعلق به لا يصح جزئية او كلا عند تقييد حصول الصورة العلمية عند الذات المجردة و ذلك يستلزم كونها عالمة لا غير ما والحق ان يقال ان المراد الاول

ملا جلال

عہ اى الموجودة فى الخارج عن المشاعر المكتنفة بالعوارض العينية ١٢

وسواء كانت تلك الصورة غير الصورة الخارجية كما هو فى العلم الحصولى

او عينها وهو فى العلم الحضورى وسواء كانت فى ذات المدرك

كما فى علم النفس بالكليات او فى آلاتها كما فى علمها بالمحسوسات

وسواء كانت عين المدرك كما فى علم البارى تعالى شانه بذاته

او غيره كما فى علمه تعالى بسلسلة الممكنات وقد يخص ههنا

بالعلم الحصولى او الحادث معللا بان الانقسام الى البداهة

والكسبية انما يجرى فيهما ولا حاجة اليه فان الانقسام يجرى

تعليق العجيب
واخوند شيخ
بن
ملا جلال

حواشی بر تعليق عجيب

٥ هذا هو التحقيق وما اشتهر من ان الشیٔ المطلق یوجد بوجود فرد ما ولا ینتفی الا بانتفاء جمیع الافراد فهو باطل ١٢ منه رحمه الله ٥ ای السید الزاهد الهروی ١٢ منه

أن كان اذعانا للنسبة فتصديق

في المطلق وان لم يجر في كل نوع منه علا انه تخصيص اللفظ

من غير ضرورة داعية اليه مع ان التعميم انسب بقواعد الفن

قوله ان كان الخ عدل المص عن العبارة المشهورة وهي

ادراك ان النسبة واقعة اوليست بواقعة لانه يدخل

ملا جلال

التعليق العجيب

البقية في صفحة ٤٧

قوله الا بسیط … التخییل ادراک … [illegible]

تعلیق العجیب و اخوند شیخ بر ملا جلال

تعلیق العجیب [illegible]

اقول [illegible]

قوله [illegible]

[illegible]

اى يدخل فى العبارة المشهورة ١٢

فيها التخييل فانه ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها وكذا
الشك والوهم ضرورة ان المدرك فى جانب الوهم هو الوقوع
او اللاوقوع الا ان تلك الادراكات ليست على وجه الاذعان
والتسليم بل على سبيل التخييل والتجويز وفى هذا اشارة الى
تحقيق المرام فى هذا المقام وهو ان التصديق نوع آخر من
الادراك مغاير للتصور مغايرة ذاتية لا باعتبار المتعلق
كما يشهد به الوجدان السليم وان التصور

ملا جلال

التعليق العجيب

ملا جلال

والا فتصور

متعلق ايضا بما يتعلق به التصديق اعني النسبة واقعة

تفسير لمتعلق التصديق ١٢

اوليست بواقعة اذ لا حجر فيه فيتعلق بكل شيء قوله والا

اي لا منع ١٢ — اي وان لم يكن العلم اذعانا للنسبة ١٢

فتصور سواء لم يكن ادراكا للنسبة اصلا كتصور الاطراف

بل للموضوع او المحمول او غيرهما ١٢

او ادراكا لها لا على وجه الاذعان اما بان لا يقبل تلك النسبة

معطوف على قوله لم يكن ١٢ — متعلق بتعميم بقوله لا على وجه الاذعان — والا يلزم ان يكون تصديقا ١٢

تعلق الاذعان كالنسبة التقييدية والانشائية واما بان تكون

في القول السابق ١٢

قابلة له لكن لم يحصل الاذعان بها كما في الصور المذكورة

اي للاذعان ١٢ — من التخييل والشك والوهم ١٢

التعليق العجيب

قوله متعلق ايضا بما يتعلق به التصديق هٰهنا ... مشهور للفاضل الاسترابادي ... اذ التعلق بما يتعلق به التصديق يلزم اتحادهما لاتحاد العلم والمعلوم مع انكم قلتم انهما مختلفان نوعا وهذا الثاني مبني على ثلث مقدمات كما قال

ويقتسمان بالضرورة

قوله ويقتسمان بالضرورة اي ياخذ كل من التصور و التصديق قسما من الضرورة اي الضروري والاكتساب اي المكتسب بالنظر بالضرورة يعني ان انقسام كل من التصور والتصديق الى الضروري والنظري بديهي فان كل عاقل يجد في نفسه انه يحصل له بعض التصورات والتصديقات كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بان الكل اعظم من الجزء من غير نظر واكتساب ويحصل له بعض اخر منهما كتصور الملك والجن والتصديق بان العالم حادث بالنظر والاكتساب وهذا الطريق يعني الاحالة الى البداهة

لا بغيره وكذا معلومية الوجه الاول فلا يلزم من مجهول وجهالته هذا الوجه
طلب الحاصل ولا طلب المجهول يقال مثل ذلك
وان التصورات ثم الظاهر ان مراده الامام من بداهة
جميع التصورات ما هو ممكن الحصول فيخرج
ما يمتنع حصوله لحقيقته الواجب تعالى شانه
٣ قوله بديهي فان قلت اذا كان بديهيا
كيف يستدل عليه الشارح بقوله فان كل عاقل
١٢ قلت هذا تنبيه لا استدلال على ان البداهة
مما لا تقاس واما ثبوت البداهة بقوله فطري
البتة فاستدل عليه بقوله فان كل عاقل
١٢ واراد به من هو من اوساط القوة القدسية
لئلا ينتقض بصاحب البلادة ١٢ التعليق العجيب
وصاحب ...

معه حل شرح الملا جلال الدوانی

حواشی تعلیق عجیب

له القاضی ارتضا علی خان المدراسی ١٢ منه رحمه الله تعالے

٢ه هذا هو الذی اجاب به بعض تلامذه سقراط لما خوطب سقراط بالشک المذکور ١٢ منه رحمه الله تعالے

اخوند شیخ صفحه ٥٠

التعليق العجيب

له قال يقتسمان بالضرورة والاكتساب بالنظر ههنا مطالب المطلب الاول ان الاقسام كالاقسام ان يقسم النقصان شيء بينهما على ما يستفاد من الصحاح فيكون المعنى ان كلا من التصور والتصديق يقسم الضرورة والاكتساب بينهما واما قول الشارح اي باخذ اه فليس معناه ان معنى الاقتسام اخذ القسمة اذا المعاني اللغوية لا دخل فيها للعقل بل بيان حاصل المعنى ... وترك الكلام كما عليه عن بيان ... تقسيم التصور والتصديق الضرورة والاكتساب بينهما ان ... كل واحد منهما قسما لا تفصيلا ... بالانقسام ... الاتفاق ... والكسبي كذا

... فالاكتساب بمعنى الكسبي او الضرورة بمعنى الضروري ... وكذا التصديق والاكتساب بمعنى ... التصور ضرورة واكتسابه وكذا الضرورة والاكتساب ... ومن ثم يتجه ان ... بالنظر ... ان قول الشارح اي الضروري والكسبي ... تقسيم التصور والتصديق الى الضروري ... وهو لا يحتاج الا ... الضروري ... ان لفظ الضرورة ... كما عرفت والفظ الاول بمعنى ... يعلق بالاقتسام ... ان هذا الاقتسام بديهي

... وان كان مشعورا به ... بلا فصل جميع التصورات ... ثم قد ذهب البعض ... اي باخذ كل من التصور والتصديق ... مطلق التحصيل ... ثم قوله ... الا لمعة ... ان ادلة اوردوها ... اثبات الاقتسام ... لا حاجة

... قلت ... المعلوم والمجهول ... ورد على ... مع انه ... تصور المطلوب ... من وجه ... الامام ... حيث ... الحاصل ... معلوم

التعليق العجيب في اخوند شيخ مع ملا جلال

له قوله اي باخذ كل منهما بعض الاقسام ... من الضرورة والتصديق ... انتقال ... كما اختار ... في الفصول ... من الضرورة ... المقصود ... كما ذكره ... القسم ... بعضها ... فقولنا ... الاقسام ... للتصديق ... ان يكون ... الضرورة ... ان المراد ... مفهوم ... الاستاد ... مقسم ... القسم ... الضرورة ... الافادة

... اقول ... التصديق ... الضروري ... قسيمه ... ان يكون ... القسم ... كذلك ... يكون القسم ... هو

... في ان الاشتقاق ... مشتقا من المنسوب اليه ... ما لا يرضى به ... لان القسم ... في الفقه ... ٢ قوله يعني ان انقسام كل من التصور والتصديق الى الضروري والنظري ... يحصل بالاقتسام ... الاقسام اعتبار ... لا يحتاج الى الطالب ... التصورات والتصديقات ... الاكتساب ... اما حاصل ... الكلام

اسلم من تكلف الاستدلال عليه بانه لو كان الكل من كل منهما
نظريا لدار او تسلسل او بديهيا لما احتجنا في شئ منهما الى
الفكر فانه مع ما فيه من التوقف على امتناع اكتساب
التصديق من التصور ثم على حدوث النفس على ما هو المشهور

ملا جلال

التعليق العجيب

التعليق العجيب على ملا جلال

التعليق العجيب صفحة ٢٠٥

للدور الصريح مع ان الظاهر ان مقصوده بذلك اما على الاول فلانه يستلزم فيه توقف الشيء على مرتبة واما على الثاني فلانه واحد على ما يتوقف عليه بمراتب على ما يتوقف عليه بمرتبة يستلزم فيه توقفه الشيء على مراتبه على ما يتوقف عليه بمرتبة واحدة وكل منهما دور مضمر واجاب عنه المحقق الدواني في حواشيه على شرح الرسالة الشمسية القطبي بان هذا من باب تنازع العاملين على معمول واحد فتقدير الكلام ان الدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه بمرتبة او بمراتب على ما يتوقف عليه بمرتبتين او بمراتب فاذا كان التوقف في كلتا الصورتين بمرتبة واحدة كان الدور مصرحا وان كان بالاكثر كان مضمرا احدهما بمراتب

قوله ... اقول ...

قوله ... اقول ...

قوله ... اقول ...

م الشيخ الرئيس والفارابي وغيرهم واوردوا عليه دلائل معقولة مالا مجال لتحريرها كما فصلنا في موضعه فلحفظ هذا التحرير في هذا المقام فان ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وهو العزيز العليم ١٢

ملا جلال

لا يتم الا بدعوى البداهة في مقدمات الدليل واطرافها وذلك كاف في نفي كسبية الكل فلا حاجة الى الدليل عليه ثم لا بد من دعوى البداهة في ثبوت الاحتياج الى الفكر وذلك بعينه دعوى البداهة في عدم بداهة الكل فظهر ان الاستدلال يؤل بالاخرة الى دعوى البداهة

تفريع على ما سبق ۱۲ اي الاستدلال المذكور لا ان كل الاستدلال يؤل الخ ۱۲

انعون شرح

له قوله لا يتم الا بدعوى البداهة اذا كانت مقدمتا ...

... الاحتياج الى الفكر بديهي بل جعل دعوى البداهة في بداهة بعضها لكن الاولى ترك قوله بداهتهما في قوله يكفي للمستدل دعوى معلوميته اه ۱۲ البقية على صفحة ٥٥

... دعوى البداهة في هذه المقدمات ... دعوى البداهة في المطلوب ... عالم حادث ۱۲

بقية صفحة (٥٣)

عه قوله ثم لا بد من دعوى البداهة في
تجويز الاحتياج الى الفكر او الاستشهاد ضعف احتمال البداهة لازم احتياج اليه
بقيض المقدمة وهى الطاقات خبر بان ثبوت الاحتياج فيما تابعته
مقدمة من مقدمات دليل على ذلك بداهة الكل فيما تابعته في مرتبة
لا يلزم دعوى بداهة بل لا بد من دعوى البداهة في مرتبة
من المراتب كما ذكره العلامة والاولى في الاستدلال على عدم
النظرية من لزوم دعوى البداهة في شيء من المراتب هو القول
بان معنى كلامه انه لا بد من دعوى البداهة ام
ان هذا الثبوت او في مقدمات دليله مع انه خلاف
الا انه لا يتفطن لان يقولوا وذلك بعينه دعوى
البداهة هج ثم اذا كان
المراد و بجو

تعليق بر العجيب ملا جلال

دعوى البداهة في مقدمات الدليل عين دعوى البداهة في المط يستلزم كونه بديهيا وهذا

حواشي تعليق عجيب

سله اى السيد الزاهد الهروى ١٢ منه رح سله اى السيد ابو الفتح ١٢ منه رح سله اى السيد الزاهد الهروى ١٢ منه رح سله اى الفاضل عنايات المنصور منه رح سله اى السيد الزاهد الهروى ١٢ منه سله اى الفاضل عنايات المنصور ١٢ منه رح

صفتان للعلم بالذات وللمعلوم فمن قال انهما صفتان للعلم بالذات وانما يتصف بالعرض بعد حصول العلم به فتفكر فيه فانه دقيق ٤٥ قوله بانما تكون بدیهیة بالنسبة الیه

اخوند شیخ رحمہ اللہ

الضرورة والاكتساب بالنظر

في المطلوب فليكتف به والا فافهم ذلك فانه مما لا تجده من غيرنا وانظمه في سلك

نظائره المنشورة في هذه الحواشي قوله الضرورة والاكتساب بالنظر المشهور في

تعريف الضروري والنظري ما يتوقف حصوله على النظر وما لا يتوقف حصوله

عليه فيرد عليه ما من تصور وتصديق الا ويمكن حصوله بلا نظر بل بالحدس لان

صاحب القوة القدسية يعلم المطالب كلها بالحدس ولا يمكن الجواب بانما تكون

ملا جلال

تعريف النظري والبديهي قال الشارح المحقق في بعض حواشيه لو قيل النظر ما حصل بالفكر والبديهي ما حصل بدونه لم

اخوند شیخ رحمہ اللہ الباری فی حل شرح التہذیب لملا جلال الدوانی

بديهية بالنسبة اليه نظرية بالنسبة الى غيره اذ حصول تلك

القوة لكل فرد ممكن فلا يتوقف حصوله بالنسبة اليه على الفكر

اذ التوقف ان لا يمكن حصول الشئ الا بعد شئ آخر والجواب

انا لا نسلم ان التوقف ما ذكرتم فانهم جوزوا تعدد العلل

التعليقات

اخوند شيخ رحمه الله

ملا جلال

غير مرضي ... كما قرر في حاشية التجريد من ان المعلول لا يستند الا الى ما يتوقف عليه بخصوصه ... ضرورة انه لو امكن كون الامرين او الامور كافيا في تحقق كانت العلة بالحقيقة القدر ...

ملا جلال

المستقلة للمعلول الشخصي على سبيل التبادل بان يكون
هناك علتان يمكن حصول المعلول بكل منهما لو حصل
ابتداء ثم اذا وجد باحدى العلتين لا يمكن حصوله
بالعلة الاخرى ولا شك انه يمكن حصول المعلول بدون كل
منهما لامكان وجوده بالاخرى فلو كان التوقف ما ذكرتم
لم يكن شيء منهما علة له اذ العلة ما يتوقف عليه الشيء هذا
خلف بل التوقف هو الامر المصحح لدخول الفاء ولا شك
في انه يصح في الصورة المذكورة ان يقال تحقق تلك العلة
فتحقق المعلول وكذا اذا حصل العلم بالكسب يصح ان يقال
حصل الكسب فوجد العلم وان امكن حصول العلم بغير هذا الطريق
سلمنا ذلك لكن لا نسلم امكان حصول هذا العلم المخصوص

بغير الكسب فان العلم الحاصل بالكسب غير العلم الحاصل
بالحدس بالشخص ومن عرفهما بما لا يحتاج في تحصيله
الى نظر وفكر ويحتاج اليه فالامر عليه هين فان الفاقد
للقوة القدسية حين هو فاقد يصدق عليه انه
يحتاج في تحصيل المطالب كلها الى الفكر قطعا فكان هذا
المعنى هو مراد من عرفهما بالتوقف وعدمه ومن هذا البحث يعلم
ان النظرية والبداهة تختلفان باختلاف الاشخاص والاوقات

التعليق العجيب

ملا جلال

وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول

قوله وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول اه لما كان معرفة
القسم الثاني بل القسمين موقوفاً على معرفة النظر عرفه
والملاحظة توجه النفس نحو المعلوم كما يظهر لك اذا
حصل فيك صورة الشيء والتفت اليه بها وربما
يتخلف الملاحظة عن حصول صورة الشيء بان يجعل
تلك الصورة آلة لملاحظة غير ذلك كما في معاني الحروف
وغيرها فالنظر هو توجه النفس وانتقالها الى المعقول اي حصل

ملا جلال

التعليق العجيب

ملا جلال

صورتہ فی العقل لتحصیل امر مجہول تصورا کان ذلک

المعقول والمجہول وتصدیقا واحدا کان ذلک التصور

کما فی الحد بالفصل وحدہ والرسم بالخاصۃ وحدہا

دیسمی بالحد الناقص کتعریف الانسان بالناطق ۱۲

او کثیرا کما فی غیرہما واعلم ان النظر والفکر

کالمترادفین علی ما قالہ ناقد المحصل والمشہور فی

لان النظر ملاحظۃ المعقولات معہا والفکر ملاحظتہا بدونہا فیکون مفہوم الاول مرکبا ومفہوم الثانی بسیطا والحق انہا عین المترادفین لانہ قد تقرر ان مدار الترادف علی الاتحاد فی المفہوم

تعریفہما ترتیب امور معلومۃ لیتادی الی مجہول و

ای النظر والفکر ۱۲

اورد علیہ بانہ یخرج منہ التعریف بالمفرد کالفصل

ای علی التعریف المشہور ۱۲ — مثال للمفرد ۱۲

وحدہ والخاصۃ وحدہا والجواب بان المعرف یجب

وہو جواب اول ۱۲ — مبتدأ خبرہ قولہ الآتی لا یتم ۱۲ — ذو الاولیٰ طلب المجہول المطلق ۱۲

ملا جلال

ان يكون معلوما بوجه ما فالتعريف بالمركب من ذلك الوجه

والمفرد أو بان التعريف بالمفرد انما يكون بالمشتقات

وهي مركبة من حيث اشتمالها على الذات والصفة

أو من حيث انها اعم بحسب المفهوم فلا بد من قرينة

مخصصة فالتعريف بالمفرد مركب مع معنى المشتق والقرينة

أو بما قال الشيخ بان التعريف به نادر خلاج لا يتم بعضه

التعليق العجيب

حواشی بر تعلیق عجیب

عہ ای السید الشریف ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالی عہ اے السید ابو الفتح ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالی سہ ای السید الشریف ۱۲ منہ رحمۃ اللہ تعالی علیہ

ملا جلال

وبعضه يفضي الى نوع تكلف فلذلك عدل المصنف الى هذا
اشارة الى الجواب الرابع ١٢ — اى لما كان التعريف المشهور مخدوشا اعرض عنه ١٢

التعريف لشموله جميع افراد النظر بلا كلفة سواء كان بالمفرد
بخلاف التعريف الاول كما مر ١٢

او بالمركب معلوما كان او مظنونا او مجهولا بالجهل المركب ثم اعلم
اى صدقا ١٢ — اى ايها العاقل ١٢

ان المراد بالملاحظة هو التوجه نحو المعلوم قصدا كما نبه عليه السياق
فى قول المصنف وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول ١٢ — اى العقل ١٢ — حال من التوجه ١٢

التعليق العجيب

ملا جلال

وقد يقع فيه الخطأ فاحتيج الى قانون يعصم عنه وهو المنطق

سيما وقد قيده بالغاية فلا ينتقض بتعقل المبادي المرتبة دفعة
بالحدس لانه ليس بقصد النفس واختياره بل سنح له بغير
اختياره اما عقيب شوق وتعب او بدونهما فافهم قوله وقد
يقع فيه الخطأ فاحتيج الى قانون يعصم عنه وهو المنطق
اى وقد يقع فيه الخطأ كما نشاهده منا ومن غيرنا اذ لولاه
لما تناقض النتائج التى تتادى اليها الافكار فاحتيج الى قانون اى قاعدة

حواشي

رحمه الله تعالى

التعليق العجيب

ملا جلال

كلية يستنبط منها احكام الجزئيات يعصم ذلك القانون
الذهن عن الخطاء اذا روعي وهذا التقرير وان لاحاجة
فيه الى اثبات عدم كفاية الفطرة الانسانية في التميز بين
الخطأ والصواب اذ وقوع الخطأ في الفكر كاف في استلزام
الاحتياج الى العاصم على انه لو كفت لم يقع الخطأ وقوعا

ملا جلال

شائعا حسبما يدل عليه لفظ قد التحقيقية والهيئة الاستقبالية
الاستمرارية ثم طوى حديث نظرية المنطق وبداهته اذ لا حاجة
اليه في بيان الحاجة فان قلت ان وقوع الخطأ بالفعل انما
يستلزم الاحتياج الى الطرق الفكرية وموادها على الوجه
الجزئي لا على الوجه الكلي فانه لم يعرف الطرق الجزئية
لم يحصل التمييز بين الخطأ والصواب ولئن تنزلنا عن ذلك
فنقول انما ثبت الاحتياج الى معرفتها اما على الوجه الكلي او على الوجه
الجزئي فقد ثبت الاحتياج الى الاعم من المنطق لا اليه فلا يتم التقريب

التعليق العجيب

وحل حاشية الجلال التعليق العجيب المنطق
التهذيب لمولانا محمد عبد الحي
اللكنوي الفرنگی محلی
رحمة الله تعالى عليه

ملا جلال

وموضوعه

قلت[1] وقوع الخطأ بالفعل يستلزم عدم بداهة جميع تلك الطرق والمواد وقد[2] بين ان العلم اليقيني بالجزئيات النظرية انما يحصل من الكليات فقد ثبت الاحتياج الى قانون في اكتساب المطالب في الجملة ولا نعني بالاحتياج ههنا الا هذا القدر وفيه[3] نظر وله جواب قوله[4] وموضوعه اه

اى المعنى المجازى وان لم يثبت بالمعنى الحقيقي ١٢

اى فى تمام البيان نظر الخ ١٢

التعليق العجيب

حواشي هذا التعليق العجيب

عله اى السيد ابو الفتح ١٢ منه رحمه الله

عله اى السيد الشريف ١٢ منه رح عله اراد مولانا عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة ١٢

موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اى

يرجع البحث اليها وهى الخارج المحمول الذى يلحق الشئ لذاته

ملا جلال

اولما يساويه على ما ذكره المتأخرون وذلك البحث اما
بان يجعل موضوع العلم بعينه موضوع المسألة ويثبت له
ما هو عرض ذاتي له كالجسم الطبعي في قولهم كل جسم فله
حيز طبعي او بان يجعل نوعه موضوع المسألة ويثبت له
ما هو عرض ذاتي له كالحيوان في قولهم كل حيوان فله قوة
اللمس والفلك لا يقبل الخرق والالتيام ويثبت له ما يعرضه
لامر اعم بشرط ان لا يتجاوز في العموم عن موضوع العلم كما
صرح به ناقد التنزيل كقول الفقهاء كل مسكر حرام او يجعل
عرضه الذاتي ونوعه موضوع المسألة ويثبت له العرض
الذاتي له او ما يلحقه لامر اعم بالشرط المذكور كقولهم
كل متحرك بحركتين مستقيمتين لا بد ان يسكن بينهما

التعليق العجيب

ملا جلال

التعليق العجيب

ملا جلال

فقولهم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية مجمل تفسيره
ما ذكرناه اذ لا ريب فى انه يبحث فى العلم عن الاحوال
المختصة بانواع موضوع العلم كما مر بل ما من علم
الا ويوجد فيه ذلك كما يظهر لمن تتبع وقد نص الشيخ
فى الشفاء بعد ما عرف موضوع الصناعة بما يبحث فيه
عن الاحوال المنسوبة اليها والعوارض الذاتية لها
على ان المسائل هى القضايا التى محمولاتها اعراض
ذاتية لهذا الموضوع او لانواعه او عوارضه
ويمكن ان يكون قوله عن الاحوال المنسوبة
اليها اشارة الى المحمولات التى ليست اعراضا
ذاتية لنفس موضوع العلم كما مر تفصيله

وأما تعريف المتاخرين حيث لم ياخذوا الاعراض الذاتية للموضوع فاما محمول على المسامحة اعتمادا على ما يفصل في مقامه او مبني على الفرق بين محمول العلم ومحمول المسألة كما فرق بين موضوعهما فيكون محمول العلم ما يحمل اليه محمولات المسائل على طريق الترديد مثلا امتناع الخرق مع المحمولات التي تقابله اذا اخذ على وجه الترديد كان عرضا ذاتيا للجسم الطبعي فانه لا يخلو عن احدهما

ملا جلال

التعليق العجيب

له يعني بسبيل مثلا الاعتراض على الشمول والتعرض انتبه على سبيله ١٢

فان قلت لا حاجة الى ذلك اذ المعتبر في العرض الذاتي

شموله لجميع افراد الموضوع اما على الانفراد او على سبيل التقابل

وكل من محمولات المسائل مع مقابلاتها عند محمولات المسائل

الأخر شامل لجميع افراد الموضوع فيكون عرضا ذاتيا له قلت قد

صرح الشيخ وغيره بان ما يلحق الشيء لامر اخص وكان الشيء محتاجا في

لحوقه الى ان يصير نوعا متهيأ لقبوله ليس عرضا ذاتيا له فان قلت لم يجعله

الشيخ خارجا عن العرض الذاتي مطلقا كيف وقد مثل للعرض الذاتي

على سبيل التقابل بالاستقامة والانحناء والزوجية والفردية

ملا جلال

مع انه قد حقق هو وغيره ان المستقيم والمنحني مختلفان نوعا

وكذا الزوج والفرد بل انما اخرجه عن القسم المختص على الاطلاق

حيث قال في الفصل الرابع من المقالة الثانية من الشفاء

والقسمة المستوفاة الاولية اما ان تكون بفصول واما

ان تكون بعوارض هي للجنس ايضا اولية مثل قولنا كل كم

اما مساو او غيره وقولنا كل جسم اما متحرك او ساكن واما بعوارض

لا تكون للجنس اولية وان كانت القسمة بها اولية وذلك

اذا كانت العوارض مما تعرض للجنس اذا صار نوعا معينا

مثل قولنا كل عدد اما زوج او فرد فالزوج والفرد ليسا

بعوارض للعدد اولا انما لم يصر العدد نوعا معينا لم يكن زوجا

او فردا لان الزوج والفرد عوارض لازمة لانواعه وكذلك

ملا جلال

التعليق العجيب صفحة ٢

اخوند شیخ البخاری رح

تعلیق العجیب

ملا جلال

قسمة الحيوان الى الضاحك وغير الضاحك لان هذه عوارض تعرض للانسان وغيره بعد ان قامت طبائعها النوعية ولا يكفى طبيعة الجنس فى ان يعرض لها شئ من هذه العوارض فهى من حيث القسمة اولية للجنس واما بذاتها فليست اولية قلت هذا الكلام من الشيخ تصريح بان عد الشامل على سبيل التقابل من الاعراض الذاتية مسامحة وان العرض الذاتى ههنا بالحقيقة هو القسمة لا كل واحد من القسمين ولا شك ان البحث لم يقع صريحا فى شئ من المسائل عن المفهوم المردد بين القسمين الذى هو العرض الذاتى بالحقيقة فلا بد ان يصار الى ما ذكرنا وايضا قد شرط الشيخ

في الشامل على سبيل التقابل ان لا يخلو الموضوع عنه
وعن مقابله بحسب المضادة او بحسب العدم الذي
يقابله خصوصا مثل الخط بالنسبة الى الاستقامة والانحناء
والعدد بالنسبة الى الزوجية والفردية وقال ما يخلو
الموضوع عنه لا الى مقابل مثله بل الى سلب فقط فهو
عرض غريب وحاصل كلامه انه لابد ان يكون مع
ضده او عدمه شاملا لافراد الموضوع وتلك المحمولات
ربما لا يكون بينهما تقابل التضاد ولا العدم والملكة كما
في الاحوال المخصوصة بانواع الجسم الطبعي من الافلاك

ملا جلال

رحمه الله
حواشي شيخ البخاري

قوله او بحسب العدم الذي ١٠ قال المحشي البزدي اي بحسب التقابل الذي يقال له تقابل العدم والملكة انتهى

ملا جلال

والمعادن والنباتات والحيوانات اذ المراد بالتضاد
ههنا التضاد الحقيقي والذي يدل عليه انه قال
القسمة الاولية بالاعراض الذاتية قد يكون
بتقابل كقولنا كل خط اما مستقيم او منحن وكل
عدد اما زوج او فرد وقد يكون بغير تقابل
كقولنا ان من الحيوان ما هو سابح وما هو ماش و
منه زاحف ومنه طائر فقد جعل القسمة الاخيرة
لا على سبيل التقابل مع تحقق التضاد المشهوري
فيما بين الاقسام ولقد اسبغنا الكلام وقد بقي

المعلوم التصوری والتصدیقی من حیث
لف ونشر مرتب ۱۲

یوصل الی مطلوب تصوری فیسمی معرفا

او تصدیقی فیسمی حجة

بعد دقائق فی هذا المرام ترکناها لضیق المقام وانما

اتبعنا اثر قول الشیخ تنزلا الی مدارک الصحفیة الجهال

العارفین للحق بالرجال واما المترفعون عن حضیض

النقص الی ذروة الکمال فیتجلون بنور البصیرة

جلیة الحال ولا یلتفتون الی ماقیل ویقال قوله المعلوم

التصوری الخ ای موضوع المنطق المعلوم التصوری

ملا جلال

له قوله من حيث انه يوصل الى مطلوب تصورى اشار اليه ان قيل الى مطلوب ...

من[1] حيث انه يوصل الى مطلوب تصورى والمعلوم

اى المعلوم التصورى ، اى المجهول التصورى

التصديقى من حيث انه يوصل الى مطلوب تصديقى

اى المعلوم التصديقى

وقد[2] خالف[3] الظاهر المشهور فى قصر البحث على الموصل

اى المصنف التفتازانى

القريب فى القسمين حيث قال فى الاول فيسمى معرفا

اى الموصل التصورى

وفى الثانى يسمى حجة فان بحث المنطق فى التصورات

اى المعلوم التصديقى الموصل ، بيان المخالفة

والتصديقات لا يختص بالموصل القريب الذى هو

المعرف والحجة بل يبحث عن الايصال البعيد فيهما والا

بعد فى التصديقات ولعل ذلك تصرف منه بضم النشر

اشارة الى دفع الاشكال ، اى المصنف

وارجاع جميع المباحث الى الموصل القريب حتى يكون

البعيدة

ملا جلال

قوله لا يخفى ان كلام المصنف رح لا يدل على قصر البحث على الموصل القريب نعم لعدل الدال على ان الموصل بالذات عليه لا مطلقا والقول بان المقصود بالبحث بالذات والقصر بقصر العموم الا ان يقال ان المتبادر من كلامه ان البحث مطلقا مقصور على الموصل القريب

اخوند ملا رح

له قوله وقد خالف الظاهر المشهور اى خالف المصنف رح اياه كما هو الظاهر هو المستفاد من المنقول فى الحاشية اليزدية ويحتمل ان يكون المراد خالف ظاهر كلام المصنف رح المشهور ٢ قوله فى قصر البحث متعلق بقوله خالف مقتضى العبارة اخذ المصنف رح عدم القصر وليس الامر كذلك بل اخذ القصر الا ان يحمل كلمة فى على التعليل كما فى قوله عليه السلام عذبت امراة فى (هرة)

[illegible]

قولهم الجنس كذا فى قوة ان الحد مؤلف من الامر
الذى هو كذا او المعرف جزؤه كذا وقس عليه حال
القضايا اذ لاشك انه يحصل بحسب تلك الاحوال
احوال الموصل القريب ونظير ذلك ما يرتكبه من
يجعل موضوع الطب بدن الانسان فى قولهم
الزنجبيل حارة معناه بدن الانسان يتسخن باكل
الزنجبيل فلا يستبعد كثيرا ه

تمت

هر كه خواند دعا طمع دارم ٭ زانكه من بندۂ گنهگارم

سنہ ۱۳۳۶ ہجری

[illegible]

تنبیہ على الرموز سوى من صرح بعبارته من الحواشى

الرموز	اسامى المحشين
س	
ف	حاشيه مولانا عبد الله اليزدى تلميذ الشارح ره
ج	حاشيه السيد الباقر
	حاشيه مولانا جلال الدين الشيرازى
ملا جلال	
ك	حاشيه مولانا يوسف كوسج القراباغى
عبـ	حاشيه بحر العلوم مولانا محمد عبد العلى اللكنوى ره
ظ	حاشيه مولانا المفتى محمد ظهور الله اللكنوى ره
ق	حاشيه القاضى ارتضا على خان المدراسى ره
ل	ملخص الكتب
ع	حاشيه مولانا عماد الدين اللبسكى

تمت بالخير

قوله ليس المراد الخ فيه اشارة الى الاعتراض وهو انه يعلم من قوله الفارة المرتبة ان ترتب الحاصل بالمصدر على المصدر مثل ترتب احد المتضائفين على الاخر بالذات مع ان الامر ليس كذلك
لان بين المصدر والحاصل بالمصدر اتحادا بالذات وتغايرا بالاعتبار لان الحدث اسناد نحو اذا اخذ من حيث انه صادر عن الفاعل فهو مصدر واذا اخذ من حيث انه مترتب على المصدر فهو
الحاصل بالمصدر فيكونان متحدين بالذات ومتغايرين بالاعتبار اي باعتبار الحيثية وفوائته ونقوله وليس المراد الخ حاصل الدفع انه ليس ترتب الحاصل بالمصدر مثل ترتب ما
الالم على الضرب اي مثل ترتب احد المتضائفين على الاخر بالذات بل ترتبه على المصدر مثل ترتب احد المتحدين على الاخر فان قيل اذا كانا
متحدين بالذات فكيف يكون احدهما من مقولة الفعل والاخر من مقولة الكيف قلنا ان الاحكام تختلف باختلاف الحيثيات

حاشیه میرزاهد علی ملا جلال

بسم الله الرحمن الرحیم

قوله الحمد الخ المراد بالحمد المعنی المصدری وهو ما یعبر عنه بالفارسیة بستودن او الحاصل بالمصدر وهو ما یعبر عنه بستایش

عه یعمّ القدر المشترک کما حققه بعض المحققین ۱۲ منه عه قیل المعنی المصدری من مقولة الفعل والانفعال فهو امر غیر قار الذات و الحاصل بالمصدر الهیئة القارة المترتبة علیه فالحمد بالمعنی المصدری یعبر عنه بستودن والحاصل بالمصدر بستایش ولیس المراد منه الاثر الذی یترتب علی المعنی المصدری کالالم علی الضرب ۱۲ منه سه تفسیر الحاصل بالمصدر المعلوم و الاکتفاء به لکونه اصلا و لعلک تتفطن مما ذکرنا ان للمصدر ستة معان ۱۲ منه

میرزاهد

بحر العلوم علی المیرزاهد ملاجلال

بسم الله الرحمن الرحیم

الحمد لله الذی هدانا الی منطق فصیح یعبر عما فی الصدو[ر]

من
الخفایا ثم واشهد
ان لا اله الا الله شهادة علی ما
اعترفنا فی عالم الذر واعطانا الجود وکرمه
ودعوة من الاهه وتشکره عما خصصنا بالجود
وجعلنا من افضل الامم واشهد ان محمدا عبده
ورسوله بعثه لیخبرنا ونذیرا هادیا وسراجا منیرا
اللهم صل علیه افضل الصلوة واعظم التحیات وعلی
آله واصحابه الذین هم هداة الاسلام الفوز الی دار
السلام لا سیما علی الخلفاء الراشدین
وعلی من یتبعهم باحسان اجمعین

قوله المراد بالحمد المفصل انه اذا تم
حالة ... یکون ذلک الفعل الذی منها
بها وفاقا ... منها یکون

بحر العلوم

مولانا محمد عبد العلی بحر العلوم رحمه الله

میرزاهد

او المصدر المبنی للفاعل وهو الحامدیة او المصدر المبنی للمفعول

(باضافة اسم الفاعل الی یاء النسبة ۱۲ — معطوف علی قوله المعنی المصدری بتقدیر المضاف ۱۲ — بتقدیر المضاف یرید او معنی المصدر ۱۲ — یرید او معنی المصدر المبنی للفاعل ۱۲)

وهو المحمودیة وکان معنی الاخیرین هو بعینه معنی الاولین

(باضافة اسم المفعول الی یاء النسبة ۱۲)

لکن من حیث اضافتهما الی الحامد والمحمود فان قیل الحمد قول

خاص فیلزم ان یکون المقول هو المحمود لانهما مفعولاهما

(ای مشتقاهما ۱۲)

ع وعلی هذا التقدیر اللام فی الحمد للعهد الخارجی وفیه اشارة الی الحامدیة

الکاملة وهی حامدیة الله تعالی لذاته وعلی کل تقدیر الحمد

لله یحتمل الانشاء والاخبار والاول اوفق بالحدیث ۱۲ منه

(ای من التقادیر الستة ۱۲ — ای الاخبار ۱۲)

١٢ قل مسـ اشارة الى دفع توهم الترادف فانه يستلزم المطلوب ولا يتم الجواب ١٢ مولوى عبد الحق رح

قلت صدق مبدأ على مبدأ لا يستلزم صدق المشتق على ما يصدق عليه المشتق الآخر كما ان صدق مشتق على ما يصدق عليه مشتق آخر يستلزم صدق المبدأ على المبدأ وانما يلزم ذلك لو كان بين المبدأين ترادف واتحاد فى المفهوم ومن المعلوم انه ههنا منتف ثم المحمود به ما يحمد به من اسناد وصف حسن الى المحمود والمحمود عليه ما يترتب عليه الحمد

من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف والاسناد بمعنى المسند ١٢

عـه الحاصل ان ان اريد بقوله الحمد قول خاص الاتحاد بحسب المفهوم فهذه المقدمة ممنوعة وان اريد به الاتحاد بحسب الصدق فالمقدمة الثانية ممنوعة لكن اجرى الكلام فى الجواب على الشق الثانى لان الشق الاول بعيد كل البعد ١٢ منه عـه والتفصيل ان الظاهر من المحمود عليه ما يترتب ويبتنى عليه الحمد وهو ليس الا ما يحكى عنه بالمحمود به وح لا يكون بينهما تغاير بالذات ولا يتصور اختيارية احدهما وعدم اختيارية الآخر ويبطل القول الثالث بالضرورة الا ان يكون المراد ما يقع محمودا عليه فى الكلام و ان فسر المحمود عليه بالباعث على الحمد يمكن ان يكون بينهما تغاير بالذات ويتصور اختيارية احدهما او عدم اختيارية الآخر لكن يأبى عنه الفهم السليم والذهن المستقيم ١٢ منه

میر زاهد

اى من قبيل ترتب الحكاية على المحكى عنه لا من قبيل ترتب الاثر على المؤثر كما هو حق الباعث على الحمد ١٢

فالاشكال عن اصل المصدر بالجميل باعتبار قيامه وانا اعتبر اشتقاقه من

المجهول لا يصدق الا على المصدر ... ان عروض الشيء ... بالمعاطاة والاشتقاق ... الشيء ...

قوله قلت قيل عليه صدق مبدء المشتق على شيء انما هو بقيام المبدء ... لما وجب تصادق المشتقين فانه اذا كان بين المبدئين عموم وخصوص ... اخرى اذا كان بين المبدء ... وجب قيام مبدء المشتق الخاص على الذات ... فيجب صدق العام على الخاص وكذا حال التعلق فاذا قام المبدء العام وتعلق وجب حمل مشتقه فما هو موصوف

بحر العلوم

لكن لم يتعلق به التلفظ الخاص الذي هو الوصف بالجميل بل انما يتعلق بمن هو موصوف بالجميل كما لا يخفى ١٢

مسئلة المراد ببيانهما محامدها والاخراج المدائح من الحمد ضروري عند الشارح كيف والمدح عنده غير الحمد ١٢ ظ

من اتصاف المحمود بوصف حسن فلا فرق بينهما في الحقيقة

الا بحسب الحكاية والمحكي عنه فما يصلح لاحدهما يصلح للاخر الا

ان يفرق بينهما بان يوخذ احدهما اختياريا فقيد بر قوله

على جهة التعظيم والتبجيل الخ اي على وجه التعظيم الظاهري

والباطني كليهما فيخرج السخرية لانتفاء التعظيم الباطن ولا يخرج مدائح

عه هذا يشتمل الاخبار والانشاء لان الاوصاف بعد الحكم اخبار

كما ان الاخبار قبل الحكم اوصاف ١٢ **منه**

مير زاهد

بحر العلوم

قوله الا ان يفرق يعني التفريق احدهما اصلا للتعظيم دون الاخر وهو كما ترى

قوله اي على وجه تبجيل التعظيم الظاهري الا ان التعظيم الظاهري يعبر بالتبجيل التعظيم الباطني او يعبر بالتبجيل التعظيم الظاهري ويكون عطف التبجيل على التعظيم عطف تفسير

قوله فعلى

ولا يخرج مدائح الشعراء الخ يعني ان الشاعر يمدح قاصدا من قلب المدح ومعتقدا انه ممدوح فيجد فيه التعظيم الباطني فلا يخرج وانما المعتقد للاعتقاد بظواهر معان الالفاظ وظاهره ما وصف به مبالغة وما نقل من السيد السند المحقق قدس سره اذا عرى عن مطابقة الاعتقاد ومخالفة افعال الجوارح كان سخرية واستهزاء لا حمدا فلعله اراد به انه اذا عرى عن مطابقة الاعتقاد بانه ممدوح ومقصود بالمدح والا فهو كما ذكر على ما ينبغي فافهم ١٢ بحر العلوم

الشعراء لتحقق التعظيم الظاهري والباطني ان لم يتحقق الاعتقاد بناء على

ان القضايا الشعرية ليس فيها تصديق ذا اعتقاد بل تخييل وتصوير

قوله المراد بالجميل الخ حمل الجميل في هذا التعريف على الاختياري

معللا بان المراد بالجميل في تعريف الحمد الفعل الجميل والفعل لا يطلق

في العرف الا على الاختياري فانه لا يقال لصباحة الخد ورشاقة

القد ونحوهما افعال هكذا حمل المصنف الجميل في قول صاحب الكشاف

الحمد هو الثناء والنداء على الجميل معللا بهذا التعليل ولا يخفى ما فيه

لكن المقام خطابي قوله والمدح الخ الاحتمالات العقلية نظرا الى

قوله لكن المقام الخ اشارة الى توجيه المقام بحيث يندفع عنه الجرح

بحر العلوم

في الكلام لكن يفهم اسناده الى اللؤلؤ فبهذا الاعتبار يكون ممدوحا به ايضا فيصح التمسك على عدم اختيارية الممدوح به ۱۲

اعتبار كون المحمود به والمحمود عليه المحمود في ممدوحا به والممدوح عليه اختياريا ولا
في المحمود ۱۲ · في الممدوح ۱۲

اختياريا كثيرة والمذاهب ههنا ثلث الاول ان يكون المحمود به
اي ما ذهب اليه الذاهبون ثلث ۱۲

فقط اختياريا والثاني ان يكون المحمود به والممدوح به اختياريين
اما في اختيار المحمود ۱۲ · واما المحمود عليه والممدوح عليه فهما اما مسكوتان عنهما او داخلان في المحمود به

والثالث ان يكون المحمود عليه فقط اختياريا
دون الممدوح عليه والممدوح به ۱۲ · قد مر ما يرد عليه فتذكره ۱۲

والمختار الاول تمسك بمثال اللؤلؤ وتوجيهه ان الممدوح به
وهو ان يكون المحمود به فقط اختياريا حيث حكم على الجميل الذي جعل في تعريف الحمد محمودا به او مطلقا اختياريا ۱۲ · الشارح ۱۲

في هذا المثال سواء كان المثال اخبارا او انشاء هو كون اللؤلؤ ممدوحة
اي مدحت اللؤلؤ على صفائها ۱۲

على صفائها وهو ليس اختياريا وايضا فيه اسناد الصفاء الى اللؤلؤ

ف هذا جواب سوال مقدر وهو ان هذا المثال للممدوح عليه لا
للممدوح به حيث اتى بلفظ على فكيف يصح مثالا للممدوح به ۱۲ منه
وما يكون تحت في فهو ممدوح عليه ۱۲ · لا له ۱۲

ميرزاهد

والممدوح به كون اللؤلؤ ممدوحا
وهذا المعنى في اختيار اللؤلؤ فيكون
مما حسن اللؤلؤ مما هو بل هي وحسن
منع فتق منه امرا مقدورا فلا يصدق
اليه وحاصل التوجيه الثاني ان فيه
نسبة الصفاء الى اللؤلؤ فالصفاء مقدم
لها وهو غير اختياري وهذا الجنس
مخصوصا بالصفاء بل كل ما يعم
ممدوحا وهاهنا في الكلام اي يكون
لان الممدوح به ما يقع به المدح
وهذا القدر به المدح فانه
مولانا ابو العياش محمد
عبد العلي بحر العلوم
رحمه الله تعالى عليه

ميرزاهد

وهو ممدوح به بل كل ما يقع في الكلام ممدوحا عليه فهو يقع ممدوحا

لترقي ويمكن للاضراب فعلى هذا يكون اشارة الى جواب ثالث ١٢ اى مدخول كلمة على

به دون العكس وكذا حال المحمود عليه والمحمود به فافهم قوله وقيل

لجواز ان يورد وصف حسن ينسب الى الممدوح من دون ان يورد كلمة على ١٢

الحمد يعم اه على هذا القول يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها ويقال

حمدتها ولا يقال حمدتها على صفائها قوله قيل الهداية الخ الدلالة

لان الصفاء غير اختياري مع انه يشترط كون المحمود عليه اختياريا ١٢

الاولى اعم من الدلالة الثانية بحسب التحقق مطلقا

اى الدلالة على ما يوصل الى المطلوب ١٢ — اى الدلالة الموصلة الى المطلوب ١٢ — عموما ١٢

ع فلا تلازم بينهما بحسب الوقوع في الكلام بل عموما مطلقا وان كان

الى الممدوح عليه وبه ١٢

بينهما ملازمة بحسب الوقوع في نفس الامر على تقدير عدم اخذ الاختيارية

الى الممدوح عليه وبه ١٢

في احدهما ١٢ منه ع هذا اذا كان المراد بالمحمود عليه ما يقع

محمودا عليه في الكلام والا لا يصح حمدتها على صفائها

اى وان لم يكن المراد من المحمود عليه المحمود عليه الكلامى ١٢

ضرورة انه لا بد في الحمد مما هو محمود عليه في الواقع وهو على القول

اى من وصف متصف به المحمود في الواقع ١٢

باختياريته لا يمكن في اللؤلؤ ١٢ منه رحمه الله تعالى

ضرورة ان ما من فعل يكون اختياريا للممدوح اى اللؤلؤ ١٢

لا يجب الصدق مطلقا وغير مستلزمة للايصال المستلزم

للوصول والثانية مستلزمة للايصال المستلزم له

فالمعنى الاول يشتمل المؤمن والكافر والمعنى الثاني

يختص بالمؤمن والمراد بالايصال في كلا المعنيين الايصال

بالفعل ضرورة ان الايصال بالقوة ليس ايصالا في الحقيقة

ولو كان المراد اعم منه لم يكن فرق بين المعنيين تحققا

ميرزاهد

بحر العلوم

قوله لا يجب الخ دفع لما اورد انه ان اريد بالايصال الايصال بالقوة فكلتاهما مستلزمتان فانه كلما تحقق الدلالة على الطريق تحقق هناك الايصال بالقوة وان اريد بالفعل فكلتاهما مستلزمتان للوصول فلا تفارق ووجه الدفع ان المراد من الايصال الايصال بالفعل كيف والايصال بالقوة ليس ايصالا بالحقيقة لكن الايصال في المعنى الاول صفة الوسيلة لا الدلالة فالوسيلة توصل سالكها بالفعل والدلالة عليها لا يستلزم السلوك حتى يستلزم الايصال فهو يشتمل المؤمن والكافر بخلاف المعنى الثاني فان الدلالة هناك نفسها موصلة فلا يتخلف عن الايصال المستلزم للوصول فهو مختص بالمؤمن المطلوب هداية الانبياء صلوات الله تعالى عليهم الايمان والوسيلة الدلائل والاعجاز والآيات فلا يرد ما قيل ان كان المطلوب فلاح الدنيا والآخرة فهو من لوازم الايمان وان كان الوصول الى الله تعالى كما يكون للاولياء فالايصال اليه بالفعل لا يخلو عن اشكال فافهم.

بحر العلوم

ميرزاهد

فالنقض بقوله تعالى واما ثمود فهديناهم ظاهر الورود لان ثمود

لم يؤمنوا بنبيهم صالح عليه السلام وتحقيق الاية على ما ذكره المصنف

في شرح المقاصد عرفنا ثمود الى طريق الحق فاستحبوا الضلال اي فقد ان

طريق يوصل الى المطلوب على الهدى اي وجدان طريق يوصل اليه قوله واحتمال التجوز

عــه فيما قال بعض لتغاهير ان هذا النقض مشترك لان استحباب

العمى على الايصال هو عدم الوصول واستحباب العمى على الاراءة هو عدم

الرؤية وكما لا يتصور بعد الايصال عدم الوصول لانه مطاوعه كذلك

لا يتصور بعد الاراءة عدم الرؤية لانه مطاوعها ساقط مع ان فيه

خلطا بين الهداية والهدى واشتباها في مورد النقض ١٢ منه

ميرزاهد

مشترك والاحتمالات ههنا اربعة التجوز في المعنى الاول والتجوز في المعنى الثاني والاشتراك اللفظي و الاشتراك المعنوي والظاهر هو الاحتمال الثاني وهو ان يكون الهداية حقيقة في المعنى الاول ومجازا في المعنى الثاني لان المعنى الاول هو المعنى اللغوي فانه فسر في كتب اللغة الهداية براه نمودن والهادي براه نمائي ومن المعلوم ان النقل خلاف الاصل وقد تقرر في موضعه ان اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز وبين الاشتراك حمل على الحقيقة والمجاز وقد صرح المص في شرح المقاصد بان القول الثاني ما اخترعه بعض المعتزلة قوله والمناقشة في امتناع حمله الخ

ع‍ه وهو كون اللفظ الواحد موضوعا لكل واحد من معنيين ١٢ منه

ع‍ه وهو ان يكون له معنى ومعنى اخر فرد كله ١٢ منه

میر زاهد

قال في الحاشية يمكن ان يقال الهداية في قوله تعالى لا تهدي
بمعنى الدلالة على ما يوصل الخ حاصله ان الهداية بالمعنى
الاول وان كان بحسب الظ منسوبا الى النبي صلى الله عليه وسلم
لكن بحسب الحقيقة مستند ومنسوب الى الله تعالى فان
الاقتدار على الدعوة الى طريق الحق من الله تعالى والدعوة
لا تحصل الا بنصب الدلائل وخلق المعجزات وناصبها وخالقها ليس
الا هو وكان في هذه الآية تسلية للنبي صلى الله عليه وسلم فانه عليه
السلام دعا بعض قربائه الى الايمان دعوة بليغة وهم لم يؤمنوا
واختاروا النار على العار وحصل له بسبب ذلك حزن

ان ابا طالب خاف عند الموت فاسلم بالنبي فحزن عليه السلام حزنا كثيرا فنزل هذه الآية ١٢ منه

كما ذكره المفسرون في شان نزولها فلا يرد ان محل الخلاف هو الاستعمال
الحقيقي دون المجازي وان احتمال المجاز مشترك فانه يمكن ان يقال
معنى قوله تعالى فهديناهم قربناهم الى الهدى وكذا لا يرد ان
التخصيص بقوله تعالى من احببت لا يلايم هذا المعنى فان الدلالة
على ما يوصل شاملة لجميع امة الدعوة ولك ان تقول
الهداية بالمعنى الاول اعم من ان يكون مع الوصول و لا فقط
قوله تعالى لا تهدي من احببت ذكر العام واراد الخاص

بحر العلوم

ميرزاهد

ميرزاهد

من حيث انه هو فليس ههنا مجاز لما تقرر فى موضعه ان الاطلاق

الانسان على زيد مثلا من حيث انه انسان اطلاق حقيقى

وما قال المصنف فى شرح المقاصد الآيات المشتملة على نصاف

البارى تعالى بالهداية والاضلال كقوله تعالى انك لا تهدى

من احببت ونحوه راجعة عندنا الى خلق الايمان و

الاهتداء والكفر والضلال ينبغى ان يحمل على ذلك فتأمل

قوله تعدى بنفسها اى الى المفعول الثانى مثل اهدنا

الصراط المستقيم وهذا القران يهدى للتى هى اقوم ويهدى

ع يعنى ان اطلاق الانسان على زيد مثلا من حيث انه انسان

مع عزل النظر عن خصوصية اطلاق حقيقى لانه استعمال اللفظ

فيما وضع له واما اطلاقه عليه من حيث الخصوصية فهو مجازى

لانه استعمال اللفظ الموضوع للمعنى الكلى فى غير الموضوع

له وهو الفرد المخصوص ١٢ منه

من يشاء الى صراط مستقيم ولا يتوهم من هذا الكلام

الاشتراك اللفظي فانه يدل على تعدد نحو استعمال الهداية

في المعنيين لا على تعدد وضعها للمعنيين ولا يتوهم ايضا

ان التزام التقييد من امارات المجاز والمتعدي بالحرف

مقيد بها فيكون المعنى الاول معنى مجازيا لان المتعدي

بالحرف مقيد بالمفعول والحرف واسطة في التقييد

عه بعض الناظرين من المشهورين قد زل في قرءة قوله تعالى انك

لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء وهو اعلم بالمهتدين

فقرء الى صراط مستقيم بعد قوله ولكن الله يهدي من يشاء

وتوهم ان هذا الكلام ينتقض بهذه الاية فان الهداية الواقعة في

الموضعين ههنا بمعنى الايصال بقرينة التخصيص مع ان الهداية في

الموضع الثاني متعدية بالى ١٢ منه

ميرزاهد

ميرزاهد

وقد نقل الجوهري ان الهداية تتعدى بنفسها في لغة الحجاز وتتعدى بالحرف في غيرها فيقال في لغة الحجاز هديته الطريق وفي غيرها هديته الى الطريق والله الهادي الى الطريق ومنه الوصول الى التحقيق **قوله** اي الطريق المستوي وفي التفسير الاول اشارة الى ان اضافة السواء الى الطريق من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف فان السواء اما بمعنى المستوي وبمعنى الاستواء فوصف به الطريق مبالغة او بمعنى الوسط فوصف به الطريق كناية عن الطريق المستوي ويحتمل ان يكون هذا التفسير للطريق ويكون المعنى هدانا سواء الطريق المستوي

ميرزاهد

وفى التفسير الثانى اشارة الى ان الطريق المستوى والصراط المستقيم طريق واحد وان المراد بالاستواء الاستقامة وحاصل التفسير الثالث ان المراد بالصراط المستقيم مطابق العقائد الحقة عموما او مطابق العقائد الاسلامية خصوصا والاول انسب لانه مناسب لقسمى المنطق والكلام والثانى لقسم الكلام فقط قوله الظاهر فيه الخ لان الظاهر ان المقصود هو جعل التوفيق رفيقا لنا وذلك لا يحصل الا بان يكون لنا متعلقا بالرفيق وصلة له

قوله لامتناع تقدم ما فى حيز المضاف اليه عليه الخ لان تقدم ما فى حيز المضاف اليه عليه اما عليه فقط او مع المضاف

عه وذلك لان الخط المستقيم هو اقصر الخطوط الواصلة بين نقطتين وهو ليس الا خطا واحدا ١٢ منه عه لانه يحتمل على ذلك التقدير ان يكون رفيقا لنا او لغيرنا كما يقال عطيت زيدا فرسا لاجلك ١٢ منه

فيلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه او تقدم المضاف اليه على المضاف

فان تقدم المعمول يستلزم تقدم العامل فالفرق بين الوجهين ان

الوجه الاول بالنظر الى خصوص المضاف اليه ومعموله والى لزوم

الفصل بين المضاف والمضاف اليه وتقدم المضاف اليه على المضاف لا على

التعين والوجه الثاني بالنظر الى مطلق العامل ومعموله ان كان

العامل والمعمول ههنا المضاف اليه ومعموله والى لزوم تقدم المضاف اليه على

المضاف على التعين قوله واما تعلقها و ذلك لان الخبر معتبر

ع٥ النسخ ههنا مختلفة بعضها مع الواو في قوله ولان ومع اليه في قوله المضاف

اليه وبعضها مع الواو فقط بدون اليه وبعضها بالعكس وبعضها بدون الواو ودون

اليه والظاهر ان النسخ التي بدون الواو غير صحيحة لان امتناع تقدم ما في حيز

المضاف والمضاف اليه عليهما من ضروريات العربية لا يحتاج الى البيان ١٢ منه

ميرزاهد

ثم الفرق ثم انه اعترض على الوجهين بانه لا يلزم تقدم المضاف اليه على المضاف عند تقدم

منسوبا الى الذات اعم من ان يكون ذاتيا للماهية اولا زمالها ۱۲ ای التوفيق وخير رفيق ۱۲

و مفهوم التوفيق بحسب العرف والشرع فاذا تعلق الظرف بجعل

ای الذات ۱۲

يكون المجعول والمجعول اليه التوفيق وخير رفيق وهما لا يصلحان

فانه لا بد للجعل من نسبة الامكان

بين الشيئين وهو ههنا منتف ۱۲

ان يتخلل الجعل بينهما لامتناع تخلله بين الشيء وذاتياته

الجعل ۱۲ المؤلف ۱۲

قوله وهما لا يصلحان

الثابت لمفهومه ان

المتبادر من الجعل الذي هو تم

بعده ۱۲ فوان صالحان لان يجعل احدهما

علاما ذكر هو التصيير وهو ههنا بيان لزوم الحال

فلا بد من الحمل على خلاف الظاهر من جعل

فيه ۱۲ بحر العلوم

وبهذا يظهر حال تعلق لنا بالتوفيق وبالخير ولذا لم يتعرض له وبهذا

يندفع ما قيل انه يجوز ان يتعلق بجعل اللام للانتفاع كما في قوله تعالى

وَجَعَلَ لَكُمُ الْاَرْضَ فِرَاشًا وَّالسَّمَآءَ بِنَآءً وغير ذلك فافهم قوله

والظاهر اه يعني ان هذا ليس مصدرا بمعنى اسم الفاعل حتى يكون

المجاز في الظرف بل اسم للحاصل بالمصدر واطلق على الفاعل مبالغة كان المجاز

في النسبة ابلغ من المجاز في الظرف كما تقرر في موضعه ويمكن تاييده

میرزاهد

استعمال مجازی فتامل فیه فانه موضع تامل ١٢ مولانا محمد عبد الحی نور الله مرقده

بان الرسول صلى الله عليه وسلم كان هاديا بعد الارسال لاحال الارسال وقد بين في موضعه ان المشتق وما هو بمعناه يطلق على من يثبت له مبدا الاشتقاق في المستقبل تجوزا فعلى تقدير المجاز في الطرف يكون ههنا مجاز اخر لا يناسب هذا المقام وانما جعل الهادى اسم المصدر لان المصدر ربما يقع بمعنى اسم الفاعل بخلاف اسم المصدر والسر فيه ان المصدر قد اعتبر فيه تلبس الفاعل به وصدوره عنه واسم المصدر لم يعتبر فيه ذلك صرح به

قوله اسم الفاعل ونحوه من الصفات المشتقة حقيقة حال قيام المعنى المشتق منه بالموصوف كالضارب لمن هو في الضرب ومجاز بعد انقضائه وزواله عن الموصوف كالضارب لمن صدر عنه الضرب وانقضى وقيل بل حقيقة وقيل ان كان الفعل مما يمكن بقاؤه كالحركة والتكلم ونحو ذلك فحقيقة والا فمجاز واما قبل قيام المعنى به كما فيما نحن فيه فمجاز بالاتفاق فلا يقال الضارب لمن لم يصدر عنه الضرب ولا يضرب ولكنه سيضرب حقيقة بل مجاز ١٢ منه

میرزاهد

احاد المجاز ليس شرطا فلم ان ثبت من ائمة اللغة النص على عدم صحة التجوز بهذا الخوم الكلام لكن الدليل عليه بعد تسليم هذا هو النص لاهذا السوفا فهم ١٢ عبد العلي

بعض الاعلام قوله مقتدر مبنی للمفعول یمکن جعله مصدرا مبنیا للفاعل ای بان نقتدی به علی صیغة المتکلم لکن الاول اولی کما لا یخفی کیف ووصف الشیء بحال متعلقه لیس وصفا للشیء حقیقة علی ما قیل قوله ولا یلیق تعلقه بیلیق لان اهتداءنا یلیق بنا لا به فانه کمال لنا لا له صلی الله علیه وسلم ولو قیل

ع‍ه نسخ المتن مختلفة فی بعضها تقدیم الاقتداء علی الاهتداء وفی بعضها علی العکس واکثر نسخ الحاشیة وقع علی النسخة الاولی وبعضها علی النسخة الثانیة هکذا قوله هو بالاهتداء مصدر مبنی للمفعول ای بان یهتدی به وقوله به متعلق بالاقتداء والظاهر النسخة الاولی ١٢ منه

ميرزاهد

ودان وقع على ما سبق لكن ارادة المعنى المجاز المتعارف وان

ميرزاهد

فى الاهتداء ان يكون مبنيا للمفعول او مبنيا للفاعل على طبق

ما قلنا فى الاقتداء لكان تعلق به بيليق لا بقا لكن الاول ليق

على ما مر فى قوله بالاقتداء قوله وبلغوا اقصاه اه هذا مستفاد من

معارج الحق فان الجمع المضاف يفيد العموم وكذا يستفاد من مناهج

الصدق انهم سعدوا فى كل منهج من مناهج الصدق ووصلوا منتهاه

بسبب التصديق والايمان وهذا ايضا يحتمل الاستقرار اى سعدوا متلبسين

بالتصديق كما ان الثانى يحتمله بمعنى ان هذا الحكم متلبس بالتحقيق لكنه

لم يتعرض به لان السلوك فى مناهج الصدق لا يتصور بدون التصديق

ثم التلبس ينبغى ان يكون من افعال العموم كالكون والحصول والثبوت

والوجود اذ ما من فعل له تعلق بالغير الا وهو متلبس به فاطلاق الظرف

المستقر ههنا لا ينافى المشهور من ان الظرف المستقر ما يكون متعلقه

قوله تلبس الاولى ان يقال لما على اطلاق المستقر ههنا على اصطلاح السيد المحقق قدس سره هو ان الظرف المستقر ما كان عاملا مقدرا سواء كان عاما او خاصا لا على اصطلاح الجمهور

مقدما عامًّا وليس مبنيا على ما قال السيد قدس سره في حاشية

الكشاف ان الظرف المستقر ما يكون متعلقه مقدرًا سواء كان

عامًّا او خاصًّا قوله اشارة الى المرتب الحاضر في الذهن اه الالفاظ

المرتبة ومعانيها حين الاشارة حاصلة في الذهن توجها اجماليا

يتحد ذلك الوجه معها بالذات او بالعرض فالحضور في الذهن ان كان

عبارة عن الحصول فيه فهو اعم من ان يكون بالذات او بالعرض

میرزاهد

وان كان عبارة عن التفات الذهن وملاحظته فليس الا بالذات لان في علم الشئ بالوجه الوجه حاصل في الذهن بالذات وملتفت اليه بالعرض والشئ حاصل في الذهن بالعرض وملتفت اليه بالذات فالاشارة ههنا اشارة عقلية وهي تعيين العقل شيئا بدون معونة الحس وهو يقتضي توجه العقل الى ذلك الشئ بالذات وحصول صورة منه في العقل كذلك سواء كانت تلك الصورة متحدة معه بالذات او بالعرض وتخييل الاشارة الحسية ههنا بان المرتب في الخيال حال في الخيال الحال في المتميز بالذات فيقبل الاشارة الحسية تخييل خال عن التحصيل فان الاشارة الحسية

ميرزاهد

هي تعيين الشيء بمعونة الحس وربما يعبر عنها بامتداد موهوم آخذ من المشير الى المشار اليه فهي لا محالة تستدعي وجود المشار اليه في الخارج عند المشير ولعلك تتفطن بما ذكرنا ان معاني الالفاظ لا يلزم ان تكون حين الاستعمال حاصلة في الذهن بالذات كما انها حين الوضع لا يلزم ذلك فالقول بوضع الالفاظ للصور الذهنية مأول كما ان القول بوضعها للاعيان الخارجية

عـه ذكر في حاشية شرح المواقف للاشارة ثلث معان ولكن لا يناسبها ههنا لان نفي الاعم يستلزم نفي الاخص ١٢ منه عـه التاويل ان يقال ان المراد بالصورة الذهنية ماهية الشيء من حيث هي هي واطلاق الصورة الذهنية على الماهية من حيث هي شائع ١٢ منه

بالذات ولابد للموضوع له الالتفات اليه بالذات ١٢ صـ قوله اطلاق العين الخارجي عليه باعتبار وجوده في الخارج في ضمن الافراد ١٢

ما اوّل فافهم قوله اذ لا حضور اذ اريد بالحضور في الخارج الوجود في

مصروف عن الظاهر ١٢ اى بعدم المعذور ١٢ في آن الاشارة ١٢

لان الالفاظ ليست بموجودة في جميع ازمنة اجزائها ١٢

الخارج عند المشير فلا يتجه ان يقال الالفاظ موجودة في الخارج في مجموع

اى بحيث يدركها مدرك الحواس الظاهرة ١٢ : وان لم تكن بموجودة مجتمعة ١٢

ازمنة اجزائها بناء على ان الاعدام اللاحقة الزمانية ليست اعداما

وان لم تكن في زمان واحد ١٢

عـه ذهب اكثر المحققين كالشيخين وغيرهما الى ان الالفاظ موضوعة

اى نصوا الى على ١٢

للصور الذهنية وذهب كثير من المتاخرين الى انها موضوعة للاعيان

لانها كما علمت في الذهن لابد من موضوع لمن الحصول الذهني ١٢

الخارجية ولا يخفى ان هذا القول ظاهر البطلان لان كثيرا من معاني

شروع في ابطال الثاني ١٢

الالفاظ ليس موجودا في الخارج وليس في وضع الالفاظ تفاوت

عن المشايخ ١٢

وان الموضوع له يجب ان يكون معلوما بالذات والعين الخارجي هو

دليل ثان لابطال الثاني ١٢ وهو ما ينتفي العلم بانتفائه ١٢

معلوم بالعرض لا بالذات والا لانتفى العلم بانتفائه فيصرف هذا

وهو ما لا ينتفي العلم بانتفائه ١٢

القول عن الظاهر بان يراد بالعين الخارجي نفس الشيء مع قطع

اى الثاني ١٢ في توهم ١٢

النظر عن كونه موجودا في الذهن ١٢ منه

ميرزاهد

میرزاهد

حقیقة کما اختاره المحشی فی الرسالة الزوراء مع ان الکلام ههنا

علی ما هو المشهور عند الجمهور قوله للاخبار وایضا لا شک ان

المشار الیه ههنا لیس الا ما تعلق قصد المصنف بترتیبه ومن

البین ان قصده لم یتعلق بالنقوش وترتیبها الا ان یقال هذا من

قبیل ذکر الدال وارادة المدلول فذکر النقوش باسم الاشارة و

ارید به مدلولاتها وههنا ایضا ظهر ان اسامی الکتب لیست موضوعة

بازاء النقوش لا وحدها ولا مع غیرها بل موضوعة بازاء المعانی

والالفاظ فان قصد المصنفین لا یتعلق الا بهما کما یشهد به

الفطرة السلیمة اللهم الا ان تکون من قبیل مجموعة الخطوط قوله

الا ان یحمل اه هذا الاخبار یدل علی الوصف والتسمیة

میر زاهد

وان کان الثانی بطریق الاشارة فالمجاز بالنظر الی الاول مجاز عقلی
اى التوصيف ۱۲ · اى دلالة الاخبار على التسمية ۱۲

وبالنظر الی الثانی مجاز لغوی ولما کان احد المجازین ههنا مستلزما
اى التسمية ۱۲

للاخر اکتفی باحدهما قوله ولا شك فی انه لا حضور اه قد عرفت
فى القول السابق ۱۲ · لان تسمية الكتاب ههنا بتوصيفه ۱۲

ان المراد بالحضور فی الخارج الوجود فی الخارج عند المشیر ولا
اى بحيث يدركه احد الحواس الظاهرة ۱۲

شك ان الکلی الطبعی وان کان موجودا فی الخارج علی ما ذهب الیه
شروع الجواب ۱۲ · وهو ههنا النقش الكتابى الدال ۱۲ · لعين وجود اشخاصه ۱۲

المحشی وغیره من المحققین لکنه لیس محسوسا وموجودا فی الخارج
اى الشارح ۱۲ · ومجرد الوجود فى الخارج لا يستلزم الاحساس ۱۲

عند المشیر فان قلت الکلی الطبعی والشخص متحدان فی الوجود
هو الكلى الطبعى المتشخص بالاشخاص الخارجية ۱۲ · اى ليس لاحدهما وجود مغاير مستقل عن الاخر ۱۲

ع لاستلزام کل من الوصف والتسمیة ههنا للاخر ۱۲ منه رح
دليل لاستلزام احد المجازين للآخر ۱۲ · لان كل مقام ۱۲

فلا يعقل كون الشخص محسوسًا والكلي غير محسوس قلت معنى

اتحادهما انه ليس في الخارج الا شيئا مخصوصا مقترنا بعوارض

مخصوصة ويقال له الشخص ثم العقل قد ياخذ ذلك الشيء

من حيث هو هو مع قطع النظر عن العوارض ويقال له

المطلق والكلي الطبيعي وقد ياخذ معها بان يكون كل

ميرزاهد

من التقييد و القيد داخلا او التقييد داخلا و القيد خارجاً

اى مجموع الكلى والقيد والتقييد ١٢ — اى مجموع الكلى والتقييد ١٢

ويقال له الفرد والحصة ومن المعلوم بالضرورة ان الشئ

لف ونشر مرتب ١٢ — هذا متعلق بقوله اتحادهما الخ ١٢

يكون محسوساً بعد اقترانه بعوارض مخصوصة من الاين

وهى عبارة عن الهيئة الحاصلة للشئ من جهة احاطة المكان ١٢ ظ

والوضع ونحوهما وسيأتى لك زيادة تحقيق فى ذلك فان قيل

من كون الشئ فى الزمان وشكلها بكيفية ما ١٢ ظ — القائل الشيخ يوسف الكوسج القرباغى

الحاضر فى الذهن متشخص بالتشخص الذهنى فالكلى ليس حاضراً

وهو موضع التشخص ههنا ١٢

فى الذهن كما انه ليس حاضراً فى الخارج قلنا قد عرفت ان الحضور

اى الخارج عن المشاعر ١٢

في الذهن عبارة عن ملاحظة الذهن والتفاته والفرق بين ملاحظة
الذهن والحصول فيه مما لا يخفى على من القى السمع وهو شهيد فالذهن
يلاحظ الشيء من حيث هو مع قطع النظر عن العوارض فان كان
في الخارج والذهن حاصلا معها او عبارة عن الحصول في
الذهن سواء كان حصولا بالذات او بالعرض فالكلي حاصل
في الذهن بالعرض وان لم يكن حاصلا فيه بالذات وهذا
حاصل في الذهن مع العوارض الذهنية بالذات
لا بالعرض لاتحاده مع التشخص الذهني بالذات و
حاصل في الخارج بالعرض لا بالذات لان الظاهر انه

ميرزاهد

الوجودات يستلزم تعدد التشخصات ١٢

ميرزاهد

فان قلت آه هذا هو الظاهر القول بان السوال الاول اشارة الى السوال المقدر المشار الى جوابه بقوله وقد عرفت لبعيد كل البعيد

التي هي النقوش المخصوصة ١٢ قا

عرضي للاشخاص الخارجية بل لا بالعرض ولا بالذات

اي الكلي وهو مفهوم النقش الكتابي ١٢ — اي بل لا اصول في التاسع ١٢

لانه على تقدير كونه مشارا اليه ليس آلة لملاحظتها وقد سبق

دليل لعدم حصوله بالعرض ١٢ اي الكلي ١٢ — اي الاشخاص ١٢

اصلا لا بالذات ولا بالواسطة ١٢

انها لا تصلح للاشارة فتامل قوله ومن ههنا علمت آه تحقيقه

لعله اشارة الى ما اورده بعض المحققين على قول المحشي ١٢ وجوابه ١٢ — من حيث خصوصيتها ١٢

وذلك لان النقوش المخصوصة اجسام مخصصة متشكلة باشكال

مخصوصة والظاهر ان هذا الكلي اي مفهوم النقش الدال على الالفاظ

الاضافة بيانية ١٢ — اي كيف لا يكون عرضيا للالفاظ ١٢

المخصوصة عرضي لها كيف ولو كان ذاتيا يلزم تخلل الجعل بين الشيء

اي مفهوم النقش الكتابي ١٢

وذاتياته لان دلالة النقوش على الالفاظ دلالة وضعية وبهذا

دليل للزوم المجعولية ١٢ — بوضع الواضع ١٢

يظهر جواب آخر عن السوال الاول منه

قوله بل لا بالعرض ولا بالذات

قوله تحقيقه

قوله

ههنا لفظ مستدرك

ان كون الوجود متعددا تستلزم تعدد الجعل ١٢ الوجود

ان الكلي لا يتصف بالعرض ولا بالذات ١٢

الحجته يلزم الجعولية الذاتية ١٢

ميرزاهد

ان التعين معتبر في مسميات الاسماء حتى ان اللفظ الواقع عن
شخصين او عن شخص واحد في وقتين و المعنى
القائم بذهنين يعد في العرف لفظا واحدا ومعنى واحدا فالتعين
معتبر في معاني هذه الاسماء تعينا شخصيا او غير شخصي ثم يظهر
بالتامل انها اعراض مختلفة باختلاف المحال فلا يكون تعينها
تعينا شخصيا فهذه الاسماء عند التحقيق من قبيل اعلام
الاجناس الموضوعة للطبيعة من حيث انها متعينة في الذهن
فليست من قبيل اسماء الاشخاص كما هو في بادي الرأي ولا من
قبيل اسماء الجنس سواء كان اسم الجنس موضوعا للطبيعة

والتهذيب ١٢ مسـ الواقع في قول الشارح والثاني كما ترى ١٢ مسـ فحذف الخبر واقيم مفعوله مقامه ١٢

من حيث هي هي او للفرد المنتشر على خلاف القولين وما وجد في بعض النسخ بدل اعلام الاجناس اسماء الاجناس فكان المراد منه بمقابل اعلام الاشخاص فما وقع في كلام المولدين من دخول اللام على هذه الاسامي لا يمنع عليه الا انها في الاصل اوصاف فكانهم اعتبروا الاصل قوله والثاني كما ترى اه الاول هو ان يكون المقصود توصيف الكتاب والثاني هو ان يكون المقصود توصيف تصنيفه وتوجيه الاول ان يكون ههنا مجاز في النسبة مبالغة او مجاز بالحذف بان يحذف الخبر اي هذا الكتاب مهذب غاية التهذيب وهذا الكتاب ذو غاية التهذيب ومجاز في الطرف بان يكون التهذيب بمعنى اسم المفعول اي هذا غاية الكلام المهذب واما الثاني فهو كما ترى لا بد فيه من

ميرزاهد

المصنف او في المسند فقول الشارح اي هذا الكتاب كلام مهذب غاية التهذيب بيان الحاصل المعنى لا بيان وجه الاعراب ١٢ بحر العلوم

المجاز بالحذف بان يحذف المبتدأ اى تصنيف هذا الكتاب غاية

فوزن التصنيف ١٢

تهذيب الكلام واما تجويز ان يكون المراد باسم الاشارة تصنيف

دفع دخل مقدر ١٢ — اى ٰهذا ١٢

بقوله لا يخفى ١٢ ظ

الكتاب فبعيد كما لا يخفى والاول كما اشار اليه اولى لان الشائع فى هذا

الشارح ١٢ — بين المؤلفين ١٢

المقام توصيف الكتاب لا توصيف تصنيفه مع ان فى الثانى حذف

اى اذا كان المقصود توصيف التصنيف

المبتدأ وهو صدر الكلام من غير ضرورة قوله والظرفية تجوزية

وهو التصنيف ١٢ — داعية اليه وهو من المستقبحات ١٢

بل بالتهذيب ١٢

الظرف ان كان متعلقا بغاية تهذيب الكلام فالعموم عموم من وجه

بين الظرف والمظروف ١٢

بين الظرف والمظروف اى الكتاب ١٢

فى الصدق وان كان مستقرا فالعموم عموم مطلق فى التحقق

يعنى متعلقا بعامل محذوف ١٢ — والتحقق ايضا ١٢

ميرزاهد

عن هكذا ههنا تأمل ١٢ مل صـ اى يكون المقصود توصيف الكتاب ١٢ ظ

ميرزاهد

قوله اى هذا مقربه تقريب المرام معطوف على تهذيب الكلام

وحاصل المعنى هذا مقرب للمرام الى الافهام غاية التقريب بان يكون

فيه مجاز عقلى ومجاز بالحذف او مجاز لغوى على نحو ما ذكر في

تهذيب الكلام واما تقدير الكلام بان تصنيف هذا الكتاب غاية

تقريب المرام فبعيد كما مر والظاهر من التقريب المعنى اللغوى

فان الشائع فى تفسير المعنى الاصطلاحى للتقريب لا تقريب المرام

ويحتمل ان يكون معطوفا على التحرير اى هذا غاية تهذيب الكلام

فى تقريب المرام ووجه المناسب للتقريب بالمعنى الاصطلاحى لان المعنى

اللغوى لا يناسب ان يقع ظرفا للكتاب او لغاية تهذيب الكلام كما ان

التحرير اللغوى لا يجوز فان التقريب الى الافهام يكاد ان يكون لازم

الاخبار ولعل الوجه فى اختيار الاحتمال الاول ان تقريب المرام

میر زاهد

على الاحتمال الثاني بعد تحرير المنطق والكلام لا يلايم فان التحرير

الاصطلاحي شامل للتقريب الاصطلاحي قوله يحتمل ان يكون بيانا

للمرام اه ويحتمل ان يكون بيانا للتقريب المرام فان المرام عقائد الاسلام

وتقريرها تقريبها الى تحصيلها قوله والتعلق بالتقريب بعيد اه

وجه البعد ظاهر فانه يدل على ان المرام غير عقائد الاسلام

وتقريرها اذ حينئذ يكون المرام مفعولا اولا للتقريب وعقائد

الاسلام ثانيا قوله او مجاز بالحذف اه عطف

اذا الظهر ... والظاهر الفاعل يصير احدهما ظرفا والاخر مفعولا به ... العطف ... ثم الصواب في العطف ان يعطف على قوله ان يراد اى يمكن مجاز

میرزاهد

كونه كذلك بل زمانه المبصر فى المستقبل ابتداء فلا يلزم شئ من المحذورين ١٢ قاضى ارتضا على خان

على بلا اسلام اى يمكن ان يراد مجاز الحذف لا على مجاز المرسل كما

قوله بمعنى اسم الفاعل انه اكتفى ههنا بالمجاز اللغوى مع جواز

وترك المجاز بالحذف بان يقال جعلته ذا تبصرة للظهور ١٢

المجاز العقلى الذى هو ابلغ منه فكانه نظر الى قوله لم جعلته

وهو المجاز فى النسبة ١٢

فان جعل شئ مبين شئ اخر غير معقول والى قوله المزجاو التبصر

معطوف على قوله السابق الى قول المص ١٢

يعنى التبصر والتبصرة متضايفان ١٢

فانه لا يتصور التبصرة بدون التبصر لكونهما متضايفين قوله اى

التضايف بين الشيئين توقف تعقل كل منهما على تعقل الاخر كالابوة والبنوة ١٢

او لو جعل على سبيل الادعاء يفوت المبالغة ويكون المجاز لغويا معادنى

الاختراع من عند نفسه ١٢ معطوف على الجملة او على الجزاء ١٢

مبالغة حيث عبر عن المبصر بالتبصرة ١٢ منه رحمه الله

بيان للمبالغة ١٢

هو التبصرة فى الحال فقد لزم وجود التبصرة مع ان التبصر غير موجود فافهم ١٢ بحر العلوم

تفهيم الغير اه مصدر مضاف الى الفاعل او الى المفعول

وعلى كلا التقديرين التبصر لمن حاول او للغير او لكليهما على

ما يدل عليه صيغة حاول قوله ما زائدة اه تتمة لبيان معنى

لا سيما فانه اذا كان ما موصولة او موصوفة لم يكن معناه لا مثل

بل لا مثل شيء او لا مثل للذي الآن يقال معناه لا مثل سواء كان

معه شيء او لا قوله وقد يحذف لا اه نقل عن الدماميني

مير زاهد

مولانا عبد العلي بحر العلوم رحمة الله تعالى عليه

میر زاهد

ان استعمال لاسیما بالالا نظیر له فی کلام العرب واعلم ان لا لنفی الجنس
واسم سی خبره عند الجمهور محذوف مثل موجود وعند الاخفش
ما لکنه حینئذ لا یکون الا نکرة موصوفة لان لا التبرئة انما تعمل اذا کان
اسمها نکرة فیکون خبرها ایضا نکرة لامتناع تنکیر المبتدأ
وتعریف الخبر والتفصیل مذکور فی حواشی الچلبی علی
المطول فی شرح الدیباجة قوله وتحقیقه الا فیه اشارة الی انه لیس
من کلمات الاستثناء حقیقة فان علماء الاصول

مولانا عبد العلی بحر العلوم رحمة الله تعالی علیه

مير زاهد

قد اختلفوا فبعضهم ذهبوا الى ان المستثنى ليس فيه حكم اصلا وبعضهم الى ان فيه حكما من غير جنس الحكم في المستثنى منه فعلى كلا القولين ليس ههنا استثناء حقيقة اذ ههنا حكم من جنس الحكم السابق وقد صرح به الرضي قوله على معانيه التي الخ

ع اعلم ان المستثنى على القول الاول ليس فيه حكم اصلا سواء كان الاستثناء من الاثبات او النفي صرح به في شرح العضد شرح مختصر الاصول لكن المشهور ان الاستثناء عند الحنفية من الاثبات نفي ومن النفي ليس باثبات وعند الشافعية من الاثبات نفي ومن النفي اثبات واورد على الحنفية انه يلزم ان لا يكون لا اله الا الله مفيدا للتوحيد فاجابوا بان الشارع وضعه للتوحيد ولعل هذا الخلاف مبني على ان المركبات الاسنادية عند الشافعية موضوعة لما في الخارج ولا واسطة بين الثبوت الخارجي والانتفاء الخارجي وعند الحنفية موضوعة للاحكام الذهنية ولا يلزم من نفي الحكم بالثبوت او الانتفاء الحكم بالانتفاء او الثبوت وكان ما هو المشهور مبني على ان دفع النسبة الايجابية بعينها سلبها او على ان العدم في الاشياء اصل فاذا قيل مثلا جاء القوم الا زيدا يكون مخرجا عن هذا الحكم والاصل عدم المجيء فيكون الاستثناء نفيا ١٢

ميرزاهد

قد علمت ان النقوش ليست بمعنى الكتاب لا وحدها ولا مع غيرها

الا على سبيل المجاز كيف وذلك متعلق لقصد المصنفين ونظرهم

ومن المعلوم ان قصدهم ونظرهم لم يتعلق بالنقوش فانحصر

الاحتمالات في ثلث الالفاظ والمعاني والمركب منهما فالنظر ان كان

الى الالفاظ كان الكتاب عبارة عن الفاظ مخصوصة باعتبار دلالتها

على المعاني المخصوصة وان كان الى المعاني فالكتاب عبارة عن معان مخصوصة

من حيث انه عبر عنها بالالفاظ المخصوصة وان كان الى كليهما

فالكتاب مركب منهما ولا يبعد ان يكون كل منهما متحققا بالجملة

ان اطلاق الكتاب على النقوش ليس الا على سبيل المجاز كما يقال

اشتريت الكتاب قوله من النقوش المخصوصة اه لم يقيد النقوش

بدلالتها على الالفاظ المخصوصة كما قيد الالفاظ والمعاني فكانه اشار الى ان النقوش

ليس لها خصوصية معتبرة سوى دلالتها على

الالفاظ المخصوصة بخلاف الالفاظ فانها مع قطع النظر عن

دلالتها على المعاني المخصوصة لها خصوصية معتبرة وكذا المعاني

مع قطع النظر عن تعبيرها بالالفاظ المخصوصة فقوله باعتبار

دلالتها وقوله من حيث عبر عنها ظرف مستقر وليس متعلقا

بالمخصوصة قوله وعلى التقادير فالظرفية مجازية اه عدل

عن تقدير البيان كما هو المشهور فانه على ذلك التقدير

ايضا لابد من اقامة الشمول العمومي مقام الظرفية ولا

فرق الا بان العموم على تقدير البيان في كل معنى من المعاني المحتملة عموم

بحسب الوجود وعلى تقدير عدم التقدير في المعنى الثالث منها خاصة

على الاتري انه لو كتب الكاتب باي خط من الخطوط لكتب هذا

الكتاب وكانت تلك الخصوصية بعينها ١٢ منه

ميرزاهد

مولانا عبد العلي بحر العلوم رحمه الله تعالى عليه

میر زاهد

عموم بحسب الصدق وتفصيل المقام ان العلوم المدونة تطلق
حقيقة على المسائل اما جميعها بحيث لا يشذ عنها مسألة او بعضها
قد ما يحصل منه غاية العلم فان اريد بالقسم الاول
النقوش او الالفاظ منفردة او غير منفردة واريد بالمنطق
المعنى الثاني فلا شك انه اعم منه بحسب تحققه فقط ضرورة
تحققه معه وبدونه وعدم صدقه عليه واما المنطق بالمعنى
الاول فهو على ذلك التقدير مما لا يصلح ههنا كما لا يخفى
وان اريد بالقسم الاول المعاني فان اريد بالمنطق المعنى
الثاني فهو اعم منه بحسب الصدق لصدقه على المسائل
المذكورة وعلى غيرها كمجموع المسائل وان اريد بالمنطق مجموع المسائل

ع هذا اشارة الى ان الاطلاق على التصديق بالمسائل وعلى الملكة الحاصلة منه
ليس اطلاقا حقيقيا لان التدوين حقيقة يتعلق بالمسائل لا بهما ۱۲ منه

فلا يكون بينهما عموم وخصوص لا في الصدق ولا في التحقق بل كلية وجزئية

ويكون الظرفية مجازية اقامة للشمول الكلي مقام الشمول الظرفي

هذا ويبقى النظر بعد فان المقدمة داخلة في القسم الاول على المعنى

الثالث وخارجة عن المنطق وان المعنى الثالث هي المعاني من حيث

التعبير عنها بالفاظ مخصوصة وهي بهذه الحيثية ليست داخلة

في المنطق فكيف يكون الظرفية في المعنى الثالث على تقدير كون المنطق

مجموع المسائل من قبيل كون الجزء في الكل اللهم الا على سبيل المسامحة

وجعل حكم اكثر الاجزاء حكم الكل والاغماض عن حيثية التعبير فتامل

قوله بكسر الدال وفتحها قدم الكسر على الفتح مع ان الفتح اظهر بحسب

المعنى لان الزمخشري صرح في الفائق ان المقدمة بفتح الدال خلف من القول

والمصنف في المطول اقتصر على الكسر وقال المقدمة من قدم بمعنى تقدم

ميرزاهد

بحر العلوم

میر زاھد

قوله بمعنى ما يذكره المشهور تخصيص مقدمة الكتاب بالالفاظ

لا وجه له فانها تحتمل الالفاظ و المعانى و المركب منهما

دفع لوجه الشهرة ۱۲ فالقول بتخصيص المقدمة بالالفاظ تحكم ۱۲

كما ان الكتاب يحتملها و تفسيرها بما يذكره لا ينافى

ذلك فان كلا من اللفظ و المعانى يوصف بالذكر

اى التفهيم ۱۲ فاتصاف الاول بحسب الذات والثانى بالعرض ۱۲

و الانتباط و النفع انما هو للمعنى دون اللفظ و الكلام

فلا وجه لتخصيص ۱۲ اى الذات ۱۲

عـه اقتصر على الاحتمالات الثلث بناء على تحقيقه ان النقوش لا دخل

و ترك الاربعة ۱۲ من الاحتمالات السبع ۱۲ اى الالفاظ والمعانى والمركب منهما ۱۲

لها فى الكتاب لا عينا و لا جزءا ۱۲ منه

بان يكون الكتاب عبارة عنها فقط ۱۲

ميرزاهد

يطلق على الملفوظ والمعقول والمعنى من حيث التعبير عنه باللفظ

مبين له لا من هذه الحيثية فالتغاير بين مقدمة الكتاب ومقدمة

العلم على تقدير ان تكون مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ

وحدها او مع المعاني بحسب المفهوم والصدق وعلى تقدير

ان تكون عبارة عن المعاني وحدها بحسب المفهوم فقط بناء

على اتحاد العلم والمعلوم بالذات ولا وجه ايضا لتخصيص مقدمة

الكتاب بجميع ما يذكر قبل المقاصد بل بعض ما يكون له ارتباط

بالمقاصد وفيه نفع لها على الاستقلال ايضا مقدمة الكتاب كما

ان كلا من معرفة الحد والغاية والموضوع مقدمة العلم قوله فلا يرد

ميرزاهد

ولا يرد ايضا ان المصنف في المطول اثبت مقدمة الكتاب ومقدمة

العلم وفي شرح الرسالة اثبت مقدمة الكتاب فقط ونفى مقدمة العلم

لانه في المطول اثبت مقدمة العلم على انه اخذ التوقف المعتبر فيها

بمعنى الارتباط بالمقاصد والنفع بها ونفى في شرح الرسالة على انه

اخذه بالمعنى المشهور قوله الا انه تسامح في العبارة اه بل لا تسامح

في شرح الرسالة ولا في المطول فانه فسر الامور الثلثة في

شرح الرسالة ببيان الحاجة وبيان الماهية وبيان

الموضوع وفي المطول بمعرفة الحد والغاية والموضوع

فكانه لم يتيسر له الرجوع اليهما قوله من حيث ان العلم اه

ميرزاهد

اعلم ان للعلم معنيين الاول المعنى المصدري والثاني المعنى الذي

وهو بالفارسية دانستن ١٢ | للاشياء ١٢ | وهو العلم الحقيقي ١٢

به الانكشاف والاول هو حصول الصورة والثاني الصورة الحاصلة

اي هو المعنى الاصطلاحي المصدري للعلم ١٢ | من الشئ عند العقل | والانكشاف عند العقل ١٢

ولا شك ان الغرض العلمي لم يتعلق بالاول فانه ليس كاسبا ولا

اي بحصول الصورة ١٢

مكتسبا فالمراد بحصول الصورة ههنا الصورة الحاصلة على سبيل

في فن المنطق ١٢ | بحمل الحصول بمعنى الحاصل | واضافة الصفة الى الموصوف ١٢

المسامحة هذا ما يذهب

في العبارة ١٢ | اي كون الصورة الحاصلة متعلقة للغرض العلمي ١٢

ع المعنى الاول علم بالمعنى المصدري والثاني علم بمعنى ما به الانكشاف فاطلاق العلم الحصولي

على هذين المعنيين لاطلاق العلم المطلق على المعنى المصدري وما به الانكشاف منه ١٢

المعنى المصدري وما به الانكشاف ١٢

ميرزاهد

اى وان كان الحالة عين الموضوع او جزءه ١٢

اليه النظر الجلي ثم النظر الدقيق يحكم بان المراد بحصول الصورة

الخالى عن لحاظ مسامحة ما ذهب اليه الجماهير الواقع فى تعريف العلم ١٢

المعنى الحاصل بالمصدر وحقيقته ما يعبر عنه بالفارسية بدانستن وهي

اى ههنا ١٢

حالة ادراكية تتحقق عند حصول الشيء في الذهن وتلك الحالة

وتكون منشأ لانكشاف المعلوم ١٢ — اى الصورة الحاصلة ١٢

الادراكية تصدق على الاشياء الحاصلة في الذهن صدقا عرضيا

وذلك لانه اذا حصل شيء في الذهن يحصل له وصف يحاذي الوصف

عليه فيقال انه صورة علمية وهذا المحمول ليس نفس الموضوع ولا ذاتيا

له والا لكان محمولا عليه حال كونه موجودا في الخارج ضرورة ان الذاتي

والذاتي لا يختلفان باختلاف الوجود فهذا الحمل من قبيل

(بقيه در صفحه ١٣٣)

بل يكون الصورة ذو حالة مجهولة اشتقاق

يقال ان الصورة ذو حالة انتهى وله

ثم هيهنا عليك ان هذا الكلام لا يخلو عن الاختلال

فان المحشى قد صرح بان الحالة عرضية للصورة

وكتب النظم مجهولة بان العرضى ما يكون

... الحالة عرضية وكذا ما يكفى العلم الانكشاف

فلا انتقال للسواد الا بالواطاة وكذا يكفى

السلب السلب وعلى هذا الحالة عرض من العرض

العرضى بالصدق من الحقيقة

بحر العلوم بقية صفحة ١٣٢

بالعروض ويمكن ان يقال ان الحالة قائمة

بالنفس لكن بقيام الصورة فان الصورة ذو الحالة

محتمل ان وجودا عند الحكم لكنها محمولة عليها وقيام

احد المتحدين يوجب قيام متحد الآخر خروجه لا يلزم

ان يكون الصورة عالمة الا من موجبات حمل المشتق

قيام المبدء لا حمله واتحاده وليس هذا ما قال تام

التجريد فانه عنده موجود ان مستقلان ذهب

موجود واحد يمكن لاشتماله على امر هو مبدء الانكشاف

حقيقة والآن ان نقول ان ليس الا اتحاد

هيهنا اتحادنا بالذات بان يكون

كوكهما حقيقتين فقط اتحاد وجودا

ميرزاهد

میرزاهد

حمل الكاتب على الانسان فالعرض من مقولة الكيف سواء كان معروضه من هذه المقولة او من مقولة اخرى وبهذا التحقيق ينحل كثير من الاشكالات كالاشكال بان الاشياء حاصلة في الذهن بانفسها فيجب ان يكون العلم بالجوهر جوهرا او بالكم كما او بالكيف كيفا وهكذا لان يكون مقولة الكيف مطلقا فلا حاجة الى ما ارتكبه المحشي في حواشي شرح التجريد بان عده من مقولة الكيف على سبيل المسامحة وتشبيه الامور الذهنية بالامور العينية وقد زدنا على ذلك تفصيلا وتحقيقا في حواشي شرح المواقف وحواشي الرسالة المعمولة في التصور والتصديق

قوله لا اشكال
لهذا الاشكال ثلث تقريرات
الاول ان العلم عرض عندكم وهو متحد
مع المعلوم فاذا تعلق بالجوهر يكون عينه بالذات
فهو جوهر ثم العرض منحصر في المقولات التسع
وهذا الكيف عرضا لانه لا تندرج العلم تحت غيرها
كيف فهو كيف وجوهر معا وهذا ضعيف فان الجوهر
التسع العرض العيني واما في الذهن فهو يعرض
بجميع المقولات والثاني ان علم الجوهر جوهر لانه
العلم والمعلوم بالذات عندكم فالعلم عندكم
كيف فهو جوهر وكيف وهما جنسان عاليان
عندكم فهو مندرج تحت الجوهر لين
فيلزم تعدد الاجناس
في مرتبة

ميرزاهد

ميرزاهد

قوله ولان المتبادر الخ انت تعلم ان المتبادر من صورة الشيء

مطابقة الصورة لما هي صورة له وتلك المطابقة شاملة

اي مطابقة الصورة لما هي الصورة له وهو المعلوم ١٢

للتصورات والتصديقات باسرها والمطابقة التي لا تشتمل

صادقة كانت او كاذبة ١٢ قا

الجهليات المركبة هي المطابقة معها في نفس الامر وهي

اي يكون الصورة الحاصلة في الذهن مطابقة للشيء في نفس الامر

لا تتبادر من حصول صورة الشيء وتفصيله ان المطابقة

معنى الصورة تشتمل الصور التصورية والتصديقية كلها

النصير الطوسي حتى استدل بها على بطلان قول من قال العلم اضافة فافهم ١٢

قوله فيخرج المطلوب فتدبر ويمكن ان تكون تقييدية وهذا ظاهر ١٢ منه واذا اوجد الاتصاف في نفس الامر لابد ان يوجد الموصوفات والمصورات فيه ١٢ منه

ميرزاهد

فان صورة الانسان والفرس مثلا مطابقة للانسان والفرس

وصورة الوقوع واللاوقوع مطابقة للوقوع واللاوقوع والمطا

بقة معا في نفس الامر تشتمل التصورات باسرها لان كل متصور

فهو موجود في نفس الامر لاتصافه فيها بمفهوم واقله المفهومية

فهو موجود فيها ضرورة وجود الموصوف في ظرف الاتصاف وتشتمل

الصوادق من التصديقات فان قلت المعتبر في مطابقة الصورة

التصديقية من حيث انها حكاية عن الواقع المطابقة مع المحكي عنه

لانه ليست افرادها في نفس الامر بل لا ثبوت لها اصلا فيصدق الحكم بانتفاء معنونها ما فرض فردا لها وبانتفاء صدقها على ما فرض افرادا لها

مير زاهد

الاترى انه اذا انتقش صورة على انها حكاية عن زيد يعتبر فيه المطابقة مع ما هى حكاية عنه قلت هب ذا نسبت الصورة التصديقية بخصوصها الى الشئ المطابق يتبادر منه المحكى عنه اما اذا نسبت الصورة مطلقا اليه فالمتبادر منه هو ذو الصورة فتأمل

قوله ولا نسلم انه يخرج عنه الا ان يقال المراد بالعقل ههنا الذهن فانه ربما يطلق العقل على الذهن مقابل الخارج فان قلت فحينئذ يخرج الادراك الذى بتوسط الحواس الظاهرة فان هذا الادراك انما هو بوجود المدرك فى الخارج عند المدرك قلت مدركات الحس الظاهر حال الاحساس تنطبع فى الحس المشترك فانه ياخذ الصورة عن المادة حال كونها موجودة عند الحس فاذا زالت هذه الحالة تزول تلك

ميرزاهد

الصورة عنه وتحصل في الخيال ثم هذه الوجوه الثلثة للعدول عن

التعريف بحصول صورة الشئ في العقل كما يدل عليه قوله لم نقل اه

لا للعدول عنه الى التعريف بالصورة الحاصلة عند العقل لا يصير

وجها واحدًا قوله وهو مطلق الصورة اه تعريف اٰخر للعلم على ما اختاره

في هذا المقام والاول يخص بعلم الممكن و العلم الحصولي وهذا يعم

علم الواجب والممكن و العلم الحضوري والحصولي ويحتمل ان يكون

بيانا للتعريف الاول فان الحضور والحصول كالمترادفين

ع يعني ان الظاهر المتبادر من قوله ولم نقل ان المقصود به بيان سبب العدول عن هذا التعريف فقط يعني لم نقرر ذلك لانه ولا ينفع حينئذ كل واحد من الوجوه الثلث وجها مستقلا لذلك ويحتمل ايضا ان يكون المقصود قال ذلك التعريف ولم يقل ذلك لما فيه من المسامحات الثلث المذكورة فيصير هذه الوجوه وجها على حدة للعدول عن هذا الى ذلك بخصوصه لكن فيه ايضا مسامحة لما فيه من لفظ عند الذي يتبادر منه المقارنة لا الحصول ففيه وقوع في الذي هرب لاجله اللهم الا ان يجاب بالقلة والكثرة ١٢ منه رح

ميرزاهد

والشئ يسمى صورة من حيث الحضور العلمي لا من حيث الوجود
الذهني فقط كما يتوهم من كلام بعضهم والفلاسفة لا يتحاشون
عن اطلاق العقل على ما يشتمل الواجب حيث صرحوا بانه عقل
وعاقل ومعقول قوله سواء كانت عين ماهيته الخ هذا التعميم
شامل لافراد العلم كلها ولا يخرج عنه فرد منه فانه لا علم غير
التصور بالكنه وغيره فلعله اراد بالعينية عينية لا تكون معها
الغيرية اصلا وبالغيرية غيرية تشمل الاعتبارية واراد بالتصور بالكنه
ان يتمثل ماهية الشئ في العقل بحيث تكون مرآة لملاحظة ذلك
الشئ وبغيره التصور بالوجه والعلم بكنه الشئ والعلم بوجه الشئ

ع انحصار المرآتية فى المعرف فى غير موضع ١٢ ط صط اى فى غير المتصور بالكنه هو التصور بالوجه بوجه الشئ وكنه الصورة غير ماهية المدرك ١٢ صط اى ان كان الحاصل فى الآلات عينا للمدرك حتى يكون العلم بكنه الشئ ١٢

ميرزاهد

وكان التصور الاحساسى والعلم التصديقى والعلم الحضورى

من جملة الاخيرين على مايظهر بالتامل الصادق فالصورة

فى التصور بالكنه عين ماهية المدرك دون التغاير وفى غيره

غيرها ولو بالاعتبار الاترى ان الحيوان الناطق عين ماهية

ع لانه عبارة عن الحاصل فى نفس حالة الاحساس ولاشك انه

وجه لاعينه والا لما اختلفت الحال عند الاحساس وعدمه ١٢ منه

غ لانه عبارة عن حصول الصورة بنفسها لابصورتها فيكون

ذلك العلم بكنه الشئ لاعلمه بالكنه والفرق بين ١٢ منه رح

س لان العلم الحضورى عبارة عن حضور الصورة الخارجية

عند المدرك لاعن تمثل الماهية الكلية فى العقل ١٢ منه

قوله: لان التصور الاحساسى الخ، فانه عبارة عن الصورة الحاصلة، حالة الاحساس، ولاشك انها، نفس الهوية الخارجية

ميرزاهد

الانسان من غير تغاير فان ماهية الشیٔ عبارة عن الحقيقة الكلية

المعقولة من حيث هی كلية ومعقولة وتحقيق المقام ان الصورة

العلمية من الشیٔ قد تكون مرأة لملاحظته وهی منقسمة الى التصور

بالكنه والتصور بالوجه فان المرأة والمرئی انكانا متحدين بالذات

متغايرين بالاعتبار فالتصور بالكنه وانكانا بالعكس فالتصور

بالوجه وقد لا تكون مرأة لملاحظته وهی منقسمة الى العلم بكنه الشیٔ

والعلم بوجه الشیٔ فان العلمان تعلق بالشیٔ من حيث هو

فالعلم بكنه الشئ وان تعلق بوجه من وجوهه من حيث هو وجهه

لا من حيث انه كنهه ۱۲

فالعلم بوجه الشئ فتامل في هذا التحقيق لعلك لا تجده

في غير ذلك التعليق قوله وسواء كانت تلك الصورة

نقل عنه في الحاشية ان علم العلم الحصولي علم حضوري

ايراد على ما افاده الشارح ۱۲ ۔ التعليقة في هذا المقام ۱۲ ۔ يعني الصورة الحاصلة ۱۲

مولانا ابو العلوم مولانا ابو العباس محمد عبد العلى بحر العلوم رحمة الله تعالى عليه

میر زاهد

ميرزاهد

مـ٥ هذه الحيثية تقييدية تكون في العنوان فقط لا في المعنون المعبر بان يراد مجموع الشئ والعوارض ١٢

كما بين في موضعه فيلزم ان تكون خارجية وغير

فانها معلومة بالعلم الحضوري ١٢

خارجية ولا يخفى ان الصورة العلمية الحاصلة في الذهن من حيث

فانها علم حصولي جواب للايراد ١٢

انها صورة علمية حاصلة في الذهن لها وجود يحذو حذو الوجود

لا من حيث انها موجودة في الخارج على المشاع ١٢ — خبر لان ١٢ — الذي يقوم مقام الوجود الخارجي على المشاع ١٢

اي اذا عرفت هذا فاعلم ان المراد الخ ١٢

الخارجي في ترتب الآثار فالمراد بالوجود الخارجي ههنا ما يشمل

من الالم والسرور والانكشاف وغيرها ١٢ — اي فيما حكم بالعينية ١٢ — اي كالعلوم الحضورية ١٢

مرتبط بقول الشارح ١٢

هذا النحو من الوجود وتفصيل المقام ان ههنا اعتبارات الاول

الموجود في الخارج عن المشاع فقط ١٢ — هذا تحقيق لقول الشارح — اي في مقام العلم ١٢ — وسواء كانت الخ ١٢

اعتبار الشئ من حيث هو والثاني اعتباره من حيث العوارض

هذه الحيثية اطلاقية مفيدة لما افاده الحيثية ١٢ — اي مع قطع النظر عن العوارض ١٢

الخارجة والثالث اعتباره من حيث العوارض الذهنية فالشئ من

حيث هو معلوم بالعلم الحصولى بالذات لحصول صورته فى الذهن

وموجود فى الخارج والذهن معا لحصوله فى الخارج بنفسه وفى

الذهن بصورته والشئ من حيث العوارض الخارجية معلوم

بالعلم الحصولى بالعرض لتحقق العلم عند انتفائه وهو صفة

ذات اضافة لابد له من معلوم وموجود فى الخارج لترتب

الآثار الخارجية عليه والشئ من حيث العوارض الذهنية علم

حصولى لكونه صورة ذهنية للاعتبار الاول وعلم حضورى

بنفس هذا العلم ومعلوم بالعلم الحضورى لكونه صفة قائمة بالنفس

وعلمها بذاتها وصفاتها علم حضورى كما بين فى موضعه وموجود

فى الخارج لترتب الآثار الخارجية عليه واتصاف الذهن بها

ميرزاهد

قوله والثالث اعتباره من حيث انه مقترن الخ اى المتشخص بالتشخص الذهنى وبعبارة بالشئ المقيد بالعوارض الذهنية بان يكون التقييد فى الملاحظة فقط دون الملحوظ بل الملحوظ متعين بنفسه كما فى الخارج كما حققنا فى حواشينا على حواشى المحشى على شرح المواقف ١٢ ع

قوله لحصول صورته الخ يعنى انه حاصل بحصول الصورة فهو منكشف هناك بالذات واما العوارض الخارجية فانما ينكشف بحصولها فيها والمعلوم بالذات هناك اسم العارض من حيث هى ١٢ ع

قوله لحصوله فى الخارج بنفسه الخ يعنى انه حاصل فى الخارج اصلى بحيث يترتب عليه

۱۴۶

انما هو ینضم الیه ... الذی فی الخارج علی نحو ...
الصفة کما هو شان الذهن من الذی یدخل فی الخارج
تغیر الموصوف فانه لا یدخل ... بعض الفضلاء ویسعی ... الیه
الارادة وسمع بعض الفضلاء موجودا فی الخارج
فی انه اذا کان الموصوف موجودا فی الخارج بوجود الصفة فی الخارج
فلا انضمامی وجب بوجود الصفة فی الموصوف لان
فلیس العینیة وجود الصفة فی الموصوف فی الذهن
الخارج یجوز ان یکون الموصوف ... قال الصورة
فلا یلزم الوجود فی الخارج ... فی الخارج
موجود فی النفس وهی موجودة فی الخارج لان الموجود
فهی موجودة فی ظرف موجود فیه وهذا
فی الموجود فی ظرف الخارج کالظرف
فلیس ناشئا من ظن ظرف الخارج ... معنی کون
الکیفیة ولیس کذا الخ فان معنی کون
التی فی الخارج کونه بحیث یترتب علیه
الآثار ولا یلزم من وجود شیء فی امر
متصف بترتب الآثار ان یکون ذلک
الشیء موجودا بوجود مترتب الآثار
وذلک ان تقرر کلام المحشی بنمط
توضیح هو ان قولنا النفس عالمة قضیة
خارجیة قطعا فهی حکایة عن مصداق
خارجی والمصداق فی القضیة یکون
الموضوع بحیث ینتزع عنه مبدأ المحمول
او ینضم الیه لا سبیل الی الاول لان العلم
لیس وصفا انتزاعیا فتعین الثانی
فالموضوع الذی هو النفس فی الخارج
بحیث ینضم الیها العلم فیه فاتصاف
النفس بالعلم اتصاف انضمامی
خارجی لا تصدیق ... القضیة

بحر العلوم

تحقق ... وجود العلم
الخارجیة ولا ... فیلزم وجود المکتنفة
العاشیتین فیه وهو الصورة فهی موجودة
فی الخارج وهو الذهنیة لتقریر کلامه
بالعارض الذهنی اذ غایة الامر ان العالمیة
فی الخارج هذا الکلام ... العلمیة لا تکون
تحقق هنا هو الصورة العلمیة الثانی لان
بین العلوم والصورة دون ... العلمیة
الافعال موجود ... لازم ... لا تعلیل ... الخ
حلول الشیء فی الشیء ... الذهن ... وجود
حصول الشیء باتصاف ... فیلزم وجود
لا اشتراط ... الانضمامی فیلزم خارجیة
اتصاف ... الخارج فیلزم منه
اتصاف فی الخارج و ... ان ... شیء
العاشیتین ... یجب ... شیء ... یکون
العلوم ولک ... الشیء لا ... تکون
انه سلمنا ان ... الشیء لا ... کیف ولیس هذا
یلزم ... بالاتصاف ... اتصاف ... خارجیة اصلا
ثم اتصاف ... انضمامی ... بالعلوم ... اصلا
الحلول مصداق الاتصاف بالاتصاف ... التفسیر
بل نقول لا اتصاف ... ما یکون
فان ... بالانضمامی ولا انتزاعی ... موجبا لحلول الوصف
الی الانضمامی ... الحکم ... البیت ان
مصداقا ... مشتقات ... البیت
مواطاة من ... الصور بهذا الغلط
لیس قیام المعلومات ... العبارة من حیث
بلا ... شتی ... التقریب ... فتامل
من هذا ... ایضا ...

بحر العلوم رحمه الله علیه

قوله

والمراد ... الامور والاعلام ...
موجود قبل النفس ... اوجه ... موجودات ...
ترجع الی ... کثیرة ... فی ... وجود الصفة علی وجودات
هذا ... فی ... العلمیة ... النفس ... بالطبع علی الوجود
اضافة ... العلم ... بالمراد ... مستلزم ... فلا یکون ... قبل هذه
... بالمرادات وان ... التعلق ... الوجود قبل ... الباقی
العوارض ... الصورة ... الوجود ... الخارج ... الاضافی
بوجود ... الصورة ... التعلق اللازم ... المعلومات
لا اضافة ... الوجود ... الکلام ... وجودها
الوجودات ... الوجود ... التعلق ... لوجودها
فعلی علة ... وجود ... قبل ... موجودا
الطبیعة ... وجود ... مقبل ... وجودها
وجودا ... مقبل ... وجود
ومنا ... وجود

قوله ... ووجه
فافهم ... فی الخارج ... الاستدلال علیه بوجهین
الاول انه یترتب علیه الآثار الخارجیة ... یترتب
علیه الآثار الخارجیة ... الثانی ان اتصاف
النفس بها اتصاف انضمامی ... وجود العاشیتین
فی الخارج ... وجود الصفة ... الوجود ... واعترض
علی الاول بان ترتب الآثار الخارجیة ... کیف ... النفس
الآثار ... الصورة ... کیف ... ان الآثار ... العرارة
یترتب علی الصورة ... الاثر ... مطلق الآثار
الحرارة ... غیر ... ان ... بالصورة
خارجی ... النفس ... فی الخارج ... الآثار
هی التی ... یترتب ... من حیث
بکونه موجودا ... فالتحکم

ذهنیا ... یطرق ... الذی
والمعترض ... النفس ... الذهن ... بانا لا نسلم
الهیئة ... اعتراض ... الثانی ... وجود العاشیتین
هو العلم ... الاتصاف ... الانضمامی فی الخارج
استدلال ... مطلق ... الاتصاف ... الصورة ... الانضمامی ... بل یقول ... خارجیا
فی الخارج ... الاستدلال ... الصورة فی الخارج من لا ... خارجیا
بل لا نسلم ان اتصاف النفس ... البیان ... اتصافا انضمامیا
کیف ... لا یسلم انضمامی ... النفس ... العاشیتین
وما ... من ان اتصاف النفس ... الذهن ... لا یتحقق فی
ولا ... الوجود ... الذهن ... العروض ... الخارجی ... موضوع کیف
فی الذهن ... الذهن ... الانضمامی ... الخارج ... یکون
فان ... الاتصاف ... الانضمامی ... الخارجی ... حیث
والاتصاف ... الموصوف ... فی الخارج
ینضم الیه

کونه فی الذهن ...
او ... استعمال ... فی الذهن ... بحیث ...
کون الموصوف فی الخارج ... ینضم الیها الصفة
بالصورة من هذا القبیل ... بحیث ینضم الیه الصفة
ینضم الیها الصفة ... الذهن ... الانضمام ... الخارجی
فانه یجوز ان یکون الموصوف فی الخارج بحیث
هو علی الذهن والصفة ... الیه موجودة
الواسطة ... الموصوف الذی فی الخارج
الصفة ... علی الصفات ... یجوز
الموجود فی الذهن بحیث ینضم الیه
فی الذهن یکون ... الخارج
الصفة

اتصافاً انضمامياً وهو يستدعي وجود الحاشيتين في الخارج

بهذا التفصيل يظهر لك ان المعلوم بالذات في العلم الحصولي

هو الاعتبار الاول لا العين الخارجي ولا الصورة الذهنية من

حيث انها صورة ذهنية وان العلم الحصولي علم حقيقي ومن

خص العلم الحقيقي بالعلم الحضوري فكأنه توهم ان المعلوم

بالذات في العلم الحصولي هو العين الخارجي ويظهر لك

ان العلم والمعلوم في الحصولي متحدان بالذات ومتغايران

بالاعتبار كما انهما في الحضوري متحدان ذاتا واعتبارا ومن

ظن ان التغاير بينهما في الحصولي بالذات حيث قال

ان مجموع المعروض والعوارض الذهنية علم والمعروض فقط

ميرزاهد

ميرزاهد

معلوم فيلزم عليه ان ما يصدق الكيفية العلمية لا تكون

حقيقة محصلة لامتناع التركيب الحقيقي من الجوهر والعرض

مع ان مناط الانكشاف هو ان يحصل المعروض فقط لا ان يحصل

مجموع المعروض والعوارض على ما يشهد به الضرورة كيف

ولو حصل المعروض في الذهن خاليا عن العوارض لتحقق

الانكشاف ومن زعم ان التغاير بينهما في الحضوري تغاير اعتباري

كتغاير المعالج والمعالج فقد اشتبه عليه التغاير الذي هو

مصداق تحققهما بالتغاير الذي بعد تحققهما ولقد اطنبنا الكلام

في هذا المقام فانه من مزال الاقدام بفضل الله وتوفيقه الاعتصام

من العوارض بخصوصها
والتشخص من حيث خصوصها هو
والتشخص كلاهما

التغاير في
بالاعتبار على الانحاء
وكيف يصلح من هذا القول مع
اعترافه بالتغاير الاعتباري بين العالم
والعالم والمعلوم لا يمنع تاثير العالم ومقتضيه
عليه بالذات ثم الحق ان توجه كلام الطوسي
بان مقصوده ان الاضافة ليس هناك في
شئ من العلم والمعلوم اصلا فانه يجوز
ان يكون شئ واحد مبدء الانكشاف نفسه
بل انما يعرض الاضافة بعد اعتبار الاوضاع
الحادثة قيودا بعد الانكشاف وعند هذا
الاعتبار الحال كالعالم والعالم وحصول
ان الاعتراض ليس في مصداق العلم
العلوم والعالم اذ لا اضافة هناك
الاشكال بعد عروض
تغاير المنتسبات

بحر العلوم

قوله وسواء كانت عين المدرك الخ اراد بعلم الباري عز شانه علمه
الاجمالي الذي هو صفة الكمال وعين الذات الحاصل ان علمه
تعالى بالذات عين المدرك بالفتح وعلمه بسلسلة الممكنات غيره
ضرورة ان علمه الحقيقي بذاته وبغيره عينه وهذا التعميم
ليس عين التعميم الثاني كما يتوهم فان المراد بالغيرية ههنا
الغيرية بالذات وفي الثاني ما يشتمل الاعتبارية هذا
اذا قرئ المدرك بالفتح واما اذا قرئ بالكسر فلا يخلو عن
حزازة لانه حينئذ ان اريد العلم التفصيلي فلا خصوصية
بعلم الواجب بل علم الممكن ايضا كذلك وان اريد العلم الاجمالي
فعلمه سبحانه بسلسلة الممكنات عينه لا غيره اعلم ان للواجب تعالى

ميرزاهد

قال ثم وسماه
كانت في ذات اللذات الرازي قال
الفلاسفة النفس تسلك الكليات من غير
آلة بل بحصولها فيها وتدرك الجزئيات بالآلات الى
في الحواس الخمس الظاهرة واثنان باطنان الحس
المشترك والوهم فصور الجزئيات المادية ترتسم
في هذه الآلات وتدركها النفس من هذه الآلات المادية
ثم ان القيام بالنفس المجردة مما علم باى الثابتين
ثم الذي يطابق عليه كما تقرر في الماضية الحس
هويات الجزئيات لكن في العقل نظر الهوية المجردة
عن المادة نفسها دون عوارضها اللازمة
الهوية وفي الحس المشترك
مع تجريد عنها كما في
الوهم

بحر العلوم

علما اجماليا وعلما تفصيليا اما العلم الاجمالي فهو مبدء للعلم

التفصيلي وخلاق للصور الذهنية والخارجية وهو العلم

الحقيقي وهو صفة الكمال وعين الذات وتحقيقه على ما الهمني

ربي بفضله ومنه ان للممكن جهتين جهة الوجود والفعلية

وجهة العدم واللافعلية وهو بحسب الجهة الثانية لا يصلح ان يتعلق

به العلم فانه بهذه الجهة معدوم محض والجهة التي بحسبها يتعلق العلم

میرزاهد

بحر العلوم

میر زاهد

هي الجهة الاولى وهي راجعة اليه لان وجود الممكن هو بعينه وجود

عــه قد سنح لي على ان وجود الممكن وجود قائم بذاته وواجب لذاته دليل شريف وهو انه لو كان وجود الممكن قائما به فاما ان يكون اتصافه به اتصافا انضماميا او اتصافا انتزاعيا وعلى الاول يلزم ان يكون قبل الوجود موجودا ضرورة ان الاتصاف يتوقف على وجود الموصوف وعلى الثاني لا بد له من منشأ الانتزاع هو الوجود حقيقة فينتقل الكلام اليه وبهذا الدليل يثبت كثير من المطالب العالية كعينية الوجود في الواجب واختصاص الايجاد به جل وعلا وشمول علمه وقدرته تعالى شانه ١٢ منه

بقیه صفحه ١٥٥

بحر العلوم

الواجب كما ذهب اليه اهل التحقيق فعلمه تعالى بالممكنات ينطوي

من الصوفية ١٢

في علمه بذاته بحيث لا يغرب عنه شيء منها ويعينك على فهم ذلك

حال الاوصاف الانتزاعية مع موصوفاتها فان لها وجودا خارجيا

اي للاوصاف ١٢

حذو الوجود الخارجي في ترتب الآثار وهو منشأ الاتصاف

بحسبه الامتياز بينها وبين موصوفاتها واما العلم التفصيلي

اي بين الصفات الانتزاعية ١٢

اعلم ان للعلم التفصيلي مراتب اربعة احدها ما يعبر عنه بالقلم والنور والعقل في الشريعة وبالعقل الكل عند الصوفية وبالعقول عند الحكماء فالقلم

اي الشريعة المحمدية على صاحبها الصلوة والتحية ١٢

حاضر عنده تعالى مع ما يكون فيه ثانيها ما يعبر عنه في الشريعة باللوح المحفوظ والنفس الكل عند الصوفية وبالنفوس الفلكية المجردة عند الحكماء فاللوح

عطف على باللوح ١٢ · اي عن المادة ١٢

حاضرة عنده تعالى مع ما فيه من صور الكليات وثالثها ما يعبر عنه بكتاب المحو والاثبات في الشريعة وبالنفوس المنطبعة الفلكية في الحكمة وهي القوى الجسمانية التي يكتفش فيها صور الجزئيات المادية وهي النفوس المنطبعة في الاجسام

اي الاجسام الفلكية ١٢

العلوية فهذه القوى مع ما فيها من النقوش حاضرة عنده تعالى ورابعها

اي القوى الجسمانية ١٢

سائر الموجودات الخارجية والذهنية الحاضرة عنده ١٢ منه

ميرزاهد

قوله واما العلم التفصيلي

فهو علم حضوری بالموجودات الخارجية وبالصور الذهنية

العلوية والسفلية فتأمل فانه يحتاج الى تجريد الذهن

وتدقيق النظر وقد زدنا على ذلك في تعليقات شرح

التجريد **قوله** وقد يخص الخ اى العلم بالعلم الحصولي

ثم يخص العلم الحصولي بالحادث او يخص العلم بالعلم

الحادث ثم يخص الحادث بالحصولي في ذلك لان التعليل

يقتضي تخصيص العلم بكليهما وهو لا يحصل الا على احد

هذين النحوين بناء على ان بينهما العموم والخصوص

ميرزاهد

من وجه فتدبر قوله معللا بان الانقسام اه حاصله ان العلم

(الحصولي ١٢) (اسم)

الحضوري والعلم القديم لا يتصفان بالبداهة

مطلقا قديما كان كعلم الواجب بذاته او حادثا كعلمنا بانفسنا ١٢ (الحصولي ١٢) (بعض) (مضمنه) (المعلوم ١٢)

(سبليه) (بعض) (ای النظرية ١٢)

والنظرية فان البداهة وجودية كالكسبية

دليل لعدم اتصاف العلم الحضوري والحصولي القديم النظرية ولا بالبداهة ١٢

قوله حاصله ان العلم الحضوري الخ ذا البعض كانوا فهموا ان تقرير التعليل من ظاهر عبارة الشارح ان الانقسام لا يجري الا في الحصولي الحادث واما الحضوري والقديم فلا ينقسمان وعلى هذا فتقرير قوله ولا حاجة اليه ظاهر وهو ان التقسيم المنح لا يوجب انقسام جميع اقسامه فلا يضر عدم انقسام الحضوري والقديم بما انقسام المطلق ولكن لما كان هذا غير مطابق لكلام المخصص قرر المحشي التعليل بحيث يطابق راى

ميرزاهد

ميرزاهد

اوعدم ملكة هي الكسبية فيجب تخصيص العلم المنقسم الى التصور

والتصديق المنقسمين الى البديهي والنظري بالعلم الحصولي

بغير مسبوقية بالعدم ... الشيخ قطب الدين الرازي ١٢

الحادث والا لم يكن التقسيم حاصرا واعلم ان شارح

وجه آخر للتخصيص سوى ما فهم من كلام الشارح المحقق ١٢

المطالع قال في الرسالة المعمولة في تحقيق التصور و

المشتهرة بالرسالة القطبية ١٢

التصديق موافقا لما قال العلامة الشيرازي في درة التاج

اي العلامة قطب الدين الشيرازي ١٢ اسم كتاب ١٢

وشرح الاشراق ان العلم الذي هو مورد القسمة في

في اوائل كتب المنطق ١٢

التصور والتصديق هو العلم المتجدد الذي لا يكفي فيه مجرد الحضور

بل يحتاج الى الحصول ١٢ اي الحادث ١٢

والا لم ينحصر العلم في التصور والتصديق اذ التصور هو حصول

وكذا العلم القديم ١٢

الصورة في العقل والتصديق يستدعي التصور الذي هو كذا والعلم

الحضوري لا يكون بحصول الصورة فهذا الكلام كما تراه يدل

انتهى كلام شارح المطالع ١٢

على ان الانقسام الى التصور والتصديق علة التخصيص

اي تخصيص مورد القسمة بالحصولي الحادث ١٢

والمحشي لما لم يثبت عنده اختصاص التصور والتصديق بالعلم

الحصولي الحادث كما قال في حواشي شرح التجريد ان العقل

الفعال خزانة المعقولات كلها وشانه مع الصوادق الحفظ و

التصديق ومع الكواذب الحفظ فقط اختار ان الانقسام الى

البداهة والنظرية علة التخصيص فيلزم على تقديره

ميرزاهد

میر زاهد

التخصيص مرتين مرة في تعلق بالعلم الحصولي الحادث على النحو

الذي ذكرناه ومرة في التصور والتصديق بالتصور والتصديق

الحادثين فتأمل قوله ولا حاجة اليه فان الانقسام الى حقيقة

ان المطلق يوخذ على وجهين الاول ان يوخذ من حيث هو ولا

يلاحظ معه الاطلاق وحينئذ يصح اسناد احكام الافراد اليه

لاتحاده معها ذاتا ووجودا وهو بهذا الاعتبار يتحقق بتحقق فرد

وينتفي بانتفائه وهو موضوع القضية المهملة اذ موجبتها تصدق

بصدق الجزئية الموجبة وسالبتها تصدق بصدق السالبة الجزئية

والثاني ان يوخذ من حيث انه مطلق ويلاحظ معه الاطلاق

قوله اعتبار النفس الامرية
اعتبار الم يشترط فيه شيء ...
مع المهية الف فرد فموضوع الهملة
ليس واحدا كليا او كثيرا ويكون فاصلا بوحدة
موضوع الطبيعة وكثيرا بكثرة الافراد
فانتفاؤها انتفاءات فينتفي بانتفاء فرد
ما بخلاف موضوع الطبيعة فانه واحد
مبهم وجوده وجود فرد ما والوجود الاول
فانتفاؤه انتفاء ذلك الوجود ولا ينتفي
الا بانتفاء جميع الافراد ولا يذهب عليك
وانه ايضا كلا فلانه لا مرتبة اعم من المهية
لا بشرط شيء لكن هاهنا مركب تقييدي
هو اعتبار المهية لا بشرط العوارض بان
يكون لا اعتبار مجردا واما ان هاهنا مرتبة
من المهية مصداقا لهذا المركب فليس بينا
ولا مبينا بل هذا ليس الا عنوانات
للاعتبارات الثلثة لا غير وليس هنا
تفصيل الى الاعتبارات الثلثة
حتى يطلب بيان ...

بحر العلوم

العلوم رحمة الله تعالى عليه

میر زاهد

وحينئذ لا يصح اسناد احكام الافراد اليه لان الحيثية الاطلاقية

تابى عنه وهو بهذا الاعتبار يتحقق بتحقق فرد ما ولا ينتفى بانتفائه

بل بانتفاء جميع الافراد وهو موضوع القضية الطبعية فالعلم

الذى هو مورد القسمة هو المطلق على الوجه الاول فالانقسام الى

البداهة والنظرية وما يلزم من الانحصار فيهما يجريان فى نفس

العلم من حيث هو لا من حيث الاطلاق وان كانا من

احكام العلم الحصولى الحادث فافهم واستقم قوله لانه يدخل

قوله فالعلم الذى هو مورد القسمة الخ يعنى ان مورد القسمة ههنا هو مطلق العلم من حيث هو الذى هو موضوع المهملة والاحكام الثابتة للافراد ثابتة له فالقسمة والانحصار ثابتان لمطلق العلم فلا حاجة الى التخصيص فى مورد القسمة بالحصولى الحادث وفيه نظر فان الانحصار انما هو بالذات

يتحقق بتناول الحكم كل فرد وههنا حكم البداهة والنظرية والانقسام اليهما

اى عن العبارة المشهورة ١٢

منها الخروج لانه يخرج عنها التصديقات الشرطية فان النسبة واقعة

دليل آخر للعدول ١٢ لا التصديق بها التعبير بالشرطية ١٢

اوليست بواقعة نسبة حملية والنسبة التى فى الشرطيات هى نسبة

وجه آخر للعدول ١٢

هذا فى المتصلة السالبة ١٢

الاتصال واللااتصال والانفصال واللاانفصال ولانه يتوهم

هذا فى المتصلة الموجبة ١٢ هذا فى المنفصلة الموجبة ١٢ هذا فى السالبة المنفصلة ١٢

منها ان مفهوم ان النسبة واقعة اوليست بواقعة معتبر فى معنى

اى من العبارة المشهورة ١٢

القضية والامر ليس كذلك فان المعتبر فيه نسبة بسيطة

زيد قائم مثلا ١٢

يصدق عليها هذه العبارة المفصلة وربما يظن ان التخييل و

الشك والوهم ادراك لوقوع النسبة اولا وقوعها لا ان النسبة

فبطل ما هو مرقوم الشارح ١٢

عدلا نهم قائلون بان التصديق هو ادراك ان النسبة واقعة اوليست

دليل على منشأ التوهم المذكور ١٢ هذه عبارة مشهورة ١٢

بواقعة فيكون هذه العبارة متعلقة للادراك التصديقى وما يتعلق به

اى النسبة واقعة اوليست بواقعة ١٢

التصديق داخل فى القضية ولذا يقولون للقطعية معلوما تصديقيا

كزيد قائم مثلا ١٢

فيتوهم منه انها معتبرة فى معناها ١٢ منه رح

حالة اخرى مغايرة للمعلوم التحقيق من ان العلم

وحسبه الانكشاف له فالاذعان ايضا ادراك

لان الحالة العلمية حسبه الا انكشاف

حالة قد تختلف بعضها يكون مسبوقا

لا انكشاف المفردات وبعضها مسبوق

لا انكشاف النسب فالذي هو مسبوق

لا انكشافات النسب ان كان مما لا يحتمل

لا انكشاف القوى لها فيلزم وان كان

النقيض اصلا بحيث يحتمل النقيض

واقعة اوليست بواقعة ولعل منشأ الظن اخذ معنى الاذعان في

الثاني دون الاول والا فلا فرق بينهما وربما يقال ان الشك و

الظن والوهم والاذعان من لواحق الصورة العلمية وليست

قوله ولعل منشأ الظن ...

مولانا ابو العلى محمد عبد الحى العباسى رحمه الله تعالى عليه

میرزاهد

الشيخ ابن سينا وهو تلميذ الشيخ الرئيس ثم لخصه العلامة الامام الرازي وسماه بالمحصل ثم لخصه المحقق الطوسي وسماه بنقد

ميرزاهد

من قبيل الادراك ويؤيد ذلك ما وقع في الشفاء والاشارات وغيرهما من

تقسيم العلم الى تصور ساذج وتصور معه تصديق وما قال المحقق الطوسي في

نقد المحصل ان التصديق والشك والوهم والتخيل والاستفهام ونحوها من

لواحق الادراك وتحقيق المقام ان التصديق مثلا قد يراد منه الكيفية

الاذعانية ولا شك انها ليست من قبيل الادراك بل من لواحقه على ما يشهد به

الوجدان السليم وقد يراد منه المكيف بهذه الكيفية اي المصدق به من

حيث هو مصدق به ولا يخفى انه من قبيل الادراك لا من لواحقه فالتقسيم

الى التصور الساذج والتصور معه التصديق مبني على الاول والتقسيم

المشهور مبني على الثاني قوله وفي هذا اشارة الخ وايضا اشارة الى ان

التصديق المنطقي هو بعينه التصديق اللغوي على ما يظهر

من كلام الشيخ وصرح به كثير من المحققين كالعلامة

الشيرازي في درة التاج والمصنف في شرح المقاصد وبيانه

م بالصدق او مقيد بهذا دون ذلك وذلك ان تحول الى النسبة كما قد تكون بالقول كذلك قد تكون بالقلب وبابه التفعيل يستعمل في طرفي النسبتين وخصوص لفظ

میر زاهد

انّ للتصديق فی اللغة ثلثة معان الاول ماخوذ من الصدق بمعنی
وصف القضية وهو عبارة عن الاذعان بصدق القضية ای
التصديق بان معنی القضية مطابق للواقع ويعبر عنه فی
الفارسية براست داشتن وصادق داشتن والثانی ماخوذ فی
اللغة من المعنی الاول وهو عبارة عن الاذعان بمعنی القضية
ای التصديق بان المحمول ثابت للموضوع مثلا فی الواقع ويعبر
عنه فی الفارسية بگرويدن وباور كردن وهذا المعنی هو التصديق
المنطقی وهو يحصل قبل حصول المعنی الاول والثالث ماخوذ من
الصدق بمعنی وصف القائل وهو عبارة عن التصديق بان

عــه قد خفی الفرق بين هذه المعانی علی الجمهور حتی ان المصنف فی شرح المقاصد لم يفرق
بين المعنی الثانی والثالث وفرق بينهما وبين المعنی الاول لا علی ما ينبغی حيث قال
التصديق المعتبر فی الايمان هو ما يعبر عنه فی الفارسية بگرويدن وباور كردن و
راست گو دانستن الا اضيف الی الحاكم وراست دانستن اذا اضيف الی الحكم ١٢

القائل مخبر عن کلام مطابق للواقع ویعبر عنه بالفارسیة براست

ای عن التصدیق الماخوذ من الصدق بمعنی وصف الخبر

گوی دانستن وحق گوی دانستن وبهذا التحقیق یسقط المنافاة

وجه السقوط اختلاف المراد ١٢

فالمراد به هو المعنی الثانی ١٢

بین قولهم ان التصدیق المنطقی هو التصدیق اللغوی وقولهم

ای الذی بحث عنه المنطقیون ١٢

التصدیق المنطقی هو التصدیق الاول والتصدیق اللغوی تصدیق

ای بحسب الرتبة ١٢

ثان وبهذا یظهر ان ما قال العلامة الشیرازی فی درة التاج ان

ای بحسب المرتبة ١٢

التصور المقارن للتکذیب تصور معه تصدیق والعلامة الشریف

ای اذعان ١٢ ای السید الشریف

فی حاشیة شرح المطالع ان تکذیب النسبة الایجابیة هو عین

التصدیق بالنسبة السلبیة لیس علی ما ینبغی کیف والتکذیب

ای اذعانها ١٢ خبران ١٢ فی هذا العنوان اشارة الی صحته

لیس باذعان وقد صرح الشیخ وغیره بان الانکار انما هو من

هذا التقدیم یفید الحصر ١٢

قبیل التصور دون التصدیق وبالله التوفیق ومنه الوصول

هو مرجع الاسباب نحو المطلوب الخیر ١٢

میر زاهد

الى التحقيق قوله كما يشهد به الوجدان السليم متعلق بمغاير للتصور

لا باعتبار المتعلق والمراد بالمغايرة الذاتية المغايرة النوعية لا مقابل

ما هو باعتبار المتعلق ودلالة قول المصنف عليها كما ذكرنا ظاهرة

ذلك ان تقول ان لكل من التصور والتصديق لوازم تختص به

قوله ذلك ان تقول انما صله ان لوازم التصور والتصديق مختلفة فمن لوازم التصور صحة تعلقه بكل شيء ومن لوازم التصديق انما صح تعلقه بتعلق اللوازم يستلزم اختلاف اللزومات بالضرورة ولو لم يستلزم اختلاف العقلية كيف ولو لم يستلزم لصح الانفكاك بينهما وصح اختلاف اللوازم الناشي لا زمانا

على ان عدم صدور الكثير عن الواحد للزوم اصلا فان العلة الواحدة لا يصدر عنها الا الواحد بالشخص لا الواحد بالنوع وما قيل انه يجوز صدور المتعدد عن الواحد اذا تعددت الجهة لم يجعل مستانف لم يلزم ان لا يتعدد اللوازم بل اللوازم مجعولة بجعل الله سبحانه لكن بجعل اللزوم كون اللوازم معلولة للملزومات مبني على ما هو الحق خلافه يكون علة لامور مختلفة فان هذا امر ابتنائه على نفس الماهية او باعتبار الوجود والشيء الواحد لا الاستدلال بان الملزوم علة للوازم اما اللوازم فانها لا تتعدد لا رتفاع الاختلاف فلا يصح لئلا يلزم ان يكون

والاعتبار فلو كان اللوازم استلزام اختلاف اللزومات مبنيا على علية هذه العلة بالجهات لان هذه الاختلاف والكثير عن الواحد لا يصح الا ان في التعض فليس شيء من الاعتبارات ان دخلت في الماهية بل لوازمها امر شرطي فاللوازم اذن ليست لوازم المهية بل اختلف الملزومات ثم انك فاختلاف اللوازم يستلزم الاختلاف في النحو غير مقيم الناظر وان افاد الناظر فان له ان يقول كون اللوازم لوازم المهية ممنوع وكونها لوازم مطلقا لكن لا ينفع الا اختلاف النوعي فافهم ١٢

ميرزاهد

ميرزاهد

اتحد الملزوم لا محالة يتحد اللازم فكيف يقال ان لازمهما متغايران وذاتهما الذى ملزومهما واحد ١٢

فان التصديق له متعلق لا يمكن ان يتعلق بغيره والتصور ليس له

متعلق كذلك ومن المعلوم ان اختلاف اللازم يستلزم اختلاف

اى من المقررات ١٢

مبتدأ ١٢

الملزوم كما ان اتحاد الملزوم يدل على اتحاد اللازم والقول

كما فى الفرقة الثانية ١٢

باتحادهما بحسب الذات وتغايرهما بحسب المتعلق قول

الذى هو لازم ١٢ خبر ١٢

بالمتنافيين فان اتحاد الملزوم ينافى اختلاف اللازم وههنا

دليل للقول بالمتنافيين ١٢

ميرزاهد

اشكال مشهور وهو انه اذا تعلق التصور بما يتعلق به التصديق

في القضية والنسبة او غيرهما على اختلاف الآراء ١٢

يلزم اتحادهما لاتحاد العلم والمعلوم والجواب عنه على ما حققنا

بالذات ١٢ — اي هذا الجواب مبني على آه ١٢

سابقا ان التصور والتصديق قسمان لما هو علم حقيقة لا لما

وهو الحالة الادراكية ١٢ — واطلاق العلم عليه مسامحة ١٢

يصدق هو عليه وما هو متحد مع المعلوم هو ما يصدق عليه

وهي الصورة الحاصلة في الذهن فانه يقال لها صورة علمية وهي الحالة الادراكية ١٢ — اي الصورة الحاصلة في الذهن ١٢

العلم ثم القول بتربيع اجزاء القضية كانه مبني على القول

الموضوع والمحمول والنسبتان ١٢ — هذا اللفظ للتحقيق ١٢

ميرزاهد

بتغايرهما بحسب المتعلق فقط فافهم لما ارادوا ان التصور لا يتعلق بما

ما تعلق به التصور لا يتعلق به التصديق وبالعكس ۱۲ · اى ظنوا ۱۲ · فذا شاء الحكم بوجود النسبتين فى القضية ۱۲

يتعلق به التصديق وان الشك تصور لا يتعلق الا بالنسبة اعتبروا

بناء على تغايرهما بحسب المتعلق ۱۲

النسبتين فى القضية احدهما نسبة تقييدية ثبوتية سموها النسبة

الحكمية وثانيتهما نسبة تامة خبرية هى وقوع النسبة اولا وقوعها و

وتسمى نسبة بين بين ۱۲

سموها بالحكم والوجدان السليم يحكم ببطلانه ايضا الا ترى انه

والمنع مكابرة ۱۲ عبد

لا يفهم من زيد قائم الا نسبة واحدة ولا يحتاج فى عقده

اى فى كونه قضية ۱۲ · او زيد ليس بقائم ۱۲

الى نسبة اخرى ولعل مقصودهم ليس اثبات النسبتين

اى التقييدية ۱۲ · اى المتاخرين ۱۲ · حتى يرد عليه ما يرد ۱۲

المتغايرتين بالذات بل نسبة واحدة هى من حيث انها نسبة

كما فهم المورد ۱۲ · اى الرابطة بينهما ۱۲

ميرزاهد

بين الموضوع والمحمول يتعلق به الشك ومن حيث انها تامة خبرية

يتعلق به التصديق وما فى شرح المطالع من اجزاء القضية عند

التفصيل اربعة اشارة الى ذلك قوله والا فتصور التصور عبارة

عن الصورة الحاصلة من الشئ فى العقل فقط وهو محتمل

لوجهين الاول مع عدم اعتبار الاذعان والثانى مع اعتبار عدم

الاذعان والاول اعم من الثانى بحسب المفهوم دون التحقق لان

العلم التصديقى وهو العلم المكيف بالكيفية الاذعانية لا يمكن

فيه عدم اعتبار الاذعان ولا اعتبار عدم الاذعان وغير العلم

التصديقى يمكن فيه كل منهما قوله يعنى ان الانقسام الخ هذا الحكم

نظري المثبت لنفسه فانه ان كان بديهيا كان نفيا لكسبية الكل

وان كان نظريا كان نفيا لبداهة الكل قوله للدور او تسلسل الخ

بل لما حصل نظري لان الحركة الفكرية حركة اختيارية فلا بد

فيها من التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما وعلى تقدير

نظرية الكل يكون التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما نظريين

فينقل الكلام الى هذين النظريين وهكذا فعلى هذا التقدير

لا يحصل نظر فضلا عن نظري قوله على امتناع اكتساب التصديق

من التصور الخ قال الشيخ في منطق الشفاء ليس يمكن ان ينتقل

الذهن من معنى واحد مفرد الى تصديق شئ فان ذلك ليس حكم

وجوده وعدمه حكما واحدا في ايقاع ذلك التصديق فانه ان كان

التصديق يقع سواء فرض المعنى موجودا او معدوما فليس للمعنى

مدخل في ايقاع التصديق بوجه ما لان موقع التصديق هو

علة التصديق وليس يجوز ان يكون شئ علة شئ في حالتي

عدمه ووجوده فلا يقع بالمفرد كفاية من غير تحصيل وجوده

او عدمه في ذاته او حاله فلا يكون موديا الى التصديق بغير

شئ واذا قرنت بالمعنى وجودا او عدما فقد اضفت اليه معنى

اخر وقد اعترض عليه المحشي من وجهين الاول انه منقوض

بافادته التصور فان المقدمات جارية فيها والثاني ان هذا المفرد

میر زاهد

قوله فلا يقع بالمفرد كفاية [illegible]

بوجوده الذهني يفيد التصديق من غير ان يصدق بوجوده فيه

كما في افادته التصور بعينه فظهر ان ماذكره مغالطة و مثل

ذلك غريب عن مثله و انا قلت تحقيق الكلام و توضيح المرام

ميرزاهد

محمد عبد الحي نور الله مرقده

نفيد ان الكاسب من
قبيل المعلمات والمعين لا يكون الا زمانا
للمعلول فايضا انحصار اللازم في لازم الغير وفي
لازم الوجود انما هو في اللازم العيل والعلة
ليست من اللوازم الجبولة ثم نقول هذا العيب
ان التقدمة الثانية بالعلة قطعا فانه لو وجد فيها
الظرف للعلة والمعلول فالموجودات الذهنية
لا بد لها من علة وهي اينما موجودة فلذهنية وكل
موجود ذهني ممكن فلا بد له من علة وهكذا فيتسلسل والتسلسل

بقية صفحة ١٧٦ الغائية
فانها موجودة في الذهن ثم انها ... بان وجه العلة الغائية
في الخارج فالعلة ... بهذا الاعتبار موجودة
انما هو بالنظر الى فاعلها الذهن ... كما تقدم فتأمل
خارجية فانه ... القيام قيام خارجي عندنا كما تقدم
فيه وما اجيب بان العلل الغائية ليست الا من قبل الشرط
والروابط وليست علة فاعلية فيه ان الكواسب ايضا
ليست فاعل فيجوز فيها ايضا اختلاف الظرف وكذا اما
اجيب من ان العلل الغائية ليست علة للمعلول الا في علة
لفاعلية الفاعل فانه فاعلية الفاعل امر خارجي عنه
العلل بحجمات ذهنية وبمثل هذين الجوابين
يجاب عما ينتقض بعض ان مدمم
المال انه علة لوجود المعلول
مع انه

بحر العلوم

ان المعلول حقيقة ليس الا وجوده في نفسها او وجوده في حالة الجعل

هو ليس الا مفاد الهيئة التركيبية على ما تقرر عند المشائين القائلين

بالجعل المؤلف فكذا العلة حقيقتها ليس الا وجودها في نفسها او وجودها

في حال الجاعل ما بينه الشيخ وما هو معلول بحسب ظرف فعلته

بحسب ذلك الظرف يجب ان تتحقق فيه ضرورة ان ما هو

معدوم في ظرف لا يحصل منه وجود شيء في ذلك الظرف

فالمعلولية في التصديق هي بحسب ظرف الذهن اذ المعلول فيه

میرزاهد

لیس نفسه لانها من الحقائق التصوریة بل الصورة العلمیة الترکیبیة
ای صورة ثبوت المحمول للموضوع التی هی حکایة عن الخارج فما هو
علته بحسب ذلک الظرف یجب ان یتحقق فیه وهو لیس الا معنی
ترکیبیا ذهنیا علی ما تقرر والمعلولیة فی التصور بحسب ظرف
الخارج اذ المعلول فیه لیس نفسه لانها لا تصلح المعلولیة بل
الهیئة الترکیبیة الخارجیة ای حصولها للذهن فما هو علة
بحسب ذلک الظرف یجب ان یکون موجودا فیه والامر ههنا
کذلک اذ حصول صورة المعرف للذهن علة لحصول صورة المعرف

ميرزاهد

وهذا البيان كما يدل على امتناع اكتساب التصديق من التصور يدل

المصدر بقوله وانا قلت الخ ۱۲ ، وهو المطلوب ههنا ۱۲ ای يكون التصديق مكتسبا والتصور كاسبا

على امتناع اكتساب التصور من التصديق هذا ما حصل لى فى هذا

بهذا الدليل بشخصه ۱۲ ای يكون التصور مكتسبا والتصديق كاسبا ۱۲

المقام ومن الله سبحانه الفضل والانعام قوله على ما هو المشهور

بين الجمهور ۱۲ ای فى هذا الامتناع ۱۲

الا قال فى الحاشية اشار بذلك الى ان فيه كلاما وكان هذا

الذى اشار الشارح اليه بقوله اشار ای الشارح الدوانی ۱۲

ای فى موضع آخر ۱۲

الكلام ما اورده المحشى فى بعض الحواشى انه على تقدير نظرية

ای الشارح ۱۲

ای بالنظر ۱۲

الكل لا يمكن اكتساب كنه شئ من الاشياء واذا لم يحصل شئ

من التصورات والتصديقات ۱۲

من الاشياء بالكنه لم يحصل شئ من الاشياء بالوجه اما الملازمة

فيلزم الدور او التسلسل سواء كان بنفس ما دونه او فرعا ۱۲

الثانية فظاهرة ضرورة ان ما هو وجه لشئ فهو كنه لشئ آخر

هو المفروض من المقدمة الاولى ۱۲

فاذا لم يحصل كنه ما لم يحصل وجه ما واما الملازمة الاولى

كما هو المفروض من المقدمة الاولى ۱۲ وهو المطلوب ۱۲

میر زاهد

فلأن حصول شئ بالكنه مسبوق بحصوله بوجه اذ الشئ ما لم يعلم اولا بوجه ما لم يمكن اكتسابه وحصوله بوجه على تقدير نظرية الكل موقوف على صرف الزمان من الازل الى حد معين في اكتسابه وانما يتصور الشروع في كسب كنهه من ذلك الحد من الزمان وذلك الحد زمان متناه فلا يمكن اكتساب كنهه فيه وتفصيله انا اذا فرضنا ان كنه شئ مثلا حصل للنفس من الازل الى الآن فنقول هذا محال لان اكتساب كنهه انما يتصور بعد معرفته بوجه ما ومباديه الغير المتناهية نظرية على ذلك التقدير فحصول ذلك الوجه موقوف على صرف الزمان من الازل الى حد معين في اكتسابه ثم من ذلك الحد من الزمان لا يمكن اكتساب كنهه لانه زمان متناه من جانب المبدأ فلا يمكن حصول كنهه وقد فرضناه حاصلا هذا خلف وهذا يجري

ميرزاهد

في كل كنه يفرض حصوله فلا يمكن حصول شيء بكنهه واذا لم يحصل

شيء من الاشياء بكنهه لم يحصل شيء من الاشياء بوجه لان كل وجه

كنه لشيء وحاصله انه على تقدير نظرية الكل لا يحصل تصور ولا

تصديق سواء كان النفس قديما او حادثا لانه على كل التقديرين

لا يحصل تصور الشيء بالكنه ويلزم منه ان لا يحصل تصور بالوجه

ايضا واذا لم يحصل التصور مطلقا لم يحصل التصديق ايضا ضرورة

ابتناء التصديق على التصور وانت تعلم ما فيه من الاختلال

میرزاهد

لان الوجه فی تصور الشیٔ بالوجه والکنه فی تصور الشیٔ بالکنه
مقصودان بالعرض ومتصوران بالذات علی عکس ذی الوجه
وذی الکنه فلو کان الوجه فی التصور بالوجه متصورا بالوجه
او بالکنه لکان المقصود بالعرض مقصودا بالذات والمتصور
بالذات متصورا بالعرض فی قصد واحد وتصور واحد
فتصور الوجه فی تصور الشیٔ بالوجه لیس تصورا بالکنه حتی
یسبقه تصور الوجه بالوجه وینقل الکلام الی الوجه الثانی وهکذا

میر زاهد

فيلزم ان لا يحصل التصورات باسرها بل تصور الوجه فى تصور

الشئ بالوجه تصور لكنه الوجه بحيث يكون آلة لملاحظة ذلك

الشئ فعلى تقدير نظرية الكل يحصل ذلك التصور فى بعض الزمان

من لا ازل الى حد معين منه فى حصول مباديه التى هى عرضيات

لذلك الشئ وبالجملة الكلام فى امتناع التصور بالكنه مسلم

میر زاهد

د فى متناع التصور بالوجه غير مسلم ومما قيل انه يجوز ان يكون شئ

(متبدأ ١٢)

(: وهو المبادى ١٢)

من العلوم التى يحتاج اليها فى تحصيل الكنه هو بعينه شئ من العلوم

(وهو المبادى ١٢) (فلا حاجة له الى مباد اخرى ليلزم المحذور ١٢)

التى يحصل بها هذا الوجه والا فلا يلزم حصول ما لا يتناهى فى

(ثم يحصل بها الكنه ١٢) (وهو مباد الكنه ١٢)

الزمان المتناهى فيدل على غفلته من التصور بالكنه والتصور

(وهو الحد العين ١٢) (خبر لقوله ما قيل ١٢)

بالوجه فان المرأة والمرئى فى تصور الشئ بالكنه متحدان بالذات و

(وهو الكنه ١٢) (وهو العلوم ١٢)

متغايران بالعرض و فى تصور الشئ بالوجه متحدان بالعرض و

متغايران بالذات فكيف يتصور ان يكون مبدأ واحد مشتركا

(هذا رد له ١٢) (كما قال السائل ١٢)

والاتحاد بالعرض باعتبار ان العرضيات ذريعة لادراك العلوم فقط ١٢

الوجدان بل عليه البلهاء والصبيان ١٢

حصول نظري من نظري محال بجوز ١٢ بحر العلوم رحمة الله تعالى عليه

ميرزاهد

بينها فضلا عن مباد غير متناهية ومما يمكن ان يقال ههنا ان التصور

في التعريفات تصور واحد متعلق بالمعرف بالكسر بالذات و

بالمعرف بالفتح بالعرض فعلى تقدير الدور يكون كل من الموقوف

والموقوف عليه متصورا بالذات وبالعرض بالنسبة الى الآخر وعلى

تقدير التسلسل يكون كل من التصورات الغير المتناهية تصورا

بالعرض فيلزم تحقق ما بالعرض بدون تحقق ما بالذات فنظرية

التصورات كما تستلزم الدور والتسلسل المستلزمين ان لا يحصل

شئ منها وهو يستلزم ان لا يحصل شئ من التصديقات

لامتناع حصول التصديقات بدون التصور فافهم

قوله ومما يمكن ان يقال الخ هذا استدلال على ابطال نظرية الكل حاصله انه لو كان جميع التصورات نظرية لما حصل شئ منها فانا بالتسلسل والدور ... كل تصور معرف بالفتح ... وصورة المعرف بالفتح لا يحصل في التعريفات الا بالعرض ... موجود بالعرض فهذه التصورات ... الثاني يلزم ان يكون ... متصورا بالذات ... ان هذا البناء على ... حصول المعرف

میر زاهد

قوله لایتم الا بدعوی الخ حاصله ترجیح طریق الاحالة الی البداهة

یعنی حواله کردن ١٢

علی طریق الاستدلال بان الاستدلال یؤل الی دعوی البداهة

متعلق بقوله ترجیح ١٢ — المذکور ١٢ — من الاول بمعنی الرجوع ای یرجع ١٢

فلیکتف بها اولا فانه لایتم الا بدعوی البداهة فی مقدمات الدلیل

قصر المسافة ١٢ — دلیل لعدم الانقطاع ١٢ — ای من الخصم ١٢

واطرافها اذ لولا هذه الدعوی لاینقطع الکلام اذ للخصم ان یمنع

ای الجانب المخالف ١٢ — دلیل لقوله لایتم الخ ١٢ — وهی الموضوع والمحمول فی الحملیات والمقدم والتالی ١٢

المقدمات ویسأل عن اطرافها ولایخفی انه لو تم لدل علی عدم

فکیف ما ادعیتم من ترجیح طریق الاحالة الی البداهة علی الاستدلال لان المرجح هو القوة

قوله ثم كيف يصح قوله يؤول الى دعوى البداهة في المطلوب فلا بد ان يراد المعنى الاعم ليصح الكلام ١٢

ميرزاهد

صحة الاستدلال لاشتماله على ضرب من المصادرة فان من يقول

هذا دليل لدلالة المذكور على عدم صحة الاستدلال ١٢ هذا دليل المصادرة ١٢

بكسبية الكل كيف يسلم بداهة مقدمات الدليل وبداهة

اى الشارح الدواني ١٢

اطرافها فكانه اراد بدعوى بداهتها اعم من دعواها بلا واسطة

كان اما للتحقيق واما للتشكيك بناء على عدم القطع ١٢ اى البداهة ١٢

او بواسطة كدعوى بداهة بداهتها ودعوى بداهة بداهة

مثال لدعوى البداهة بواسطة ١٢ اى المقدمات والاطراف ١٢

بداهتها وهكذا حتى ينقطع ويؤيد ذلك قوله يؤول الى دعوى

كدعوى بداهة بداهة بداهتها ١٢ تاييد الارادة المذكورة ١٢

البداهة في المطلوب فان دعوى بداهة المقدمات والاطراف

دليل التاييد ١٢

بلا واسطة هو دعوى نفس المطلوب لا دعوى بداهة المطلوب قوله ولا يمكن

الجواب هذا الجواب بالنظر الى ان النظرية والبداهة يختلفان باختلاف

اى بمعنى لولاه لامتنع ١٢ اى الموقوف عليه ١٢

الاشخاص وفي ان التوقف بمعنى ان لا يمكن حصول الشيء الا بعد الآخر

میرزاهد

امکانا بالقیاس الی الموصوف بالنظری و البدیهی کما اخذه المورد

لا بالقیاس الیهما اذ فی دفع الجواب منع ظاهر فان ما یمکن لطبیعة

وجملة بنى الايراد ١٢ اى البديهى والنظرى ١٢

الانسان من حیث هی لا یلزم ان یمکن لکل فرد منه الا ان یقال

الشائع فی الامکان وغیره من المواد الثلث اخذها بالنسبة

اى الوجوب والامتناع ١٢

سيوع هذا الاطلاق عندهم ثم فعلوا فعلا استبعاد وهو تجويز تعدد العلل المستقلة مع اطلاق لفظ التوقف فعلم الطبيعي التوقف

الى الطبيعة من حيث هي هي وان قرر الجواب بالنظر الى النظرية

وهو ههنا موجود ١٢ شرط ١٢ — اى الجواب الذى دفعه الشارح ١٢

تقريب الجواب ١٢

والبداهة لا تختلفان باختلاف الاشخاص بان النظرى ما لا يمكن

اى الفاقد والواجد للقوة القدسية ١٢ — المراد بها العلم او المعلوم على الاختلاف ١٢

اى القوة القدسية ١٢

حصوله لفاقد القوة القدسية من حيث انه فاقد لها الا بالنظر والبديهي

اى القوة الطبيعية التى بها القدس للنفس الكشف ينكشف بها الاولياء والصلحاء والانبياء

للفاقد من حيث انه فاقد ١٢

ما يمكن حصوله لا بالنظر لا يتوجه الدفع قوله والجواب انا لا نسلم

اى بخلاف النظرى ١٢ — بناء على انه فاقد الخ ١٢ — اى دفع الشارح لهذا الجواب ١٢

هذا الجواب مبنى على جواز تعدد العلة المستقلة

اى ان يكون لشيء واحد علل مستقلة ١٢

ميرزاهد

بوالمقيد والمجرد بالنظر والتجريد وشانها معا فلم يتعدد العلل المقارنة فقد بان لك ان المناقشة فى سند الشارح لا يؤول الى طائل وخارج عن قانون المناظرة فافهم ١٢ مولانا محمد عبد الحليم رحمة الله تعالى عليه

ای لا یحتاج بعدہ الی شیء آخر ۱۲ ۔ فی الحاشیة القدیمة ۱۲

یعنی الموقوف علیه التام والحق ما ذهب الیه المحشی وغیره من

بیان المستقلة ولیس متعلقا بالتعدد ۱۲ ۔ ای الشارح الدوانی ۱۲ ۔ بیانیة ۱۲

المحققین من انه لا یجوز فان خصوصیة العلتین ملغاة فی التوقف

ای تعدد العلل المستقلة ۱۲ ۔ دلیل لعدم جواز تعدد العلل المستقلة علی معلول واحد ۱۲

والترتب والموقوف علیه فی الحقیقة انما هو القدر المشترك بینهما

واما فی الظاهر فالموقوف کل واحد من الشیئین ۱۲

اذا المعلول لا یترتب الا علی شیء یمتنع حصوله بدونه والتفصیل

دلیل لقوله انما هو الخ ۱۲ ۔ ای یمتنع حصول الموقوف بدونه ۱۲

میرزاهد

میر زاهد

بدء الامر فاذا حصل باحدى العلتين لم تبق علية الاخرى ۱۲ قاصد عطف تفسير على توارد موقوفا الخ ۱۲

ان ههنا ثلث صور الاول توارد العلتين المستقلتين على سبيل
اى فى مقام توارد العلل ۱۲ — اى على معلول واحد شخصى ۱۲ — يعنى الموقوف عليه التام ۱۲

الاجتماع والثانية توارد هما على سبيل التعاقب والثالثة توارد هما
بان يجتمعا على معلول واحد شخصى فى آن واحد ۱۲ — اى على معلول واحد جزئى ۱۲

بان يمكن حصول المعلول بكل منهما ابتداء والخلاف انما هو
اى حدوثا ۱۲ — فى الجواز وعدمه ۱۲ — اى خلاف المحققين لغيرهم كما اشار اليه اولا ۱۲

فى هذه الصورة والتحقيق يقتضى انها ايضا محال سواء اريد
اى على سبيل التبادل ۱۲ — اى الصورة الخلافية ۱۲ — اى كالاول والثانى ۱۲

بالعلية كون الشئ محتاجا اليه اى ان لا يمكن حصول المحتاج

الا بعد حصوله او كون الشئ مصداق الشئ او كون الشئ موقوفا
اى يعنى لولاه لا امتنع ۱۲ — يعنى ممتنع بانتفاء حصوله حصول المعلول ۱۲

عليه شئ ومتقدما عليه بالذات فان هذه المعانى
ومترتبا عليه ۱۲ — دليل لقوله سواء ۱۲ — هذا ليس دخل فى الدفع وانما هو بيان لفائدة ۱۲

الثلثة بينها تلازم فى الوجود وترتب فى اعتبار العقل

مير زاهد

لتقدم احتياج المعلول على مصدرية العلة وتقدم مصدريتها

على تحقق المعلول وتقدم تحققه على تاخره عن العلة المقارن

لتقدمها عليه فالصواب في الجواب ان يقال المعلومات تختلف

بحسب الحصول في الذهن فبعضها يمكن ان يحصل بالنظر و

بغيره وبعضها لا يمكن ان يحصل بالنظر بل يحصل بغيره فقط

والحصول بالنظر والحصول بالغير متغايران والحصول

بالنظر لا يمكن ان يحصل بالغير والحصول بالغير لا يمكن به

فالمعلومات الاولى نظريات والمعلومات الثانية

بديهيات فالمراد بالحصول في تعريف النظري مطلق الحصول

دفع ايراد مقدر ۱۲ — بانه ما يتوقف حصوله على النظر ۱۲ — اي مرتبة مطلق الشيء ۱۲

ميرزاهد

قوله فالمراد بالحصول في تعريف النظري (الخ) قال في بعض تصانيفه يحتمل ان يكون المراد بالحصول في تعريف النظري مطلق الحصول والحصول المطلق وأما في تعريف البديهي فلا يحتمل الا الحصول المطلق ...

میرزاهد

وفي تعريف البديهي بحصول المطلق فالنظري ما يتوقف
مطلق حصوله على النظر وهو بان يتوقف فرد من حصوله
عليه والبديهي ما لا يتوقف حصول المطلق على النظر وهو
بان لا يتوقف جميع افراد حصوله عليه وبهذا يظهر لك
ان المتصف بالنظرية والبداهة اولا وبالذات هو الحاصل
في الذهن من حيث هو مع قطع النظر عن حصوله في الذهن
اي المعلوم لا الحاصل في الذهن من حيث هو حاصل في
الذهن وان النظرية والبداهة لا يختلفان باختلاف الاشخاص

عـه ثم العلم ايضا لا يباين ذلك لان المعلوم بعد اعتبار اتصافه
بالبداهة والنظرية يصير علما ۱۲ منه رحمه الله

جواب الذي شرحه الشارح بقوله سلمنا الخ مبنيا على اختلاف العلمين ... بالعلم ... الضا

ميرزاهد

والاوقات هكذا ينبغي تحقيق المقام وهو ولي الفضل والانعام

قوله سلمنا ذلك لكن لانسلم ان هذا الجواب مبني على ان النظرية و

البداهة صفتان للعلم بالذات وللمعلوم بالعرض قد عرفت

ان الامر ليس كذلك كيف وما يترتب على النظر ويحصل في

الذهن بواسطة النظر اولا وبالذات هو نفس الشيء من حيث هو

مع قطع النظر عن حصوله في الذهن اي المعلوم وثانيا وبالعرض

هو الشيء من حيث هو حاصل في الذهن اي العلم ثم انه

لا اختلاف بين العلمين الا بحسب التشخص لان العرض انما

يتشخص بالمحل وحصول كل علم لكل فرد بكل من النظر والحدس

٣ فالذي حصل بالحدس

ممكن كما سبق ولا بحسب الحقيقة لان كل علم كما يمكن ان يحصل بالنظر

دليل للاهونية ١٢

اى اسهل ١٢

يحصل بالحدس ايضا فتامل قوله فالامر عليه اهون الخ لان منشأ

بحيث لا يرد عليه الايراد المذكور فى الشرح فما يرد على التعريف الاول

النظرية والبداهة على التعريف الاول حال العلم اى الحصول

دفع دخل اورده السيد ابو الفتح ١٢ الذى هو بالتوقف ١٢

والا لزم اجتماع المتنافيين ١٢

فى الذهن وهو لا يختلف فانه فى نفسه اما ان يتوقف على النظر

فيرد الاعتراض المذكور فى الشرح عليه بتكلف

اولا يتوقف عليه وعلى التعريف الثانى حال العالم اى التحصيل

تفسير لحال العالم ١٢

وهو يختلف باختلاف العالم فيجوز ان يكون تحصيل علم واحد

لانه فعله وهو يختلف باختلاف الفاعل ١٢

اى بالشخص ١٢

متوقفا على النظر وغير متوقف عليه باعتبار العالمين فتامل

بالتثنية ١٢

الفاقد والواجد باعتبار

قوله لان منشأ

ميرزاهد

المبالغة كذا قيل ١٢ ل ١ الواقع في التعريفين ١٢ ٢ اى الذى يرتبط به هو ملازم التحصيل ١٢

قوله هذا المعنى هو مراد الخ وذلك بان يكون مراده من الحصول

الوجود الرابطى اى الحصول للعالم ويؤيده ان وجود العرض

تفسير الوجود الرابطى ١٢ اى ما اوردنا ١٢

ميرزاهد

ميرزاهد

هو بعينه وجوده لموضوعه على ما صرح به الشيخ وغيره قوله
بل لقسمين الخ ووجهه ان النظر معتبر في عنوان القسم الثاني
ومفهومه بخلاف القسم الاول فانه معتبر في مفهومه فقط
وخروجه عنهما لا ينافي دخوله في مفهومهما اذ فرق بين جزء
الشيء وجزء مفهومه قوله والملاحظة توجه النفس نحو المعلوم
الخ اعلم ان للنفس توجهين الاول التوجه نحو المجهول الذي قصد
تحصيله والمتوجه اليه فيه حين التوجه مفقود يحصل بالحركة
الفكرية كما ان المتوجه اليه في التوجه الحسي حين التوجه
مفقود يحصل بالحركة الاينية والثاني التوجه

نحو المعلوم المخزون فی الخیال الذی هو خزانة المحسوسات او

وهی قوة مودعة فی اول التجویف الآخر ۱۲ ای المدرکات للوهم وهی الصفات الجزئیة المحسوسات

الحافظة التی هی خزانة الموهومات او العقل الفعال الذی هو

هو العقل العاشر المفیض عند الحکماء ۱۲

خزانة المعقولات وههنا اشکال قوی وهو ان النسیان وال

خلافا للشارح التجرید ۱۲ احمد ای لا یزول الا بدقة ۱۲

الصورة عن القوة المدرکة والخزانة معا والذهول عبارة

کالحس المشترک والوهم والعقل ۱۲ کالخیال والحافظة والعقل العاشر ۱۲

عن زوالها عن القوة المدرکة فقط ولا شک ان هاتین الحالتین

ای الصورة الحاصلة ۱۲ ای لا عن الخزانة ۱۲ ای الذهول والنسیان ۱۲

تعرضان للکواذب المعقولات کما انهما یعرضان لصوادقهما

ای المعقولات الکاذبة ۱۲ کما هو المتفق علیه ۱۲ ای المعقولات الصادقة ۱۲ وهو الانتقاش ۱۲ الذی هو خزانة النفس ۱۲

فیلزم ارتسام الکواذب فی العقل الفعال واجاب عنه المحشی بان شان

ای الشارح الدوانی ۱۲

میر زاهد

قوله واجاب عنه المحشی الخ حاصل الجواب تسلیم حصول الکواذب فی العقل الفعال ولا استحالة فیه وانما الاستحالة فی تصدیق الکواذب والعقل الفعال لا یصدق الکواذب بل شانه المطابقة الصوادق والحفظ والتصدیق معا ۱۲ بحر العلوم رحمه الله تعالی علیه ۱۲

عدم حفظها علی سبیل التصور فلا یلزم کون علم المجردات خلاف الواقع لانها تتصور الکواذب ولا یعلم انها کواذب ولا یصدق حتی یلزم ما لزم ۱۲ مولانا محمد مبین رحمه الله

العقل الفعال فی اختزان الصور والحفظ والتصدیق معا وفی اختزان الکواذب الحفظ فقط ای الحفظ علی سبیل التصور دون التصدیق ولا یخفی ان هذا الکلام مع ابتنائه علی خلاف ما علیه الجمهور من اختصاص التصور والتصدیق بالعلم الحصولی الحادث ولزوم عدم المطابقة بین الخزانة وبین ما هی خزانة له لا یتم لان الاشکال

میرزاهد

ميرزاهد

انما هو في طريان الذهول والنسيان على تصديق الكواذب من
حيث هو تصديق وما سنح لي ههنا هو ان الكواذب انما يدركها
اى فى الجواب عن اصل الايراد ١٢
العقل المشوب بالوهم لا العقل الصرف لما تقرر عندهم ان الغلط
اى المخالط ١٢
لا يعرض للنفس المجردة بدون معارضة الوهم اياها والعقل
الفعال انما هو خزانة لمدركات العقل الصرف فلا يلزم ارتسام
وما هى الا الصادقة ١٢
الكواذب في العقل الفعال بل في الحافظة التي هي خزانة الوهميات فتامل

قوله والتفت بها الخ الملتفت اليه والصورة الحاصلة فى علم الشئ

بالوجه مختلفان بالذات ومتحدان بالعرض وفى غيره بالعكس

كعلم الانسان بالضاحك ۱۲ — بواسطة ان الوجه مرآة للذى ۱۲

فلا يجتمع فيه الملاحظة وحصول الصورة حقيقة فالملاحظة

اى فى العلم بالوجه ۱۲ — اى اذا كانا مختلفين بالذات ومتحدين بالعرض ۱۲ — بيان لعدم الاجتماع ۱۲

تتخلف عن حصول الصورة فى علم الشئ بالوجه نظرا الى

اى بوجد الملاحظة بدونه ۱۲

الوجه وحصول الصورة يتخلف عن الملاحظة فيه نظرا الى

فانه حاصل بالذات والالتفات اليه ليس بالذات ۱۲

بالعموم والخصوص مطلقا ۱۲

ذى الوجه فبين الملاحظة وحصول الصورة عموم وخصوص

فانه ملتفت اليه بالذات وليس حاصلا الا بالعرض ۱۲

الذى بوجد الصورة ۱۲

من وجه تحققا وبالجملة الاجتماع بينهما اذا كان الشئ والصورة

اى محال ماسبق ۱۲ — اى الملاحظة وحصول الصورة ۱۲

ع قد سبق ان التصور على انحاء تصور الشئ بالكنه والثانى تصور الشئ بالوجه

اى اقسام ۱۲

والثالث تصور كنه الشئ والرابع تصور وجه الشئ فالملتفت اليه والصورة

بيان محال الكل ۱۲ — اى العلم بالوجه ۱۲ — اى تصور الشئ بالكنه ۱۲ — اى بالذات ۱۲

الحاصلة فى الاول مجتمعان حقيقة ومتفرقان اعتبارا وفى الثانى بالعكس

اى مختلفان حقيقة ومجتمعان اعتبارا ۱۲ — اى العلم بكنه الشئ ووجه الشئ ۱۲

وفى الثالث والرابع مجتمعان ليسا متفرقين لا حقيقة ولا اعتبارا ۱۲ منه

ميرزاهد

متحدين بالذات والافتراق بينهما اذا كانا مختلفين بالذات فافهم

كما في العلم بالوجه ١٢

قوله كما في معاني الحروف وغيرها اي الملاحظة تخلف عن حصول

كمن والى ١٢

الصورة كما في معاني الحروف وغيرها كما في النسبة التامة الخبرية

اي نفس النسبة ١٢ — تفسير وتمثيل للغير ١٢

والانشائية والنسبة الناقصة الاضافية والتوصيفية قوله اعلم

نحو اضرب ١٢ — نحو غلام بكر ١٢ — نحو حيوان ناطق ١٢

اعلم ان الفكر يطلق على ثلثة معان الاول حركة النفس في المعقولات

سواء كانت لتحصيل مطلوب او لا ويقابله التخييل وهو حركتها

التي تقصد تخييلها ١٢

في المحسوسات والثاني الحركة من المطالب الى المبادي

هذه حركة اولى ١٢

میرزاهد

ومن المبادی الی المطالب ای مجموع الحرکتین وهذا هو الفکر
الذی یحتاج فیه وفی جزئیه الی المنطق وبازائه الحدس فانه
انتقال من المطالب الی المبادی دفعة ومن المبادی الی المطالب
کذلک اعنی مجموع الانتقالین علی ما صرح به فی النمط الثالث من
شرح الاشارات وغیره والثالث الحرکة الاولی وهی ربما
انقطعت وربما تمادت ولحقت بالثانیة وهذا هو الفکر الذی
یقابله الضرورة فاذا کان الانتقال الاول دفعیا والثانی تدریجیا
یحصل نوع من الضروری لکنهم لم یجعلوه فی عداده لکونه
نادر الوقوع غیر متحقق فی العلوم علی ما نقل فی شرح الاشارات
عن المعلم الاول وقد اصطلح المتاخرون علی ما یلزم الحرکة الثانیة

میر زاهد

ففسر الفكر بترتيب امور حاصلة يتوصل بها الى تحصيل غير

بيان للاصطلاح ١٢ متعلق بقوله فسر ١٢

حاصل فيرد عليهم ان كثيرا ما يقع الحركة الاولى بدون الثانية

اى المتاخرين المصطلحين ١٢ وهو المطلوب ١٢

فيلزم الواسطة بين الضرورى والنظرى الا ان يفسر الحدس

جواب للايراد ١٢ ووجه التكلف ظاهر ١٢

بالانتقال من المبادى الى المطلوب فعم سواء كان مع الحركة

كما فى الصورة المفروضة ١٢

فتفسير الصورة المذكورة من الضروريات فلا يرد بانه يلزم الواسطة بين الضرورى والنظرى ١٢

الاولى او بدونها ويجعل الحدس مقابلا للفكر بالمعنى الثالث

اى الحركة الاولى ١٢ دفع ايراد مقدر ١٢ بمعنى الحكمى ١٢

مقابلة تشبه مقابلة الصاعدة والهابطة نظرا الى ان الانتقال

اى بالانتقال الثانى دفعة ١٢

فسر الحدس بذلك لئلا يلزم الواسطة بين الضرورى والنظرى وجعل

فى الصورة المذكورة ١٢ يعنى الانتقال الثانى دفعة ١٢

الحدس مقابلا للمعنى الثالث بهذه المقابلة لئلا يفوت مقابلة الضرورى

اى النظرى وهو الحركة الاولى ١٢ اى مقابلة الصاعدة بالهابطة ١٢

للمعنى الثالث مع انها معتبرة بالاتفاق لكن لا يخفى انه حينئذ لا يكون

اى باتفاق ارباب المذاهب ١٢

مقابلة الضروريات للمعنى الثالث على نحو واحد ١٢ منه

میرزاهد

الاول انتقال من المعلول الى العلة والثاني من العلة الى المعلول

اي من المطالب الى المبادي ١٢ — اي الانتقال من المبادي الى المطلوب ١٢

ثم القول بان النظر كالمرادف للفكر اما بحسب كل معنى من

كما وقع من الشارح المدقق ١٢

معانيه او بحسب بعضها وعلى كل تقدير فيه اشارة الى تغاير

الاربعة المذكورة ١٢ — اي في قوله كالمرادف بايراد الكاف ١٢

اعتباري بينهما بان ملاحظة ما فيه الحركة معتبر في النظر وغير

اي ما يقع فيه الحركة وهي المقولات ١٢

معتبر في الفكر وربما يقال ان اطلاق الحركة ههنا على سبيل

القائل الفاضل القراباغي ١٢ — اي في المقولات ١٢

التجوز والتشبيه لان الحركة تقتضي ان يكون للمتحرك في كل آن فرض

من آنات الزمان ١٢

فرد من المقولة التي فيها الحركة لا يكون ذلك الفرد له في الآن

بالتحرك ١٢ — كالاين ١٢ — صفة للفرد ١٢

السابق واللاحق والآنات المفروضة غير متناهية فكذا تلك

اي المستقبل ١٢

الافراد وهي ليست موجودة بالفعل لا جميعها ولا بعضها والا

قوله

يلزم انحصار الغير المتناهي بين الحاصرين على الاول والترجيح
بلا مرجح على الثاني ومن المعلوم انه ليس في الفكر الا علوما
متناهية حاصلة بالفعل سيما في الرجوع من المبادي الى
المطالب وانت خبير بان الالتفات والملاحظة عبارة عن
حصول الصورة التي حصلت في الخزانة في المدركة بعد
ما زالت عن المدركة فما فيه الحركة ههنا هذه الصورة بهذا
الاعتبار وهي امر متجدد ولها افراد غير متناهية بالقوة والكائنة من
حيث انها حاصلة في الخزانة امر ثابت ولها بالفعل افراد متناهية

ميرزاهد

فالقول بنفي الحركة ههنا نشأ من قلة التفكر كيف وفي الفكر انتقال من المطالب الى المبادي ومن المبادي الى المطالب على سبيل التدريج فتدبر قوله واورد عليه الخ هذا الايراد على تفسير النظر بالترتيب بانه لا يشتمل التعريف بالمعرف المفرد مع انه لا خلاف في امكان وقوع التصور بالمعاني المفردة والجواب

كما وقع من الفاضل القراباغي ١٢ فيه لطافة ١٢ اي في المعقولات ١٢ استدلال على اثبات كون الفكر حركة ١٢ هذه حركة اولى ١٢ هذه حركة ثانية ملزومة للترتيب ١٢ وهو الحركة ١٢ اشارة الى الايرادات الواقعة في هذا المرام ١٢ متعلق بالايراد وتشريح له ١٢ اي التعريف ١٢ بالكسر ١٢ اي بين المنطقيين ١٢ كتعريف الانسان بالناطق ١٢

قوله في الفكر انتقال من المطالب الى المبادي الخ هذا استدلال على ان الفكر حركة

لان فيه انتقالا من المطالب الى المبادي على التدريج ومنها الى المطالب على التدريج والانتقال التدريجي هو الحركة ذات لا يذهب عليك ان الانتقال التدريجي الذي هو الحركة هو التدريج بحيث ينطبق على متصل غير قار ويلزمه ان لا يبقى ما فيه التدريج في آنين من زمان ولا نسلم ان في الفكر تدريجا بهذا المعنى بل فيه انتقالات دفعيات ما بين كل انتقالين زمان فان النفس تتوجه دفعة الى معلوم فتلاحظ زمانا فاذا وجدته مناسبا للمطلوب حفظته ثم تتوجه الى معلوم آخر فينتقل اليه دفعة فيلاحظ زمانا فاذا لم يجده مناسبا يتركه ويتوجه الى آخر

وينتقل اليه دفعة وهكذا الى ان ينتهي الى معلومات متناسبة للمطلوب فتتوجه منها الى تحصيل المطلوب بالترتيب في زمان فليس ههنا تدريج كافية هو حركة ومثال الانتقالات الفكرية بعينه مثال انتقال النملة الى الحيوان فانه يقع زمانا ثم ينتقل الى السمرة دفعة فيبقى زمانا فينتقل الى الضفدع العلقة فيبقى علقة زمانا فينتقل الى المضغة دفعة فيبقى مضغة زمانا ثم ينتقل الى الاعصاب والاعظام وغير ذلك ثم يقع كذلك الى آن صار حيوانا دفعة هذا عند من لا يجوز الحركة في الصورة النوعية واما في الفكر فلا سبيل الى الحركة

ميرزاهد

انه لا ينضبط انضباط التعريف بالمركب فلم يكن للصناعة والاختيار

فيه مزيد مدخل فلم يلتفتوا اليه فخصوا النظر بما هو معتبر وهذا

معنى قول الشيخ ان التعريف بالمفرد نزر خداج اى قليل

ناقص فالجواب الرابع قريب من الصواب واما الاجوبة

الثلثة الاول فلا يخفى ما فيها من وجوه الاختلال ومن تلك

الوجوه ان الوجه الذى علم به المطلوب سابق على التعريف

ولو كان معه يلزم طلب المجهول المطلق وايضا لا ترتيب بينه

وايضا لو كان جزءا لكان جزءا للمعرف مطلقا اذ لا وجه للتخصيص فيكون الحد التام مشتملا عليه فان كان ذاتيا لزم اعتبار جزء واحد مرتين وهو غير جائز وان كان عرضيا فلا يكون الحد التام حدا هذا خلف على انه لو كان معتبرا فى المعرف وكان جزءا منه لكان معتبرا فى كل معرف فجعل جزءا منه ففيما اذا تصور المطلوب بامر عرضى ثم ذاتيا تسامر بها وعرف بها يلزم كون العرضى جزء الحد التام فان هذا التعريف تعريف بالحد التام عندهم ويعدونه منه ١٢ منه

قال اثر مادة التعريف بالمفرد انما يكون بالمشتقات لخ فيه ان التعريف بالمعرفة يكون بالفصل وحده وليس هو صفة مشتقا بل المشتق انما هو فى عبارات واما تعصى خل ففيه

وبين المفرد وكذا لا ترتيب في المشتق لا بين الذات والصفة ولا بين المشتق والقرينة قوله وهي مركبة الخ اعلم ان في المشتق اقوالا الاول انه مركب من الذات والصفة والنسبة وهو القول المشهور وذهب اليه اهل العربية والثاني انه مركب من المشتق منه والنسبة فقط وذهب اليه السيد قدس سره واستدل عليه بان مفهوم الشيء غير معتبر

میرزاهد

الماخوذة في المشتق تقييدية غير تامة الا في بعض
انه ظرف للنسبة معتبر في مفهوم الفعل دون مفهوم
المشتق وعلى هذا الراى لا يمكن ان يقع المشتق
مسند اليه لان النسبة غير صالحة للاسناد اليه
واما الصفة فانما اعتبرت منسبة الى شئ فلابد
منسوبا اليها فانها اى في قوة مسند اليه كما في
جاء ضارب ماول بتقدير موصوف هو المسند
اليه فيقال تقديره جاء رجل ضارب لكن على هذا
الراى لا يحتاج الا التجريد فيما اذا ذكر الفاعل بعدها
لكن يحتاج الى جعل النسبة تامة في نحو اضارب
زيدا وما ضارب زيد فافهم ١٢
بحر العلوم رحمة الله
تعالى عليه

في الناطق والا لكان العرض العام داخلا في الفصل ولما يصدق

عليه الا انقلب الامكان بالوجوب في ثبوت الضاحك للانسان

مفعول مطلق لقوله المحذوف اي مثلت ١٢ . فالضاحك يعني الانسان ذي الضحك ١٢

مثلا فان الشيء الذي له الضحك هو الانسان وثبوت الشيء

فكان قولنا الانسان ضاحك كقولنا الانسان انسان له الضحك ١٢

لنفسه ضروري وانت تعلم ان مفهوم المشتق ليس فصلا بل

كما في قولك الحيوان حيوان ١٢

يعبر به عن الفصل وما ذكره من لزوم الانقلاب ففيه ذهول

جواب باختيار الشق الثاني ودفع ما لزم ١٢

عن القيد الثالث انه معنى بسيط لا تركيب فيه واختاره المحشي

هذا معنى ثالث للمشتق ١٢ . وسياتي تحقيقه من المحشي ١٢

وقال انه يعبر عن معنى الاسود والابيض ونحوهما بالفارسية

كالاحمر والاصفر ١٢

بسياه وسفيد ونظائرهما ولا يدخل فيه الموصوف لا عاما ولا

مثل سرخ وزرد ١٢ . اي الذات كمفهوم الشيء ١٢ . كما صدق عليه مفهوم الشيء ١٢

خاصا والا لكان معنى قولك الثوب الابيض الثوب الشيء الابيض

اي وان كان الموصوف فيه داخلا ١٢ . هذا اذا كان المفهوم العام داخلا ١٢

مع ان دخول النسبة التي هي غير مستقلة بالمفهومية في حقيقة من

غير دخول المنتسبين مما لا يعقل ١٢ منه

مع ان السيد قائل بعدم دخول الذات الذي هو المسند اليه ١٢

ميرزاهد

[illegible]

اى الميدء ۱۲ — الضمير الى المشتق ۱۲

او الثوب لثوب لابيض و ليس بينه وبين المشتق منه تغاير بحسب

الذى هو المحل والموضوع ۱۲ — وكذا الاسود والاحمر ۱۲ — اى بشرط عدم الموضوع وصار منفصلا بنفسه ۱۲

الحقيقة فان الابيض مثلا اذا اخذ لا بشرط شئ فهو عرضي و

مشتق واذا اخذ بشرط لا شئ فهو عرض و مشتق منه و اذا اخذ

قوله فان الابيض [illegible]

[illegible]

عرضا مشتقا منه وباعتبار لا بشرط شئ صار مشتقا فثبت ان التغاير بينهما اعتباري ۱۲

[illegible]

میرزاهد

[illegible]

بشرط شئ فهو ثوب ابیض مثلا وانت خبیر بان الامر لو كان

كذلك لكان حمل الابیض على البیاض القائم بالثوب صحیحا وهو

معلوم الانتفاء بالضرورة ومن ایده بقولهم الحرارة

اذا كانت قائمة بنفسها كانت حرارة وحارا والضوء

اذا كان قائما بنفسه كان ضوء ومضیئا

ع اى فى اثبات اتحاد مفهوم المشتق والمشتق منه ۱۲ منه عفى عنه ص مع انه مستبعد جدا كیف ویعبر بالفارسیة عن البیاض بسفیدى وعن الابیض بسفید ۱۲ منه س احتراز عن البیاض بنفسه ۱۲ منه لطعه وذلك لان مصداق حمل المشتق على شئ قیام مبدء الاشتقاق قیاما حقیقیا وهو اذا كان مبدء الاشتقاق مغایرا لذلك الشئ او قیاما غیر حقیقى وهو اذا كان نفسه ولاشك انه بكلا قسمیه فى البیاض القائم بالثوب منتف ۱۲ منه

قوله وانت خبیر الخ فیه ان المقصود ههنا الایراد ولیس بشئ فان التحقیق بلازم صدق المشتق على المبدء صدقا بالذات فانه یقول حقیقة المشتق عین حقیقة المبدء لا انه یصدق علیه بل یصدق على الذات الموجودة الا ترى انه یقال ان الهیولى متصلة باتصال عارض واما الاتصال فهو متصل بنفسه وبالجملة صدق الابیض على البیاض الا اذا كان صدقا بالذات ممنوع لاستحالة وصدقه علیه صدقا بالعرض ممنوع لازم فافهم ۱۲ مولانا ابو العیاش محمد عبد العلى رحمه الله

ميرزاهد

بحر العلوم

فقد اشتبه عليه مفهوم المشتق بما

اى على المؤيد ١٢ — اى ذات ١٢ — اى مايقال له المشتق ١٢

يصدق هو عليه والحق ان معنى المشتق

اى بما يصدق المشتق عليه ١٢ — هذا مذهب بالمخترع ١٢

اللتان هو المسند اليه ١٢

ع لان المتحد مع الحرارة والضوء هو فرد الحار والمضئ لامفهومهما

دليل للاشتباه ١٢ — اى الاتحاد بحسب المصداق — ... ليس بمقصود ... ليس بثابت ١٢

والمقصود هو الثاني دون الاول ١٢ منه

اى مقصود الشارح ١٢ — اى الاتحاد بحسب المفهوم ١٢

بحر العلوم رحمه الله تعالى عليه

ميرزاهد

امر بسيط ينتزعه العقل عن الموصوف نظراً الى الوصف القائم

غير مركب من الذات والصفة والنسبة او اثنين منها ١٢ بعيد والمشتق ١٢

به فالموصوف والوصف والنسبة كل منها ليس عينه

تفريع على ما سبق من مذهب المحشي ١٢ التي هي رابطة بينهما ١٢ كما زعمه المحقق الدواني ١٢

ولا داخلا فيه بل منشأ لانتزاعه وهو يصدق على الموصوف

رد على الجمهور والسيد السند ١٢ اى المشتق ١٢ ويقال زيد ضارب ١٢

وربما يصدق على الوصف والنسبة فتأمل قوله ولذلك

اى المشتق ١٢ الطرفين موجودين بان يقال النسبة القائمة بين

عه حاصله ان المشتق عبارة عن شئ ينتزعه العقل انتزاعا واقعيا لا

اى موجودا في الواقع لا الاختراعي ١٢

كانتزاع انياب الاغوال عن الموصوف نظراً الى الوصف القائم به سواء

نفس منشأ الانتزاع ١٢

كان القيام قياما حقيقيا وهو اذا كان الوصف غير الموصوف غيرية

بالذات كالسواد القائم بالجسم او بالاعتبار كحقيقة الوجود القائمة

به او قياما غير حقيقي كالضوء ان كان حاصلا بلا محل فانه ليس قائما بالغير

لا ذاتا ولا اعتبارا ١٢ منه عه فيه تغليب فان الموصوف من حيث هو

منتزع عنه والوصف من حيث هو والنسبة من حيث هي نسبة منشأ

لانتزاعه ١٢ منه سه اشارة الى انهما مختلفان بالذات كما يشهد به

الوجدان فكيف بينهما الاتحاد بالذات والتغاير بالاعتبار ١٢ منه

میر زاهد

عدل الخ وكانه ليس للنفس فى حال النظر فعل وتاثير كما يشهد

به الوجدان السليم والترتيب فى التعريف المشهور يوهم ذلك

وان كان المراد منه ملاحظة مخصوصة قوله معلوما كان الخ

التعريف المشهور بكون المعلوم ماخوذا فيه يوهم التخصيص

بالمعلوم المقابل للظنون المجهول بالجهل المركب وان كان المراد منه

المعنى الاعم ففيه اشارة الى وجه اخر للعدول قوله كما نبه عليه

السياق وهو قوله وقد يقع فيه الخطأ اه فان الخطاء هو عدم

موافقة الغرض قوله سيما قد قيده بالغاية اه وهى قوله

لتحصيل المجهول اه فان الغاية لا تكون الا ما هو حاصل بالاختيار

قوله اذ لو كان بالقصد لكان كل الخ ... في زمان الملاحظة الملاحظة للكثير معا في كل ان ... بعد الترتيب الى الكثير ... او اللزوم فيلزم النتيجة ... بالاخطار معا بعد الترتيب ... الصغرى والكبرى او الملازمة ... ايضا على التدريج ... التدريج والترتيب الذي في الحركة الثانية ... حصول المبادي الذي في الحركة الاولى ... هذا يلزم ان الفكر ... من غير برهان ...

میرزاهد

قوله فلا ينتقض بتعقل المبادي المرتبة دفعة الخ المراد بتعقلها تعقلها لا من حيث الكثرة وبالترتيب تقديم بعضها على بعض لا بحسب الزمان فلا ينافي حصولها في آن قوله لانه ليس بقصد النفس الخ اذ لو كان بالقصد لكان فكرا لاحدسا لان الحركة الفكرية لا تتخلف عنه لكونه مبدءا اخيرا من مباديها

ع لا يخفى ان حدوث القصد آني فلو وقع بعده الحدس لا الفكر يلزم تتالي الآنين ۱۲ منه

قوله ليستنبط منها أه اى ليستنبط منها احكام جزئيات موضوعها

اى من القاعدة ١٢

استنباطا بالبداهة او بالاكتساب بان يجعل تلك القاعدة

مفعول مطلق ١٢ — طريق الاكتساب ١٢

كبرى لصغرى سهلة الحصول ولا احتياج الى الاستنباط منها

اى القاعدة ١٢

انما هو فى النظريات التى يقع فيها الخطاء فاذا قيست النظريات

الى القواعد المنطقية تنقسم الى ثلثة اقسام فافهم قوله على

اى النظريات ١٢ — فافهم هذا المرام ١٢

ع هذه الاحكام جزئيات لحكم القانون فالمراد بالحكم المحكوم به فمعنى

الاستنباط اخذ اثبات جزئيات محمول القانون لجزئيات موضوعه بالتنبيه

والدليل ان القانون لا يكون الا قضية حملية موجبة كلية ١٢ منه

ميرزاهد

انه لوكفت علاوة حاصلها ان وقوع الخطاء يستلزم عدم

كفاية الفطرة فان عدم كفاية الفطرة المخصوصة تستلزم عدم

ع وذلك لانه لو لم يستلزم يلزم اجتماع الكفاية وعدمها في الفطرة المخصوصة

لانه حـ يكون الكفاية ثابتة للفطرة من حيث هي تكون ثابتة للفطرة

المخصوصة فان ما يلزم الطبيعة يلزم الفرد ويمكن وضع قاعدة كلية

وهي ان كل ما هو لازم الطبيعة لازم للفرد ثبوتيا كان او سلبيا وكل ما هو

للفرد من السلوب البسيطة المحضة فهو للطبيعة لانه لو لم يكن السلب المحض

للطبيعة لكان المسلوب ثابتا للفرد فان ما هو ثابت للطبيعة من حيث هي فهو

ثابت للفرد فيلزم اجتماع السلب والمسلوب ١٢ منه

ميرزاهد

فهذا ايضا غير مختص بالسلوب البسيط بل يشتمل الثابت ايضا بل الثبوتي ايضا فافهم بحر العلوم رح

میرزاهد

رحمة الله تعالى عليه

كفايتها من حيث هي فلا حاجة حينئذ الى اثبات عدم كفايتها

اى الطبيعة من حيث هى ١٢

فان قلت الفطرة تعصم عن الخطاء بشرط عدم اهمالها ورفع

من العصمة وهى متعدية ١٢ — الاهمال گذاشتن ١٢

العوارض عنها كما ان المنطق يعصم عنه بهذا الشرط فلا فرق

اى بشرط عدم اهمالها ١٢

قلت لو سلم ذلك فالفرق ان هذا الشرط فى الفطرة يكاد

هذا الجواب مشتمل على جوابين ١٢ — هذا جواب ثان ١٢ — اى المذكور آنفا ١٢

ان لا يمكن وفى المنطق يمكن على ما يشهد به الفطرة السليمة قوله

اى الخالية عن النقائص ١٢

اذ لا حاجة اليه فى بيان الحاجة الخ لان الاحتياج الى هذا الحديث

اثبات لقوله اذ لا حاجة ١٢ — المنطق ١٢

انما هو فى جواب المعارضة المشهورة على بيان الحاجة لا فى نفس

متعلق بالمعارضة ١٢

بيان الحاجة واعلم ان المنطق ينقسم على ثلثة اقسام ضروري

كالحكم باحتمال المحمول للعموم ونظري لا يقع فيه الخطاء

كالحكم بانعكاس الموجبة الكلية جزئية ونظري يقع فيه

الخطاء كالحكم بانعكاس الموجبة الضرورية فانها تنعكس عند

بالعكس المستوي ١٢ — نحو الانسان حيوان بالضرورة ١٢

بعض المنطقيين ضرورية وعند بعضهم مطلقة وعند بعضهم

ممكنة والمنطق عاصم بالنظر الى القسمين الاولين قوله فان قلت

المراد بها الحكمة العامة ١٢

انت تعلم ان وقوع الخطاء بالفعل في فكر جزئي يستلزم احتمال

هذا رد على الشارح

وقوعه في الافكار كلها وهو يستلزم الاحتياج الى العلم

ميرزاهد

الخطاء بالفعل في فكر جزئي يستلزم احتمال وقوعه في فكر آخر وهكذا ١٢

ميرزاهد

بالطرق الفكرية وموادها على الوجه الكلى تم المنع الذى قبل التنزل

فى كثير من النسخ الظاهر انه غير وارد فان التميز يحصل بين

الخطاء والصواب من العلم بالطرق سواء كان على الوجه الجزئى

او الكلى والمنع الذى بعده انما يضر اذا كان المراد من الاحتياج

حقيقته واما اذا اريد منه ما يطلق عليه ولو على التجوز

فلا كما لا يخفى قوله قلت وقوع الخطاء اه اى وقوع الخطاء

من الفضلاء المتصدين للاحتراز عنه يستلزم نظرية جميع

الطرق او بعضها فلا يتجه منع الاستلزام على ما فى شرح المطالع

فان البداهة لا تستلزم المعلومية قوله فيه نظر وله جواب الخ

[illegible]

مير زاهد

نقل عنه في وجه النظر والجواب ما نقل ولعل النظرات ما ذكر لا يدل على

اي نقل عن الشارح الدواني المنهية على قوله فيه نظر وله جواب ۱۲ . ہذا اما للتعظيم او للتحقير والثاني اظہر ۱۲

الاحتياج الى قانون بل الى العلم بالطرق الفكرية مطلقا سواء كان ذلك

الذي ہو المطلوب ۱۲ . بل يحصل من الجزئيات ۱۲ . تفسير المطلق ۱۲

العلم حاصلا من الكليات او لا وخصوصية حصوله من الكليات ملغاة في

كما خصصه الشارح ۱۲

: ہذا دفع ايراد مقدر يرد على ما ذكره ۱۲

الاحتياج اليه وامتناع حصوله من الجزئيات لا يستلزم ذلك كيف

تاييد للدفع ۱۲

قوله نقل عنه في وجه النظر والجواب الخ [illegible]

[illegible]

والمحتاج اليه من حيث انه محتاج اليه لا يلزم ان يكون ممكنا فضلا عن

ان يكون جميع انحاء حصوله ممكنا ولو سلم فلا يلزم من الاحتياج

الى قانون الاحتياج الى القانون المخصوص الذي هو المنطق

فان القانون العاصم ليس منحصرا فيه بحيث لا يمكن ان يكون غيره

والجواب انا لا نعني ههنا حقيقة المحتاج اليه بل ما يترتب عليه

العصمة ويصح ان يستعمل كلمة الفاء فيه ولو كان على التجوز

وكان قوله ولا نعني اه اشارة الى ذلك ولا شك ان هذا المعنى

متحقق في المنطق قياسا الى العصمة فتامل ومن الله العصمة

والسداد ومنه الهداية والرشاد قوله ما يبحث فيه اي يبين

فيه اعراضه الذاتية من حيث انها اعراض ذاتية له ومنسوبة

اليه بالدليل او التنبيه ويحمل هذه الاعراض بهذه الحيثية

الى ان يكون موضوع المسألة فيه غير موضوع العلم يكون ما هو عرض محمول المسألة التي يكون موضوعها

مير زاهد

اذا كان غير موضوع العلم ۱۲ ص ۵ اي من حيث انها اعراض ذاتية له ۱۲

على موضوعات مسائل بتوزيعها عليها فان البحث والبيان انما

اذا كان المراد نظريا ۱۲

هو بالاستدلال او التنبيه ومرجعه هو المحمول دون الموضوع

اي مرجع البحث هو المحمول لانه يقصد فيه اثبات موضوع فالمثبت والمصدق انما هو المحمول دون الموضوع

وطريقه التوزيع على المسائل فلا يتوهم صدق التعريف

البحث ۱۲ اي تقسيم الاعراض ۱۲ اي اذا قيدنا بالحيثية ۱۲ توهم اول ۱۲

على العرض الذاتي فان ما يلحق الموضوع لذاته او لما يساويه

دليل التوهم الاول ۱۲

يلحقه لذاته او لما يساويه ولا صدقه على موضوع المسألة فانه

اي العرض الذاتي ۱۲ هذا توهم ثان ۱۲ دليل التوهم الثاني ۱۲

قد يكون مغاير الموضوع العلم ومحموله عرضا ذاتيا وذلك لان

لعدم التوهمين ۱۲

الحيثية معتبرة ههنا كما صرح به الشيخ وغيره قوله اي يرجع

ميرزاهد

ميرزاهد

اى ارجاع البحث الى الاعراض الذاتية ١٢

هذا بالنظر الى ان مرجع البيان ومحط البحث هو المحمول دون الموضوع

اى تفسير بحث بيرجع ١٢ — اى مدار البحث ومناطه ١٢

تمام او بالنظر الى الفرق بين محمول العلم ومحمول المسائل كما

اى فى القول السابق ١٢ ومحمول المسائل بان يكون محمول المسائل عبارة عن ما يحمل فيها على الموضوع ومحمول العلم عبارة عن المفهوم المردد بين محمولات المسائل ١٢

سياتى قوله وهو الخارج اه اراد بالحمل اللحوق حمل المواطاة اذ

اى العوارض الذاتية ١٢ — الواقع فى تعريف العرض الذاتى ١٢

الحمل المعتبر فى المسائل هذا الحمل و ذكر المبادى فى الامثلة من

قبيل التسامح صرح به السيد قدس سره فى حاشية شرح

اى بالتسامح ١٢

المطالع فالعرض بحسب اصطلاح فن البرهان غير العرض

مير زاهد

بحسب اصطلاح قاطيغورياس كان الذاتي والموضوع فيه غير

مبحث المقولات العشر ١٢ — اي في فن البرهان ١٢

الذاتي في ايساغوجي والموضوع في قاطيغورياس واراد بالشيء

اي مبحث الكليات الخمس ١٢ — اي المحقق الدواني ١٢

ما يعم الواحد والمتعدد والماخوذ مع حيثية وغير الماخوذ معها اي

مع الحيثية الزائدة على حقيقته والا فلابد في كل علم من اخذ

وهي الحيثية التي سوى الوجود ١٢

موضوعه مع حيثية لئلا يلزم اختلاط العلم الاعلى والادنى

عه موضوع فن البرهان هو ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية و موضوع

هذا بيان الفرق بين المعاني ١٢

قاطيغورياس هو المحل والذاتي في فن البرهان هو الخارج المحمول وفي

اي الغير المتقوم بالمحل ١٢ — ذاتي في مبحثه ١٢

ايساغوجي هو الجزء ١٢ منه

او ما ليس بخارج ١٢

ميرزاهد

اذ يبحث في العلم الاعلى عن الاشياء من حيث الوجود فلو اخذ
موضوع العلم الادنى شيئا على الاطلاق لكان موضوعه مشتملا
على جميع الحيثيات التي منها حيثية الوجود وقد اشار اليه الشيخ
في برهان الشفاء حيث قال موضوع العلم اما ان يكون قد اخذ
على الاطلاق من حيث هويته وطبيعته غير مشروط فيها
زيادة معنى ثم طلبت عوارضه الذاتية المطلقة مثل العدد للحساب
واما ان يكون قد اخذ لا على الاطلاق لكن من جهة اشتراط زيادة
معنى على طبيعته من غير ان يكون فصلا منوعه ثم طلبت
عوارضه الذاتية التي تلحقه من تلك الحيثية مثل النظر في عوارض الكرة
المتحركة ومما ينبغي ان يعلم ان الحيثية المعتبرة في الموضوعات ليست علة

ميرزاهد

نظر الباحث وبهذا يظهر انه لاحاجة الى تميز المسألة المشتركة

بين العلمين باختلاف البرهانين على ما هو المشهور قال الشيخ

في برهان الشفاء جسم العالم وجرم الفلك ينظر فيه المنجم و

الطبعي جميعا ولكن الجسم الكلي هو موضوع العلم الطبعي بشرط

وذلك الشرط هو ان له مبدأ حركة وسكون بالذات وينظر

فيه المنجم بشرط وذلك الشرط هو ان له كما فانهما وان

اشتركا في البحث عن كرية ذلك الجسم فهذا يجعل نظره

من جهة ما هو له وله احوال تلحق الكم وذلك يجعل نظره من

حيثية ما هو ذو طبيعة بسيطة **قوله** لذاته او لما يساويه اي لا بواسطة

ان يلحق شيئا آخر او بواسطته بشرط ان يكون ذلك الشئ مساويا له

للحوق الاعراض لذاتيته ولا قيداً لمعروضاتها بل علة للبحث عنها

فلا يكون حيثية تعليلية ... حتى يلزم تقدم الشيء على نفسه ١٢

او قيداً المعروضاتها في نظر الباحث مثلاً الايصال في موضوع

لا في نفس الامر حتى يلزم المحذور ١٢

المنطق ليس شرطاً لعروض الجنسية والفصلية ونحوهما

بان يكون متمماً لعلتها الفاعلية ولا قيداً لمعروضاتها بان يكون

متمماً لعلتها القابلية بل سبباً للبحث او قيداً للموضوع في

مير زاهد

صدقا او تحققا فالمعتبر في الاول وربما يقال له العرض الاولي

نفي الواسطة في العروض ونفي احد قسمي الواسطة في الثبوت

وهو ان يكون كل من الواسطة وذي الواسطة معروضا حقيقيا

وفي الثاني تحقق احدهما بشرط التساوي

قوله فالنفي اه اعلم ان الواسطة قد يطلق على ما كان علة للعلم فيقال لها الواسطة في الاثبات وانتفاء هذا انما يكون في البديهيات وقد يطلق على ما يكون متصفا بصفة حقيقية وتنسب بعلاقة الى ما يجاوره فيقال لها الواسطة في العروض انه [illegible] هذه الصفة [illegible] والصفة

وقد يقال لهذه الواسطة الواسطة في الثبوت وهي علة لثبوت الصفة للموصوف فيهما الصفة ثابتة للذات لكن بسبب علة وقد لا تكون الواسطة موصوفة اصلا بهذه الصفة انما لها السببية لا غير

مولانا ابو العباس محمد عبد العلي بحر العلوم رحمة الله تعالى عليه

اليه ممكن ان ينبغي ان يفصح هذا المقام مردد داد ماول فمردد ولا يلتفت بشرط التساوي وما قيل قول السيد القسم الثاني الثبت الواسطة في العروض الاول اى الواسطة في العروض فقط وفي اليه السيد الشريف ان النفي في القسم الذات لا ما صح البحث فاذن الحق ما هو كان لم يكن هذا العارض من العروض للمفارقات

ان اريد باختلاف المسائل لاختلاف المحمولات نفس كثيرها فذلك مسلم لكن لا يوجب اختلاف العلوم وانما يكون اذا كانت المسائل غير متناسبة وما دام الموضوع واحدا فالمسائل متناسبة وان اريد به عدم تناسبها فلا نسلم ان اختلاف المحمولات يوجب عدم التناسب بل عدم التناسب [illegible] الموضوع [illegible] المراد الشق الثاني باختلاف المحمولات [illegible] جهة البحث فان الحيثية اوجبت البحث عن العوارض او قيد بها اذ الموجود [illegible] عرض اخرى كانت المسائل التي محمولاتها العوارض الاولى غير متناسبة المسائل التي محمولاتها انها عوارض اخرى الا ترى ان مسائل فن السماء والعالم غير متناسبة لمسائل الهيئة لاختلاف جهة البحث لا غير [illegible] او قوم بان الاختلاف ورد على السؤال حيثية تقييدية فلم يكن العلوم صرفة الموضوع [illegible] واحد [illegible] اي كون الحيثية في نظر الباحث تقييديا او تعليليا لا ينبغي ان يخصص بما اذا كانت الحيثية من الاعراض الذاتية كما في الطبيعي والطب واذا كانت عرضا غريبا كما في الاكر المتحركة فان موضوعها الاكر والحركة عرض غريب لا يلحق بواسطة امر اعم فينبغي ان يكون تقييدية لانه لو لم يكن تقييدية يكون الموضوع مطلق الكرة

قوله [illegible] البحث عن العوارض [illegible] الاستدلال بالبرهان على البحث [illegible] الحيثية تكون تعليلية [illegible] ثبات الحكم [illegible] الاستدلال [illegible] البحث [illegible] البرهان [illegible]

قوله [illegible] الشهور [illegible] الاول [illegible] المحمولات الكلية [illegible] من جهة انه [illegible] الطلوع والغروب [illegible] الابعاد في كل وقت متساوية [illegible] الاحوالات لا تكون الا من الكروية [illegible] ذو طبيعة بسيطة [illegible] الاختلاف بمقتضى طبيعتها [illegible] الذي هو مقتضى طبيعتها [illegible] الامتناع بها وليس الا الكروية

الا الكروية [illegible] فالاستدلال على جهة الكرة [illegible] والطبيعي [illegible] البرهان [illegible] بان الله [illegible] تقييدية [illegible] العلوم [illegible] الموضوعات [illegible] العوارض

الاختلاف انما يكون بالحيثية [illegible] العوارض من نوع [illegible] فلان موضوع العلمين [illegible] الموضوعات [illegible] العوارض [illegible] عبارة عن المسائل [illegible] تختلف مع اتحاد الموضوع [illegible] هو الذي يدل من قال ان العلوم [illegible] من جهة البحث [illegible] العوارض [illegible] ما اورده [illegible]

قوله [illegible] ان التساوي [illegible] العرض [illegible] المساوي [illegible] الاتصال [illegible] عوارض [illegible]

بحر العلوم

انه لا يكون البحث الا [illegible] والباحث عما يعرض من جهة [illegible] العارض [illegible] الغريب [illegible] العرض [illegible] بواسطة [illegible] الاستدلال [illegible] العوارض [illegible] التي يعرض لها [illegible]

[illegible] لا يكون العارض بواسطة المباين المساوي في الحقيقة [illegible] البرهانية اذ لا يصح تعلق اليقين [illegible] الثبوت الا بالعرض [illegible] انه لا يعم [illegible] بالمساوي [illegible] المساوي بل يخص [illegible] فقط [illegible] الصدق [illegible] المسائل كذلك فافهم

مولانا ابو العياش محمد عبد العلي بحر العلوم رحمة الله تعالى عليه

[illegible] فانه فيه [illegible] العرض [illegible] اليقين [illegible] الاثبات العوارض [illegible] ما الواسطة في التصديق [illegible] الثبوت [illegible] وانما الثبوت [illegible] والبرهان

ميرزاهد

من حيث هي ولا يتجاوز الى الافراد لكن هذا القسم لا يبحث عنه
لان المسائل هي القضايا المتعارفة ويمكن ان لا يختص طبيعة
من حيث هي فيكون مساويا له او الاعم او الاخص
مطلقا او من وجه لجواز ان لا يكون هناك واسطة
في الثبوت اصلا او تكون ويكون مساويا له او اعم
او اخص منه مطلقا او من وجه بحسب الصدق او بحسب
التحقق وبما ذكرنا يظهر ان في تمثيل للاحق بواسطة المساوي
كالضحك اللاحق للانسان بواسطة التعجب اللاحق
له بواسطة ادراك الامر الغريب ونحوهما كما هو المشهور
مسامحة لان المراد من الوسائط مفهوماتها ضرورة ان المساواة
وغيرها من النسب انما هي للمفهوم ولا شك ان مفهوم التعجب

میر زاهد

فما يعرض الشئ بعد لعروض للامر الاعم او الاخص فى الصدق او التحقق او للامر المباين فيهما لا يعد عرضا ذاتيا لذلك الشئ بل عرضا غريبا لانه احق بان يعد من احوال الاعم او الاخص و المباين وما يعرض له بعد عروضه لما يساويه وان كان احق بان يعد من احوال ذلك المساوى لكنه يعد من احوال الشئ لارتباط بينه وبين ما يساويه وعدم انفكاك بينهما فما ينافى العرض الذاتى هو العارض لاجل الاعم او الاخص على الوجه الذى سبق لا العارض الاعم او الاخص فالعرض الذاتى يمكن ان يختص بطبيعة المعروض

البسيط لا فراده وليس للطبيعة فافهم ١٢ بحر العلوم

ان الامر المساوی ههنا من حیث نفس مفهومه عرض ذاتی ومن

کالمتعجب ۱۲ — ای فی مقام العرض الذاتی ۱۲ — لافراد المعروض ۱۲

حیث انه ماخوذ مع الطبیعة الانسانیة ومتحد معها ولو بالعرض

ای ولو اتحادا بالعرض ۱۲

معروض لعرض ذاتی اخر فالمتعجب من حیث هو لا بشرط

وهو الضاحک مثلا ۱۲ — ای بلحاظ نفس مفهومه ۱۲

شیٔ عرض ذاتی ومن حیث هو ماخوذ مع الطبیعة الانسانیة

لافراد الانسان المعروض ۱۲

بواسطة فی عروضه ۱۲

ومتحد معها معروض للضحک فلیتامل قوله علی ماذکره

الذی هو عرض ذاتی لافراد الانسان ۱۲

المتاخرون متعلق بتفسیر الموضوع فان الشیخ فسر موضوع

رد اول ۱۲

الصناعة فی الشفاء بما یبحث فیها عن الاحوال المنسوبة الیها الخ

ای العلم ۱۲ — ای الصناعة ۱۲ — وهی الاعراض الذاتیة لما انتهی ۱۲

علی ماسیاتی ویحتمل ان یتعلق بتفسیر العرض الذاتی وحدہ او مع تفسیر الموضوع

رد ثان ۱۲

مبتدا القول ۱۲ — بیان للخلاف ۱۲

ارادوا بالمتاخرین جمهورهم واشار الی خلاف بعضهم حیث زعموا ان ما یلحق

میرزاهد

ثم وکیف یصح هذا فان الشیخ الذی من القدماء وصفه بانه فی غایة التحقیق بل هو الرد علی من نسب الخلاف الی المتاخرین مطلقا واشارة الی ان فیه خلاف من لا یمکن

مسئلہ ماحصلہ ان کلام الشیخ فی مطلق الحمل فشامل للحمل الاولی بل فی الحمل الخاص الغیر الاولی ۱۲

والمدارك ليس معروضا حقيقيا للضاحك والمتعجب وما قال المحشي في

حاشية شرح التجريد ان كل مفهوم يصدق على فرد شيء فهو يصدق

على مفهومه لا بشرط شيء لاتحاده معه فكأنه اراد بمفهومه

المفهوم الذاتي او اراد بالصدق على ذلك المفهوم ما يشمل

الصدق لا على سبيل الحقيقة والا فلا يخفى انه لا يصح كيف

ومناط الصدق هو قيام مبدأ الاشتقاق بالموضوع والتحقيق

عہ اي مناط الصدق والحمل الاتحاد ههنا قيام مبدأ الاشتقاق بالموضوع ۱۲ منہ

ميرزاهد

مولانا ابو العياش محمد عبد العلي بحر العلوم رحمه الله

ميرزاهد

والبحث عما هو عرض اى لنوع موضوع العلم او لنوع عرضه الذاتى

وان كان فى الظاهر بحثا عن الغريب لكونهما لامر اخص

لكنه فى الحقيقة بحث عن العرض الذاتى بناء على الفرق

بين محمول العلم ومحمول المسألة فهذا الشرط انما هو على

اى الشرط المذكور فى الشرح ١٢

تقدير الفرق واما على تقدير المسامحة فى تعريف الموضوع

المذكور فى الشرح ١٢

وتجويز البحث عن الغريب فلا حاجة اليه قوله او يجعل عرضه

الذاتى الخ ههنا اربع صور الاولى ان يجعل عرضه الذاتى موضوع

اى فى هذا القول ١٢ — اى الصورة الاولى ١٢

المسألة ويثبت له العرض الذاتى كقولهم كل حركة

موضوع المسألة ١٢ — اى الحكماء الطبيعيين ١٢

میرزاهد

الشئ لجزئه الاعم عرض ذاتی لا الی خلاف المتقد من فان

کالحرکة بالارادة العارضة للانسان بواسطة الحیوان

الشیخ قد وصف هذا التفسیر فی برهان الشفاء بانه اشد

تحقیقا قوله او بان یجعل نوعه اه او بان یجعل جزئه موضوع

المسألة کما یقال الصورة تفسد وتبدل باخری صرح به المحقق

فی العلم الطبیعی ۱۲

الطوسی فی شرح الاشارات قوله ما یعرضه لامر اعم ای ما

المسمی بنصیر الدین ۱۲

یعرضه بواسطة امر اعم واسطة فی الثبوت علی احد القسمین

او واسطة فی العروض بشرط ان لا یتجاوز ذلک الاعم فی العموم

متعلق بالواسطة ۱۲

عن موضوع العلم لئلا یکون البحث فی العلم عن العرض الغریب

ع موضوع المسألة جزء لموضوع العلم ومحمولها ای الکون والفساد عرض

المذکورة فی الشرح ۱۲ ... الذی هو الجسم الطبعی ۱۲

ذاتی لنوع موضوع العلم فانه یلحق الجسم العنصری ای البسیط بواسطة

الهیولی العنصریة المساویة له تحققا ۱۲ منه

تنطبق على الزمان الثانية ان يجعل العرض الذاتي موضوع المسألة ويثبت له
ما يلحقه لامر اعم كقولهم كل حركة تنقسم الى غير النهاية والثالثة
ان يجعل نوع العرض الذاتي موضوع المسألة ويثبت له عرض
ذاتي ومثاله ما ذكر فان المتحرك بالحركتين المستقيمتين نوع
للعرض الذاتي والسكون بينهما عرض ذاتي والرابعة ان يجعل
نوع العرض الذاتي موضوع المسألة ويثبت له ما يلحقه لامر
اعم كقولهم كل حركة بطيئة لا يتخلل السكون بينها وبالجملة
يكون موضوع المسألة موضوع العلم ونوعه وجزئه وعرضا
ذاتيا ونوعه وعرضا ذاتيا العرض الذاتي وعرضا ذاتيا النوع موضوع
العلم وعرضا ذاتيا النوع العرض الذاتي ويكون محمولها عرضا ذاتيا
له ونوعه وعرضا ذاتيا العرض ذاتي وعرضا ذاتيا النوع موضوع العلم

ميرزاهد

باعتبار اخر قوله وايضا قد شرط الشيخ جواب اخر عن السوال الاول

لا عن الثاني ولو اسقط قوله اعني محمولات المسائل لا يتوجه

هذا الجواب والحق ان محمولات المسائل مع قطع النظر عن مقابلاتها

اعراض ذاتية لنفس موضوع العلم لا من حيث العموم او

الخصوص والحقيقة السارية في الافراد كلا او بعضا على ما سبق

من التحقيق وتلك المحمولات بعضها تشمل جميع افراد موضوع

العلم على الانفراد وبعضها يشتمل على سبيل التقابل بان يكون

هو مع مقابله شاملا سواء كان المقابل محمول مسألة اخرى

لتعلق الغرض العلمي به او لم يقع لعدم تعلق الغرض العلمي به قال

الفارابي في التعليقات العلم الطبعي له موضوع

ـه الاول المختصة بالفلكيات كالاستدارة والحركة الوضعية الدائمة و والثاني المختصة بالعنصريات كقبول الخرق والالتيام
والحركة المستقيمة

ميرزاهد

يشتمل على جميع الطبعيات و نسبته الى ما تحته نسبة العلوم الكلية

اى الاجسام الطبعية ١٢ اى من حيث ان له مبدء حركة و سكون ١٢

الى العلوم الجزئية و ذلك الموضوع هو الجسم بما هو متحرك او ساكن و المبحوث

اى العلم الطبعى ١٢ اى الذى يشتمل جميع الطبعيات ١٢

اى العلم الطبعى ١٢

عنه فيه هو الاعراض اللاحقة من حيث هو كذلك لا من حيث هو جسم فلكى

للجسم الطبعى ١٢

او عنصرى ثم النظر فى الاجسام الفلكية و الاسطقسية نظر اخص فان النظر

اى العنصرية ١٢

فى موضوع هذا الجسم و هو جسم مخصوص لا الجسم المطلق ثم يقع فى ذلك النظر

فيما هو اخص منه و هو النظر فى الاجسام الاسطقسية ماخوذة مع المزاج

حال ١٢

و ما يعرض لها من حيث هو كذلك ثم يتبع النظر فيما هو اخص منه و هو

اى الاجسام الاسطقسية ١٢ اى من ما سبق و هو العناصر مع المزاج ١٢

النظر فى الحيوان و النباتات و هناك يختم العلم الطبعى قوله بحسب المضادة

و الانسان و المعادن ١٢ اى ليس بعده النظر فيما هو اخص منه ١٢ اى بحسب التضاد ١٢

اعتبر تقابل التضاد و العدم و الملكة دون تقابل التضايف و السلب

و الايجاب لانه يمكن اجتماع المتضايفين و لو من جهتين فالتضايف

وجه لعدم اعتبار التضايف ١٢ وصلية ١٢

من حيث هو تضايف لا ينفع الشمول و السلب المقابل

اى على سبيل التوزيع ١٢ لجميع افراد الموضوع ١٢

فى كونه من العرض الذاتى ١٢

النظر فى مطلق الجسم الطبعى الشامل للفلكيات والعنصريات ١٢ صـ اى من النظر فى الاجسام الفلكية الاسطقسية ١٢ صـ وجه لعدم اعتبار تقابل الايجاب والسلب ١٢

ميرزاهد

للايجاب ليس عرضاً اذ السلب البسيط ليس له عروض بل
لا عروض اصلا وكون التقدم والتاخر ونحوهما اعراضاً
ذاتية للموجود المطلق الذي هو موضوع الالهي لا يقتضي اعتبار
التضايف لان كلا منهما امر عدمي شامل لافراد الموجود ثم العدم
المقابل للايجاب يقال له العدم المطلق والعدم المقابل للملكة
يقال له العدم الخاص نظراً الى ان الاول عدم الشيء مطلقا و
الثاني عدم الشيء في موضوع قابل لذلك الشيء كما يقال الاول عدم
فقط والثاني عدم له ثبوت نظراً الى ان الاول سلب لثابت والثاني
السلب لثابت فلفظ خصوصاً وقوعها بمعنى الخاص في لفظ فقط قيد
للسلب فقط او مع ملاحظة معنى الى فان المقابل المثل للشيء لا يكون
الا مع ذلك السلب وبالعكس واما كلمة الى فلغاية الحكم الذي
هو الخلو فان الخلو التام عن شيء هو الخلو عن ذلك الشيء وعن
مثله ويحتمل ان يتعلق بالوصول ونحوه على التضمين والمراد بالمثل

ميرزاهد

المثل في العارضية والحاصل ان العرض الذي يخلو الموضوع عنه

وعن مقابله المماثل له في العارضية عرض غريب وكل ما لوجد في

ذلك انه لا يكون لذلك العرض خصوصية مع الموضوع

ولا يكون من شانه عروضه له فتدبر **قوله** القسمة الاولية الخ

هذه الاعراض الذاتية اعراض ذاتية لانواع المقسم فقط على

ما ذهب اليه ولنفس المقسم ايضا على ما ذهبنا اليه والقسمة

اليها على تقدير التقابل بين الاقسام يفيد الحصر والشمول على

تقدير عدم التقابل لا يفيد وكذا غير الاسلوب في ترك اداة الحصر

في القسمة على ذلك التقدير **قوله** موضوع المنطق الخ

ذهب المتقدمون الى ان موضوعه المعقولات الثانية

من حيث انها توصل الى مجهول وعدل المتاخرون عنه

اى لان كثيرا ما يبحث فى المنطق عن نفس المعقولات الثانية
كالذاتية والعرضية والمبحوث عنه فى العلم هو احوال الموضوع
لا نفسه وانت خبير بانه لا يبحث فى المنطق عن المعقول الثانى
من حيث هو معقول ثان بل من حيث هو من احوال معقول
ثان اخر مثلا يبحث عن الذاتية والعرضية من حيث انهما
من احوال الكلية التى من المعقولات الثانية ثم المعلوم التصورى
والتصديقى مفهومهما لا يصلح ان يبحث عنه من حيث الايصال
على الوجه الكلى وكذا ما صدقا عليه من المعقولات الاولى
كما يظهر ههنا بالتأمل الصادق فلابد ههنا من رجوعهما الى

ههنا اى ان موضوع العلوم التصورى والتصديقى من حيث الايصال سواء كانت معقولات اولى

ميرزاهد

المعقولات الثانية ومما ينبغي ان يعلم ان المعقول الثاني

هذا بيان لكون موضوع المنطق اخص من المعقولات الثانية لا مطلقا كما يدل عليه الظاهر

وهو ما يكون الذهن فقط ظرفا لعروضه على قسمين

الاول ان لا يكون الوجود الذهني شرطا للعروض

وان كان ظرف العروض هو الذهن فقط ١٢

كالوجود والشيئية ونحوهما والثاني ان يكون شرطا

له كالكلية والجزئية ونظائرهما وموضوع المنطق هو القسم الثاني

قوله بل يبحث عن الايصال الخ اي يبحث عن الموصل البعيد

للترقي او للاضراب ١٢

ميرزاهد

ثم ان يكون قلنا انه
كالث والمقيد موجودة قضايا ذهنيات
ومعاملك لان القضايا الذهنية ما يكون
مصاديقها انفسها الا من جهة الاثبات ومصاديق
امثال هذه القضايا متحققة في الخارج فاما
والذى ينبغى ان يعول عليه ما في الافق المبين
ان المعقول الثانى يطلق على معنيين احدهما
ما يصدق على الوجود الذهنى بما هو ذهنى
ويكون حاكيا عن الوجود والمراد من الاتصاف
[illegible]

دون الذهن والخارج ان المعقولات الثانية
المبادى والمشتقات معا دون القضايا
المعقودة بهما كلها ذهنيات
هذا ما قال المحشى
وانت

25 قولہ ولنا الثانى جاز ان يشترط
فى بعض افراده الوجود الذهنى وان
لم يشترط فى مطلقه وهذا هو الذى قال به
فههنا ان المعقول الثانى قسمان قسم لا يشترط
فيه الوجود الذهنى كالوجود والشيئية وقسم
يشترط فيه الوجود الذهنى كالكلية وامثالها و
الموضوع للمنطق هو القسم الثانى ثم قال دعا اوردنا
فههنا ان ظرف الاتصاف بالوجود الملاحظة
[illegible]

وانت خبير عليك
ثم من الاخلال اما اولا
فلانه كما هو صريح ايراده بالعروض فلا تصف
بالعقل الوصف الى الموصوف واعتبار الاتصاف
[illegible] انتزاع الصفة عند وجود على هذا
بعد كل مفهوم انتزاعى فانه ليس فى الخارج
الموصوف لكن العقل بضرب من التحليل باخذ الوصف
وجود او يصفه بالوصف الانتزاعى كمفهوم الفوقية
من السماء وبهذا المعنى يتم ويجرى لوازم الماهية
وههنا تفصيل فى فصلنا فى حواشى المحشى على ما قال
الواقف فاطلب هناك واما ثانيا فلان افراد
فى جواب الايراد الاول ان الوجود حقيقته
الاعتبار

وقد صرح المحقق فى مواضع
ان الصورة المعروضة للعوارض بخصوص
فلا يصح اتصافها بالكلية الا
ان مبنى هذا الجواب
على ما نقل

على النقل ما ء ان
من النقل صفة العلم او ذات
الكلية والجزئية صانع عن عرض الانسان ثم
التعين الذهنى فتامل ان الصورة بما هى
ما يصل الخارج مثلا المثنى فى الكلية
صحة موجودة فى الخارج الموجود الخارجى بما هو موجود
واشالها عارضة بكون معقولات ثانية الا ان يقال
نايجى كيف تمثل ما انا حملها العارض وحق
البحاب الاول هنا والتحقيق ما ذكره فى الجواب الثانى
هلا ان يرى بعدى ههنا ان اعادتها فلان حكمه بان القضايا
المعقودة من المعقولات الثانية مطلقا
ذهنيات صرح حكمه بان الوجود
معقول ثانى
[illegible]

الذهن دهى من
حيث انها كلية نفس جزئية
جزئى ومن حيث انها متعلقة بامور
كثيرة كلية ومعنى تعلقها بالكثيرات الكثيرة بحيث
اى واحد من الاشخاص لو حصل فى الذهن
تحصل بعينه الا انسانية بعينها ولو وجد هذه
الانسانية فى اى مادة من المواد كان عين
ذلك الفرد وانت لا ينبغى عليك انه ان اريد
انه ليس انسانيتو لحدة بالوحدة الشخصية
مشتركة فسلم لكن لا يلزم منه ان لا يكون
الانسانية من حيث هى متصفة
[illegible]

وثانيهما ما يكون مصداقه نفس الشئ من
خصوص نحو الوجود الذهنى لا غير فالقضية المعقودة
الوجود الذهنى مصداقه بهذا المعنى خصوص
[illegible]
ان تقوم بها وانتفاء وصف خارجى والاول
امر خارجى او بانتفاء صفة خارجية عن
من ماهية الموصوف فاحترز بالقيد الثانى عن الاضافات
الشئ بنفسها من حالة خارجية
ما يكون مصداقه بالقيد الاول
كالسواد والبياض والعمى وامثالها و
الفوقية والتحتية والابوة والبنوة والمتضايفات
[illegible]

بحر العلوم

ولا كثير يكون واحدا بالنوع
الواحدة وكلية بوجود ها فى المادة
الكلية بل الانسانية اذا
صح واحدة
بتبعض فى الافراد بل الانسانية ليست واحدة
واحدة مثلا يوجد فى الاشخاص فانه و
النصير الطوسى بانه ليس هناك الا انسانية
لا يترتب عليه الاثار فهو واجاب عنه
الهية بما هى موجودة فى الذهن اى بحيث
من حيث هى فانها ليس ظلا اصلا بل
الذهنى وليس هذا المعنى يصدق على الهية
الخارجى ليس ظلا اصلا والنفى من حيث الوجود
المحقق قدس سره والاتحاد كما هو
بالشركة كما صرح به السيد
هو معقول ثان بالمعنى الثانى دعوى الالتزام
ما يعرض فى الذهن بعين فى الخارج ذات
كما يعرض فى الذهن من حيث هى وهى
التركة انما الصلاح انما من حيث هى مالك
المحقق الخارجى والذهنى والنذهنى الكلية
[illegible]

ميرزاهد

في التصورات والتصديقات كالجنس والفصل والصغرى
والكبرى وعن الموصل الابعد في التصديقات فقط كالمقدم
والتالي من حيث الايصال بان يتعلق الحيثية في البحث تقييدا
او تعليلا كما سبق ولو جعل الفصل البعيد ونحوه موصلا ابعد
في التصورات ليس ببعيد قوله حتى يكون قولهم اه المقصود ارجاع
محمولات المسائل الى احوال الموصل القريب فلا يتجه انه لا حاجة الى
ذلك فان موضوع المسألة قد يكون جزء موضوع العلم كما مر
مع ان ما صدق عليه الجنس جزء لما صدق عليه الحد كالحيوان
فالحيوان الناطق لا مفهومه لمفهومه وموضوع المنطق انما هو المفهوم من
حيث انطباقه على الافراد قوله من جعل موضوع الطب بدن الانسان
اشارة الى ان بعضهم جعل موضوعه بدن الانسان والاغذية والادوية جميعا

كتاب خواجه جمال الملة والدين

وبهامشه اخوند شيخ رح

بسم الله الرحمن الرحيم

جمال مع اخوند

قال وحيد زمانه تغمده الله بغفرانه مدحت اللؤلؤ
على صفائها وهذا القيد وان اشتهر في العبارات وتحقق
في اكثر الكتب الا انه في هذه النسخة من الاضافات فلو
بنى الكلام على تركه انتظم الكلام وارتبطت الاقوال
بعضها ببعض وان تحقق وجعل على بمعنى الباء وهذا هو
الظ فالامر كذلك والا فلا يخ عن خدشة ما وتحرير
الاحتمالات انه تارة يبنى الكلام على الترادف بينهما اما
بالتعميم فيهما او بالتخصيص فيهما واخرى بتعميم المدح
بجعله متعلقا بالفاعل المختار وغيره وتخصيص الحمد
بجعله بالفاعل المختار سواء كان ذلك وهذا من حيث
مدخول الباء او من حيث مدخول على فاحد هذه
الاحتمالات وهو التعميم فيهما لم يذهب اليه احد والباقي

صار من المذاهب ثم التعميم في المدح والتخصيص في الحمد
يتصور بان يكون باعتبار متعلق الباء ويتصور بان يكون
باعتبار متعلق على هذا الاخير قد صرح به في القول الاخير
الاول انما يتضح صريحا اذا كان على صفائها بمعنى بصفائها وان كان
يلزم ضمنا ان لو كان على محمولا على الحقيقة وهذان انما يكونان
اذا لم يكن مثال اللؤلؤ مصنوعا واما اذا كان مصنوعا فتعميم
المدح لم يتضح من الاستعمال مطلقا بل الظاهر بقاء المدح
كالحمد ايضا على التخصيص بالفاعل المختار وقد يقال انه لو سلم
ورود الاستعمال المذكور وهو قولهم مدحت اللؤلؤ على
صفائها دون حمدتها فانه انما يستفاد التعميم في المدح و
التخصيص في الحمد واما انه يكون هذا وذاك في مدخول الباء
كما هو المتبادر اولا او في مدخول على كما هو المذكور اخرا
فلا هذا ما ذكره بعض من اجلة الاصحاب قوله واحتمال التجوز

جمال مع اخونه

وعرضا ذاتيا لنوع العرض الذاتي وربما يكون موضوع المسألة
موضوع العلم مع العرض الذاتي ونوع موضوع العلم مع العرض
الذاتي ونوع موضوع العلم مع عرضه الذاتي وعرضا ذاتيا لعرض
ذاتي معه ذلك العرض الذاتي كما يقال هل الجسم المتحرك يجتمع فيه
اقتضاء قسري وطبع معا وهل الحيوان المتحرك يخلو عن ارادة وهل
الحيوان المريد يتخلف حركته عن ارادة التحريك وهل بطوء الحركة
بتخلل السكون بينه والحاصل ان المدار على ان لا يكون البحث خارجا
عن موضوع العلم واعراضه الذاتية المنسوبة اليه قوله وقد نص
الشيخ الخ لا خلاف في ان ما يعرض للشيء لامر اخص عرض غريب

میرزاهد

میرزاهد

لموضوع العلم لا ينسب الى الموضوع ولا يبحث عنه فى العلم كالاعراض الذاتية فى تعريف الموضوعات هى الاحوال المنسوبة وذكرها بعد هالبيان واما العوارض الذاتية فى تعريف المسائل فكان المراد منها العوارض الذاتية الشاملة لافراد الموضوع المعروض على الاطلاق فان العارض الذاتى منه ما يشتمل افراد الموضوع على الاطلاق كالتحيز للجسم ومنه ما يشتملها على التقابل كالزوجية للعدد وقال بهمنيار فى التحصيل لو كانت الاعراض الغريبة يبحث عنها فى العلوم لكان يدخل كل علم فى كل علم وصار النظر ليس فى موضوع مخصوص فكان العلم الجزئى علما كليا

ميرزاهد

ولما كانت العلوم متباينة قوله او مبنى على الفرق الخ حاصله ان

اذ تباين العلوم بتباين الموضوعات وتباينهما انما هو بتباين العوارض فاذا كانت العوارض متحدة فلا تباين بينهما ۱۲

موضوع العلم كما يكون عين موضوع المسئلة وغيره كذا محمول

كما فى قولك الجسم متحيز ۱۲ كما فى قولهم الحيوان متحرك بالارادة

العلم يكون عين محمول المسألة وغيره كقولهم كل جسم فله حيز

طبعى وكل فلك لا يقبل الخرق فهذا على تقدير الغيرية مفهوم

موضوع المسألة نوع لموضوع العلم وكذا المحمول ۱۲

مردد بين محمولات المسائل المتقابلة اى امر دائر بينها فعلى

قدم تفصيله فتذكره ۱۲

كل تقدير العرض الذاتى لموضوع العلم والمبحوث عنه فى

ايراد اول ۱۲

الحقيقة هو محمول العلم وانت تعلم ان المفهوم المردد بين امتناع

ايراد مشتمل على ايرادين ۱۲ الذى فى الفلك ۱۲

الخرق ومقابله مثلا من الاحوال الاعتبارية وما يبحث عنه

دعوى الضرورة غير مقبولة عند الخصم ۱۲

على ما يحكم به الضرورة احوال حقيقية وايضا يلزم ح ان لا يكون

ايراد ثان ۱۲

قوله ان لا يكون الخ يعنى ان محمولات المسائل ح اعراض غريبة لموضوع العلم لا تكون مقصودة

فيه ان دعوى الضرورة لا يسلم المناظر ١٢

محمولات المسائل مقصودة بالذات والضرورة تشهد بخلافه

فانه الاستدلال التي هي ليست اعراضا ذاتية لموضوع العلم كان محمولا لمفهوم المردد ١٢

قال الشيخ في برهان الشفاء الاعراض الغريبة لا تجعل مطلوبات

تائيد لان محمولات المسائل مقصودة بالذات ١٢ / محمولات

في مسائل الصنائع البرهانية وتحقيق المرام ان المعتبر في

اي العلوم الحكمية ١٢ — دفع للاشكال المسطور ١٢

موضوع العلم نفس الطبيعة من حيث هي هي لا من حيث

بيان لقوله من حيث هي هي ١٢

الخصوص ولا من حيث العموم فما يلحقها من حيث العموم

مبتدا ١٢ — اي الطبيعة ١٢

والخصوص فهو عرض ذاتي لها من حيث هي وان كان عرضا

خبر ١٢ — كلمة ان وصلية ١٢

غريبا من حيث العموم او الخصوص مثلا موضوع العلم

في الثاني ١٢ — في الاول ١٢

الطبعي هو الجسم من حيث هو لا من حيث العموم او الخصوص

الذي يبحث فيه عن احوال الجسم الطبعي ١٢ — المراد به الوضع اي الاشارة الحسية وقد مر وجهه ١٢

فما يلحقه من حيث العموم كالتحيز او من حيث الخصوص كالقوة

الجسم بلحاظ العموم ١٢

اللامسة اعراض ذاتية لطبيعته من حيث هي وان كانت اعراضا

العارضة للحيوان الذي هو نوع للجسم ١٢ — وصلية ١٢

قوله وتحقيق المرام ... حيث هي لا الطبيعة من حيث ... العموم اي من حيث انها متناولة لكل فرد ولا من حيث الخصوص اي من حيث انها موجودة في البعض ...

(بقيه در صفحه ۲۴۵)

العوارض
م الجهة صارت اعراضا ذاتية للمطلقة
لاهي اخص اعراضا ذاتية هذه المرتبة فصارت ذاتية
واما ثالثا فلانا سلمنا ان هذه المرتبة والعارض
على المخلوطة لكنها اعم التية والعارض له من جهة
عرض بالذات للاخص عارض له من جهة
تخصيصه بهذه الخصوصية فلا يلزم منه
العروض بالذات للاعم وان اخذ في هذا النحو
لم يكن عرضا ذاتيا له فان قلت هذه
المرتبة ليست واحدة وكل الكثير انما يكتفى بالكثير
المخلوطة وتتوحد بتوحد المطلقة اذا اخذ المرتبة
من حيث الاطلاق والعموم وهذه المرتبة
هي بعينها الامور الكثيرة وبعينها الامر
الواحد فما يعرض للامور الكثيرة يعرض لها
بالذات لا لانها هو وما يعرض الواحد
يعرض

بقية صفحة ٢٢٣
م مالم يبينه برهانه ولم يوجد
وجه من الوجوه والذي لزم من بيانه مطلق
ان معناه مركبا تقييديا هو الشيء الملحوظ بلحاظ مغاير للاعتبار
الكلي يلزم منه ان يكون له مصداق واطلاق الحاظ وتقييده
الثلثة المشهورة كيف بل مصداق هذا المعنى
لا بغيره الملحوظ على ما هو عليه بل يصدق عليها
الا المطلقة والمخلوطة والمجردة ايضا يصدق عليها
باعتبار انها ملحوظات بلحاظات بحاظ مطلق ثم انه لو كان
هذه المرتبة المغايرة للمراتب الثلثة متحققة
لزم ان تعقل قضية سوى المحصورة او
الشخصية والطبيعية والمهملة
موضوعها هذه
المرتبة

ولم تعقل بعد وان في هذه
اما الذي قال ان في اجتماع النقيضين كما
المرتبة ايهام اجتماع النقيضين فمسموع منه
ان المطلقة ايهام ارتفاع النقيضين فيها
وهوس من هوساته فان ايهام اجتماع النقيضين
في المطلقة ايضا كما ان ايهام ارتفاع النقيضين
وبيان ذلك ان المطلقة ليست في حد ذاتها الا ذاتها
في ذاتيا تها لان الشيء عبارة عنها فلا يكون في مرتبته
الشيء التي فيها هو هو الا ما الشيء منها امثال اثبات شيء
فاذا فصل الحكاية عنها لتصحيح حكاية بايجاب
من العارض في سلب ثبوتيه او سلبية بل انما
يصلح في سلب جميع العوارض في
فاذا قيل الانسان في
حد نفسه

بعضها ثبوت شيء
كانت وفي بكر ليس بكاتب فاذا اريد الحكاية
عن هذا النحو من العروض و
الموجود قبل الانسان
منحصر
المجموعة الاعيان بوجود في كل وجود لها عوارض في ذيل
كالاخرى محصلة وهما اثنا فثان الطلقة
في الواقع الا انهما موجبتان احدهما معدولة
كانت وقولنا هو في حد نفسه كاتب منتا فثان
يتوهم مراد وقولنا الانسان من حيث هو في حد نفسه
فيهما الوجه فيها ايهام ارتفاع النقيضين لانه
منهما يرجع الى انه ليس شيء منهما ذاتيا
لانه في هذه المرتبة ليس بكاتب
كانت او لا كانت كاتب
صادق

حيث عرض له الكتابة من حيث
هو عرض وقيل هو من عرض له من
صدق صدق فانه عرض لبعض
ولم يعرض له الكتابة في بعض الوجودات وفي بعضها
لم يعرض فيها اجتماع ايهام اجتماع النقيضين
واليه اجتماع النقيضين اذا العملتان الاتيان
كما بين في المنطق واما ثانيا فلان ما ذكره
لا يتوقف على عنايته هذه المرتبة لان ما ذكره
ما يكون المطلقة ايضا لانها نفس الطلقة في
الخصوصيات لانها نفس المطلقة في الموجودات
الخصوص ضمنا لا انها غير حقيقة المطلقة
عارض الاخص عارض لها
لانها نفس من هذه
الجهة

المرتبة
الامور الكثيرة وبعينها الامر
الاعراض لانها هو وما يعرض الواحد
للذات لا لانها بالذات فالعوارض
يعرض ما يعرض لها بالذات فالعوارض هي اعراض
للاخص كما ثبت ان الواحدة والكثيرة
ذاتية قلت ان اراد نفي الوحدة مطلقا فمسلم
نفي الوحدة فان الاسر العارض لا عن غيب العميمية
لكن لا ينفع فان هذه العارض لهم عرض غريب
لا يصلح لعروض ما هذا شانه فهو مطلقا فلا
خصوصية وما هذه الوحدة والكثرة مطلقا هو فكان
لم وان اراد نفي الوحدة نوع ما هو فقط ما هذا
باطل لان هذه المرتبة شيء هو وان لم يكن
ما عداه فهذا النوع وحدة وان لم يكن
المرتبة لا شيء محض ثم انا سلمنا ان هذا الكلام
المرتبة ليست واحدة نوعا كثيرة اصلا لكن
هذه المرتبة لا تصلح لعروض هذه العوارض
الا بعد تخصيصها بخصوص نوع وتوحدها
بالوحدة وما يعرض بعد التخصيص

فهو عرض غريب ثم انه
لو قيل ان الموضوع ما يصدق عليه
هذا المركب التقييدي من المطلقة والمقيد
ولا شك ان الفاعلة نفس الاخص فالبحث
عنه بحث عن الموضوع لكان له وجه واما
رابعا فلان ما ذكره لو سلم فانما يجري فيما
الموضوع ذاتي له كنوع موضوع الصناعة
واما ما الموضوع عرضي له كانواع العارض
الذاتية فلا يجري فيه لان هذه المرتبة ليست
نفسها بل محققة معها بالعرض نحو ادخل
ليست عارضة لها بالذات فانقلت اذا اعتبر
الاعم من حيث انه نفس طبيعة الاخص
لا اتحاده معه بالعرض كان العارض للاخص
عارضا له بالذات وان لم يكن عارضا بالذات
اذا اعتبر الخاص من جهة الخصوص قلت
الاعم اذا كان متحدا بالعرض فباعتبار هذا
الاعتبار لا يكون نفسه الا بالعرض فكيف يكون
عارضه عارضة بالذات وهل هذا الا تناقض
ولا تخلص عنه الا بان يقال ان انواع الاعراض
مساوية لانواع الموضوع فعوارض انواع
الاعراض عارضة لانواع الموضوع بواسطة
المساوي فهي عراض ذاتية لها وانواع الموضوع
متحدة معه فهي عراض ذاتية له لوجه تامل وجهه
فتامل واما ثانيا فلما سلمنا ان الاعراض الاخص
بواسطة الاخص اعراض ذاتية فبأي اعتبار
وقعت محمولة في المسائل اما باعتبار انها
اعراض ذاتية للموضوع فيلزم ان يحمل
موضوع المسئلة نفس موضوع العلم
ذاتية او لاصلح الاول ان يحمل على
اعم العوارض

اعراض
ذاتية له محمولة لها
اخرى وبعبارة اخرى انه اذا حمل
المحمولات في المسائل عوارض ذاتية للاخص
الموضوع من حيث انها اعراض ذاتية له فقد
تعلق القصد اولا وبالذات بمعرفة حال
الموضوع فلم يكن حال موضوعات المسائل
المسائل مطلوبة فلم يكن المسائل مقصودة
والوجه ان يكتب كما اورد على الفارق بين
محمول العلم ومحمول المسئلة واما باعتبار انها
اعراض ذاتية لموضوعات المسائل من جهة
الخصوص وهي بهذا الاعتبار اعراض غريبة
لموضوع العلم فقد لزم البحث عن العوارض
الغريبة لموضوع الصناعة فلزم الغريبة عنه
المغتفل للعلم انه اورد البعض على تحقيق الجواب
بوجه آخر هو انه لو صح هذا لزم صحة العلوم الجزئية
في العلم الكلي لان موضوع العلم الكلي
من موضوعات العلوم الجزئية
العوارض الثابتة في العلوم

من عوارض الاعم
الجزئية وعوارض
الاخص عند الانفس نفس عوارض الاعم فيلزم ان يكون
من جهة ان الذاتية الجزئية عينها في العلوم
الاعراض الذاتية لموضوع العلم الكلي ايضا مسائلها
اعراضا ذاتية في العلم الكلي انت لا تقبله
الجزئية في العلم ان الاعراض الجزئية في الكلي
ان غاية ما لزم ان الاعراض لموضوع العلم
الجزئية اعراض ذاتية لموضوع العلم الجزئية في العلم
لكن لا يلزم منه دخول العلوم الجزئية في العلم
الكلي لان العلية التي فيها نظر الباحث مختلفة
العلم الكلي يبحث فيه عما يعرض له من حيث
في العلم وفي العلوم الجزئية عن العلمي
الوجود لا يعرض لموضوع لكن ... داخلة
الاعراض الذاتية لموضوع العلم
اخرى فالاعراض من حيثية ذاتية لا بين العلم
اذا بحث فيها من الحاصل الكلية باعتبار وجهة
في العلم الكلي والعلوم الجزئية باعتبار اعراض
البحث وان كانت عينها
في العلوم

[illegible]

م قوله لا اتحاد ان انما يعرض للاعم عارض للاخص بالذات وان كان غير مختص فيلزم ان لا يكون عرضا ذاتيا له فقط فافهم ١٢ مجد العلوم رحمة الله تعالى عليه

غريبة لطبيعته العامة او الخاصة فالعارض لامر اخص ان
اعتبر اتحاده ذلك الاخص مع المعروض ولو بالعرض فهو من
الاعراض الذاتية وان اعتبر خصوصيته والاحوال العارضة له
من حيث الخصوصية فهو من الاعراض الغريبة وهذا لا يجري
في العارض لامر اعم فان الاعم بوحدته المبهمة متحد مع الاخص
بالذات او بالعرض والاخص ليس كذلك فتامل جدا

ميرزاهد

بحلوٰ

اویقال ان موضوع العلم هو حقیقة الجسم الطبعی من حیث

ای فی علم الطبعی ۱۲

انها ساریة فی الافراد جمیعها او بعضها فیبحث فی العلم عما

ای موجودة ۱۲

هو عرض ذاتی لموضوعه بهذه الحیثیة فبعض اعراضه

الذاتیة یلحقه من حیث هو سار فی جمیع الافراد کالحیز

ای الموضوع ۱۲ — فالاعراض الذاتیة متنوع علی قسمین ۱۲

الطبعی والشکل الطبعی وبعضها یلحقه من حیث هو سار

ای المعروض ۱۲

قوله او یقال ان موضوع العلم جواب الاشکال الثانی کان الشر فی حملہ ذوقہ

میرزاهد

میر زاهد

في بعض الافراد كقوة اللمس وامتناع الخرق فالظن انه عارض لامر
اخص هو ليس عارضا لامر اخص هذا ما حصل لي في هذا المقام ومن
الله الفضل والانعام قوله فان قلت لا حاجة الى ذلك الخ مبني
السوال على توهم ان الاشكال في العارض الاخص وحاصل الجواب
ان الاشكال انما هو في العارض لامر اخص فان ما يلحق الشيء بعد
تخصيصه نوعا ليس عرضا ذاتيا لذلك الشيء على ما صرح به الشيخ وغيره
وقد عرفت ان المعتبر في موضوع العلم نفسه من حيث هو
لا من حيث الاطلاق ولا من حيث الخصوص فما يلحق الشيء
بعد التنوع وان لم يكن عرضا ذاتيا لذلك الشيء من حيث الاطلاق
لكنه ربما يكون عرضا ذاتيا من حيث هو وان المعتبر في موضوع
العلم حقيقته من حيث انها سارية في الافراد كلا
او بعضا وما يلحق الشيء بعد التنوع ربما يكون عرضا ذاتيا
لا من هذه الحيثية قوله ان المستقيم والمنحني الخ

ميرزاهد

وذلك لان اختلاف اللوازم يستلزم اختلاف الملزومات

اى كون المستقيم والمنحنى مختلفين بالنوع ١٢

فالمستقيم نوع واحد والمنحنى انواع مختلفة باختلاف الانحاء

لعدم الاختلاف فى الاستقامة فتامل ١٢ قاضى — كالدوائر ١٢

كالزوج والفرد باختلاف الزوجية والفردية قوله بل انما اخرج

لا اضراب عما مر ١٢

عن القسم المختص على الاطلاق الخ اى عن القسم الذى له

بيان معنى قوله عن القسم المختص وتسديد لما فى المنهية ١٢ — على الانفراد ١٢ — كموضوع العلم ١٢

خصوصية واختصاص بالمعروض على الاطلاق كالامر المقابل

المرام ان للعرض الاولى ثلثة معان — الانفراد ١٢

قوله القسمة المستوفات الاولية الخ العرض الاولى يطلق

عـه فيه اشارة الى ان الخاصة هى الخاصة الشاملة وغير الشاملة فى الحقيقة

اى فى قول الشارح ١٢

خاصة للاخص كما ان اللازم الاعم فى الحقيقة لازم للاعم ١٢ منه

فيه ما فى حاشية بحر العلوم

لعروض العارض لا يحتاج الى تخصيصه نوعا وغير الشاملة يحتاج فى العروض الى تخصيصه نوعا فهى عارضة حقيقة للاخص وبعد يبقى فى الكلام كلام فتامل ١٢ مولانا محمد ولى رحمة الله تعالى عليه

لم يكونا عرضين ذاتيين له ايضا لان انتفاء الاعم يستلزم انتفاء الاخص ١٢ غلام قوله قال الشيخ الخ فيه

على العرض الذاتي وعلى ما يلحق الشئ لذاته وعلى ما يلحق الشئ لامر

اعم والاستشهاد انما يتم اذا كان الاول قال الشيخ الاولية

المعنى الثاني اخص من العرض الذاتي ونفي الاخص لا يستلزم نفي الاعم والمعنى

الثالث اعم منه ومن المعنى الثاني ونفي الاعم وان يستلزم نفي الاخص لكنه ليس

بمراد هٰهنا والا لا يكون الحركة والسكون ونحوها اعراضا ذاتية ١٢ **منه**

مع ان خلاف ذلك واقع ١٢

ميرزاهد

میرزاهد

فی هذا الموضع هو ان لایکون الشیٔ محمولا علی الاعم الذی قیل انه

له اولا قوله واما بعوارض لاتکون اولیة للجنس ای اذا اعتبر

ذلک الجنس لا بشرط شیٔ فانه اذا اعتبر نفسه من حیث هو لا

بشرط شیٔ ولا لا بشرط شیٔ تکون العوارض اولیة ایضا فالفرق

بین العوارض بحسب القسمة الاولیة والعوارض بحسب القسمة

الثانیة بالاولیة واللااولیة انما هو اذا اعتبر الجنس لا بشرط

شیٔ وقد وضع الشیخ ههنا قانونا وقال القانون ان نمتحن

وناخذ طبیعة الجنس مخصوصة مثل عدد ما وجسم ما فان

امکن ان یکون ذلک صالحا لان یعرض له الامران فی حالتین

فعروضهما اولى وعند هذا الامتحان يكون جسم ما يصلح لان يتحرك ويسكن ولا نجد عدة اما يصلح ان يكون زوجًا او فردًا فان طبيعة الجسم كافية لان نتصورها وقد عرض لها امران قبل ان يلتفت الى لحوق فصل به وليس طبيعة العدد كافية فى ان نتصورها وقد عرض له واحد من الامرين ما لم ينضم اليها فصل قوله تصريح بان عد الشامل اى عد الشامل على سبيل التقابل مطلقا سواء كان من قبيل الحركة والسكون او الزوجية والفردية من الاعراض الذاتية مسامحة وفيه انه لو سلم ان المراد بالاولى مطلق العرض الذاتى فلا نسلم ان ههنا مسامحة لما عرفت ان الزوجية والفردية مثلا عرضان ذاتيان للعدد باعتبار وعرضان غير ذاتيين له

میرزاهد

قوله ١ سواء كان من قبيل الحركة والسكون فيما من قبيل ... فانه صرح فيما اوليان للجنس ... الحركة والسكون انهما عند هذه العوارض ... على سبيل التقابل ...

قوله ٢ من الاعراض الشامل بالتقابل ... المراد من الزوجية والفردية اشارة الى انا لا نسلم ان ... العرض الذاتى ... على سبيل نفى ... لا يستلزم ...

... ما لم يصر بالفصل او ما هى عارضة للنوع اولا وبالذات وللجنس لاجل عروضها للنوع بالعرض وهذا كما يدل على نفى كونها اولية بالمعنى الاخص يدل على نفى كونها اعراضا ذاتية وقد عرفت ان مقصود الشيخ قدس سره ان عد هذه العوارض من الاعراض الذاتية مسامحة وقد لزم من كلامه فافهم

قوله ٣ فلا نسلم ان ههنا مسامحة الخ يعنى لا وجه للمسامحة فان هذه العوارض من جهة عوارض ذاتية للجنس وهى بهذا الاعتبار ... ومن جهة عوارض غريبة ... فى تلك الجهة ...

مولانا محمد عبد العلى بحر العلوم رحمه الله تعالى عليه

مشترك اقول واحتمال الاشتراك مجوز وتجويز الاشتراك
محتمل قوله وللمناقشة فيه الخ فانه يجوز ان يكون من قبيل
ما رميت اذ رميت بمعنى ان الدلالة على ما يوصل الى
المط وان ظهرت منك ظاهرا الا انها صادرة من الله تعالى
حقيقة وهذا اما افاده قده فى الحاشية وقائله اهل السنة
والجماعة وفيه تامل لان قوله تعالى من احببت يقتضى
ظاهرا تخصيص الهداية بالبعض وهم الاحباء مع ان الهداية
بمعنى التبليغ والارشاد والدلالة على ما يوصل الى المط عامة
شاملة لجميع الامة وان صح انه عليه السلام احب جميع الامة
لكن اللفظ يقتضى نوع تخصيص وهو منتف فى الهداية العامة
التى يق انما فعلها النبى عليه السلام بتمكين الله تعالى واقداره
عليها فكانه لذلك قال فتامل قوله يتعدى بنفسها
اى الى المفعول الثانى مثل اهدنا الصراط المستقيم ويهدى للتى
هى اقوم وانك لتهدى من تشاء الى صراط مستقيم قوله
وعلى الثانيين الخ وفيه نظر لان قوله تعالى انك
لا تهدى من احببت ولكن الله يهدى من يشاء الى صراط
مستقيم الهداية الواقعة فيه فى الموضعين بمعنى احد وهو

جمال مع اخوند

اخوند جمال صاحب رحمة الله تعالى عليه

الايصال لا الاراءة بدليل التخصيص فى من احببت وفى من
يشاء على ان التخصيص فى الاول يقتضى التخصيص فى الثانى
ايضاً واستعمال الثانى بالى مع انه قد تحقق انها ليست بمعنى
الاراءة بل بمعنى الايصال وكلام حاشية الكشاف منتقض بالاية
الكريمة وهذه عبارة حاشية الكشاف قال سيجئ من كلامه
ما يدل على الفرق من جهة المعنى بين المتعدى بنفسه
والمتعدى بالحرف وبالجملة لا كلام فى مجئ هديته الطريق
وهديته للطريق والى الطريق وقد يفرق بينهما بان المعنى
الاول الاذهاب الى المقصود والايصال ولهذا يسند الى الله
تعالى خاصة ومعنى الثانى الدلالة واراءة الطريق فيسند
الى النبى صلى الله عليه وسلم مثل انك لتهدى الى صراط مستقيم
والى القران مثل ان هذا القران يهدى للتى هى اقوم انتهى كلامه
قوله التوفيق جعل الاسباب الخ هذا وان كان بحسب ظ
اللفظ شاملاً لجميع المسببات من الخير والشر الا ان العرف
والشرع لا يستعمله الا فى الخير كما ذكره الش بقوله ثم خص
بالخير قوله لامتناع تقدم الخ فان لنا اذا كان متعلقاً
بالرفيق فالرفيق لكونه المضاف اليه فى حيز خير وهو المضاف

جمال معراخوند

المرتبة الاجزاء وتقدم الجزء الاخير منها عليها ممتنع وارجاع ما ذكره المحشى الى ما ذكرنا مستبعد جدا ١٢ مولانا اخوند شيخ البخارى رحمة الله تعالى عليه

كان فى حيز المضاف فكما ان المضاف اليه فى حيز المضاف كذلك
ما يتعلق به ايضا فى حيزه فكان لنا ايضا واقعا فى حيزه وتقدم ما فى
حيزه عليه غير مجوز هذا هو الدليل الاول والدليل الثانى هو ما اشار
اليه بقوله ولان المعمول لا يقع الاحيث الخ يعنى ان لنا ههنا وقع مقدما
على المضاف فلو كان هو معمولا للمضاف اليه يصح وقوعه ههنا مقدما
على المضاف وهو غير جايز وفى بعض النسخ هكذا لامتناع تقدم ما فى
حيز المضاف اليه عليه اى على المضاف لان المعمول الخ بذكر كلمة اليه
وعدم الواو وهذا ظاهر لاغبار عليه والتفصيل ان النسخ باعتبار وجدان
كلمة اليه وفقدانها مختلفة وبحسب وجدان الواو وفقدانه ايضا مختلفة
فالمحتملات ههنا اربعة اثنان منها هو وجدان كلمة اليه مع وجدان
الواو وبدونه وكلاهما صحيح وبدون الواو اظهر ومع فقدان كلمة اليه
فان كان مع وجدان الواو فهذا له وجه واما بدونه ففيه تامل بل غير
موجه لان الدليل لا يفيد دعوى الكلية لان ما فى حيز المضاف لا يلزم
ان يكون معمولا للمضاف بطريق الكلية بل قد يكون معمولا للمضاف اليه
كما فى ما نحن فيه قوله فى تركيبك الخ لانه حينئذ يكون معناه جعل لنا دلا
دخل لنا بالرفيق ولا بالتوفيق فجاز ان يكون التوفيق خير رفيق لنا
وجاز ان يكون لغيرنا فيفوت المعنى المقصود ولبعض الافاضل ههنا
مناقشة مستندة بمثل ما ورد فى قوله تعالى وجعل لكم الارض
فراشا والسماء بناء الى غير ذلك ولا يخفى ان الفرش والفراش

جمال معراخوند

اما مصدر واما مشتمل على المعنى المصدرى هو البسط والانبساط كما يستفاد من الصحاح والبناء لا شك فى كونه مصدرا فجاز تعلق الظرف بها فاندفعت المناقشة **قوله** واكثرها للاصول جمعا اى اكثر الكتب للاصول هو متعلق بمحذوف تفسيره المذكور هو قوله جمعا لان معمول المصدر لا تتقدم عليه والحق جواز ذلك فى الظرف لانه مما يتوسع فيه اذ يكفيه رائحة من الفعل هذا ما قاله فى شرح التلخيص **قوله** اسم للحاصل بالمصدر اى الاثر المترتب عليه **قوله** ولا يليق تعلقه اه فان اقتداءنا به انما يليق بنا لا ان اقتداءنا به يليق به فالاقتداء لائق بنا لا به وههنا سهو كانه وقع من قلم الناسخ وهو قوله به متعلق بالاهتداء وفى النسخة الصحيحة الموافقة للمتن متعلق بالاقتداء **قوله** ويحتمل الاستقرار اعلم ان المستقر من الظرف ما يكون متعلقه مقدرا عاما وما لا يكون كذلك فهو لغو سواء كان متعلقه مذكورا او مقدرا خاصا وهذا هو المشهور والحق كما صرح به السيد الشريف فى حاشية الكشاف ان الظرف المستقر ما حذف عامله سواء كان خاصا كقولهم زيد من العلماء اى معدود منهم او عاما كقولهم زيد فى الدار اى حاصل او كائن فيه واللغو ما ذكر عامله كذا فظهر منه ان ما ذكروا اولا فى تحقيق الظرف المستقر ليس على ما ينبغى لان المثال الاول مع كونه ظرفا مستقرا البتة يخرج منه وكذا هذا المثال الواقع فى كلام المصنف فان الباء ههنا متعلق بالتلبس وقد صرح بذلك فى الحاشية حيث قال فالباء للملابسة اى هذا الحكم متلبس بالتحقيق كما يدل كلمة من فى المثال الاول متعلق بالمعدود وكل منهما مستقر مع عدم التعلق بالفعل العام وامثال ذلك كثيرة وانما ذكروا الفعل العام للظرف المستقر لانه لو لم يوجد فعل خاص يناسبه فهذا هو المتحقق فى جميع المواد فاعتبروا ذلك تيسيرا للامر وتحصيلا لما هو متحقق دائما واما بحسب خصوصية المواد فلو حصل فعل خاص ويكون هو لائقا بالمقام فهو المعتبر لاجل التعلق والفعل العام غير منظور اليه وان كان حاصلا هناك ايضا **قوله** اشارة الى المرتب اه المراد به الاشارة العقلية وظاهر ان الاشارة الى المرتب الحاضر فى الذهن لا يكون الا كذلك وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره على جميع الاحتمالات **قوله** اذ لا حضور للالفاظ ولا لمعانيها اما المعانى فانما هى صور عقلية ليست هى الا موجودات ذهنية واما الالفاظ فهى وان كانت موجودات خارجية الا انها ليست قارة بل هى غير مجتمعة الاجزاء فى الوجود فلا يصلح شئ منهما للاشارة الحسية اذ لا حضور للالفاظ مجتمعا ولا لمعانيها مطلقا فى الخارج **قوله** دون الالفاظ اذ لا حضور مجتمعا

لشئ من هذه الاحتمالات الستة فى الخارج وان كان بعض
منها موجودًا فى الخارج فهو الالفاظ الصرفة بدون الاجتماع واما النقوش
الكتاب فلا اجتماع لها فى الوجود العينى ويستقيم ظ الاشارة الحسية الى عين
النقوش الموجودة المرتبة المجتمعة اللهم الا اذا لوحظ النظر الذى يذكره
الآن **قوله** تسمية للمعبر الذى هو نقوش الكتاب باسم المعبر عنه الذى
هو الكلام المركب من الالفاظ والعبارات وفى بعض النسخ تسمية المعرب
باسم المعرب عنه **قوله** لا حضور لهذا الكل اه هذا بناء على قول من لا
يقول بوجود الطبائع فى الخارج ومنهم المص ظ واما على قول من قال به
فان اريد باللاحضور هو الانعدام فليس كذلك وان اريد به عدم
الاحساس به فهذا وان ذهب اليه الشيخ وصرح به فى الاشارات
لما سيجئ تفصيله ففيه تامل كما سيجئ و
بعد ان يتقرر ان الطبائع لا احساس لها فظ ان هذه الاشارة لما كانت
الى نوع النقوش لا يكون اشارة حسية فيكون الاشارة الى المرتب
الحاضر فى الذهن اشارة عقلية على ما اختاره اولا فهذا هو فذلكة الكلام
والتلخيص **قوله** على جميع التقديرات اه اى من الاحتمالات السبعة
قوله من اعلام الاجناس وهى الموضوعة للمهية من حيث هى هى بيان
ذلك ان من المعلومات لمن يميل القصد الى تسمية شخص معين بالاسم
المخصوص حتى لا يصح اطلاقه وضعًا على امثاله وهذا ظ وان اطلاق
الاسم على الواحد من الكثير من تلك الخصوصيات واقع من غير تفرقة
فليس مسماه واحدا منها لا بعينه ايض فتعين ان يكون المسمى هو الطبيعة
من حيث هى ضرورة انحصار الاحتمالات فى الثلث فيكون من اعلام

جمال معا اخوند

الاجناس الموضوعة للمهية من حيث هي لا من الاعلام الشخصية الموضوعة للمهيات المعينة ولا من الاسماء الاجناس الموضوعة للفرد المنتشر وقد يوجد في بعض النسخ مدل اعلام الاجناس اسماء الاجناس وهو على تقدير صحته انما يستقيم على ما ذهب اليه المحققون من ان اسم الجنس موضوع للطبيعة من حيث هي والفرق بينه وبين علم الجنس ح ان علم الجنس موضوع للطبيعة بشرط الوحدة الذهنية والتعين العقلي كما يقتضيه اطلاق لفظ العلم لكن هذا لا يوافق ما تشبث به الاستاذ في حواشيه على التجريد ونقله عن ابن الحاجب وهو مذهب جمهور النحاة من ان الموضوع للحقيقة من حيث هي هو علم الجنس وان اسم الجنس انما وضع للفرد المنتشر هذا وفي المقام بعد نظر ووجه النظر انه لم لا يجوز ان يكون اسامي الكتب من اسماء الاجناس الموضوعة للفرد المنتشر مثل رجل وعلم فكما ان اسمي رجل وعلم مع التنوين لا يطلقان على المتعدد كذلك اسمي مفتاح وايضاح معه ايضا لا يطلقان عليه وكما ان اسمي المفتاح والايضاح بلا تنوين يطلقان على المتعدد كذلك اسمي رجل وعلم بدونه يطلقان عليه **قوله** من اعلام الاجناس لا من اعلام الشخصية **قوله** والثاني كما ترى وفي بعض النسخ والثاني انسب كما ترى وليس هذا انسب كما ترى والنسخة المصححة والثاني كما ترى والمقصود ان الانسب بالمقام توصيف الكتاب وتحسينه لا تحسين التصنيف وتوصيفه مع ان النسخة الثانية خالية عن الاشارة الى التسمية المطلوبة واتضح منه توجيه الاول كما لا يخفى **قوله** واستعارة نقول هذا ما قاله السيد الشريف في توجيه كلام المفتاح حيث قال القسم الثالث في علم المعاني والبيان قال في شرحه القسم الثالث هو هذه العبارات والالفاظ المخصوصة اي هذه العبارات والالفاظ في بيان معلوماتهما وما هو تتمة لهما من الحدين والغرض فيكون

بیان مدلولات الالفاظ ظرفاً لها وهذا توسیع شائع حتی یقال
هذه الآیة فی تحریم الخمر وتلک القصیدة فی مدح فلان ای
فی بیانهما ولا ینافیه ما اشتهر ایضاً من کون الالفاظ اوعیة
وقوالب لا نفس المعانی لکونها ماخوذة ومستفادة منها قوله
ای هذا مقرب فقد عطف التقریب علی التهذیب قوله غایة تقریب
المراد بالتقریب معناه اللغوی لا الاصطلاحی قوله والمعنی هذا غا
اه فالمعنی علی الاول ان هذا الکتاب مهذَّب علی صیغة اسم المفعول
ومقرب علی صیغة اسم الفاعل فی الغایة وعلی الثانی هذا الکتاب
مهذب فی الغایة فی التحریر وفی التقریب ثم الظ علی الاول علی حمل
التقریب علی المعنی اللغوی وعلی الثانی قد حمله الاستاذ علی المعنی
الاصطلاحی والحمل ههنا علی المعنی اللغوی ایض محتمل قوله وتعلق
الخ اما باعتبار اللفظ فللواسطة واما باعتبار المعنی فلانه کان
معناه تقریب المرام من تقریر عقائد الاسلام فیکون المرام
شیئاً وتقریر عقائد الاسلام شیئاً آخر والظ انه لیس کذلک

جمال معاخوند

بل المرام هو نفس تقرير عقائد الاسلام قوله الاضافة بيانية بمعنى اللامية او للملابسة من حيث المغايرة وصح تقدير الحروف الثلثة اللام وكلمتا من وفى قوله او مجاز الحذف على ما ذكره المفسرون فى قوله تعالى واسئل القرية اى اهلها على كلا الوجهين والاولى فى العبارة ان يقول ويمكن ان يراد اهل الاسلام لا ان يراد بالاسلام اهله لان هذا المخصوص بالمجاز المرسل قوله بمعنى اسم الفاعل اى جعلته للمتعلم مبصرا حين التعليم والافهام قوله تذكرة اى جعلته مذكرا لمن اراده قوله اى تفهيما لغيره هذا التفسير لئلا يغلط الافهام بالكسر بالافهام بالفتح فكانه اراد ان يقول لتعيين كلمة بالكسر فجعل هذا مقامه قوله سى بمعنى المثل اعلم ان سى مثل مثل وزنا ومعنى اصله سوى او سيو وكلا فى لا سيما لنفى الجنس وسى اسمها قوله وما زائدة كما فى قوله تعالى ايما الاجلين قضيت وفى قوله غضبت من غير ما جرم وليس بموصولة ولا موصوفة ولا لازم بقاء الموصول والموصوف بلا بد من الصلة او الصفة ثم اعلم ان على جميع ما ذكر من التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش اى لا مثل لوله موجود من بين من اراد ان يذكر من ذوى الافهام فان جملة تبصرة بحال الاحق من جعلته تذكرة وتبصرة بحال غيره منهم وعنده ما خبر لا ويلزمه قطع سى عن الاضافة من غير عوض وقيل يكون خبر لا مقدرا وجوابه انه يقدر ما نكرة موصوفة واما الجواب باحتمال انه قد رجع الى قول سيبويه كما فى لا رجل قايم من ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية فلا يفيد كما لا يخفى قوله قد يحذف لا فى اللفظ تخفيفا لكنه مراد من حيث المعنى كما فى قوله تعالى تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ لكن ذكر البلبانى فى شرح التلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لا نظير له فى كلام العرب وقد يخفف الياء مع وجود لا وبدونها وقد يقال لا سواء مقام لا سيما او السواء ايضا بمعنى المثل والواو التى تدخل عليها فى بعض المواضع كما فى قول امرء القيس اعتراضية ذكره الرضى وقيل حالية وقيل عاطفة وقد يقتصر على لا سيما وينقل عن معناه الاصلى الى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما راكبا فهو بمعنى خصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول فعل محذوف اى اخصه بزيادة الشجاعة خصوصا راكبا وكذا فى قوله زيد شجاع لا سيما وهو راكب الواو التى بعدها للحال وقيل عاطفة على مقدر كانه قيل لا سيما هو لابس السلاح وهو راكب عدم مجئ الواو قبله كثيرا الا ان المجئ اكثر قوله والجملة صلة ما فعلى الرفع يتعين ان لا يكون كلمة ما زائدة بل موصولة او موصوفة حتى يكون الجملة صلة او صفة

قوله خبر مبتداء محذوف فيه انه يلزم حذف صدر الجملة الواقعة صلةً او صفة وهو قليل صرح به الشيخ الرضی قوله والنصب على الاستثناء ای سواء كان ما بعدهٗ معرفة او نكرة وعدم تجويز النصب اذا كان معرفة وهم من انه ليس نعم ان نصب ما بعدهٗ وقف على السماع وليس بقياس ويجوز النصب بتقدير اعنی او على انه تميز ان كان نكرة لان ما بتقدير التنوين قوله والجر على الاضافة او على انها بيانية من ما وهی نكرة غير موصوفة قوله القسم الاول فی المنطق خص المنطق بالذكر مع انه فی بيان المقدمة ايضًا جريًا على ما هو المعتاد من تخصيص المقصود بالذات بالذكر فی العنوان ويمكن ان يراد بالمنطق نفسه ما يتعلق به تبعًا قوله وعلى تقادير الظاهر انه فی جميع الاحتمالات سوى المعنى الثالث لفظ البيان مقدر كما هو المتعارف فی مثال هذه العبارة فی جميع الكتب وقد صرحوا بانّ القسم الثالث فی علمی المعانی والبيان تقديره هكذا فی بيان علمی المعانی والبيان وللبيان ههنا احاطة شمولية للقسم الاول حمله على المعانی الست واما المعنی الثالث فكانه لا حاجة فيه الى التقدير والمنطق اما يؤخذ بالمعنى الكلی والكل من حيث الكل فعلى الاول يصدق المنطق بالمعنى الكلی على المعانی المخصوصة ويشمله شمول الكلی للجزئی وعلى الثانی يندرج تلك المعانی فی المنطق هو كل المسائل دخول الجزء فی الكل والمنطق شامل محيط بها احاطة الكل للجزء فتامل قوله اقامة الشمول العمومی مقام الشمول الظرفی النسخ ههنا مختلفة ففی البعض هكذا تشبيها للشمول العمومی بالشمول الظرفی وفی البعض اقامة للشمول العمومی مقام الشمول الظرفی وفی البعض على النسختين ای للتشبيه وللاقامة تدبر وكان قوله قدس سره او بحسب الصدق وهو فيها اشارة الى المعنى الاول وقوله قدہ وفی المعنى الثالث خاصة اشارة الى المعنى الثانی ولا يخفى نوع من المساهلة فی العبارة قوله مجموع المسائل التی عبر عنها بالقسم الاول عن بعض منها وفيه نظر اذ لا مسئلة من مسائل المنطق الا ويشتمل عليه القسم الاول لا ان المنطق عبارة عن مجموع المسائل التی لها مدخل فی عصمة الذهن عن الخطأ فی الفكر سواء جاوز من القوة الى الفعل اولا قوله مقدمة بكسر الدال اما على الفتح فظ واما على الكسر فاما من قدم بمعنى تقدم فيكون لازما بمعنى المتقدم واما من قدم المتعدی اما بمعنى انها المقدمة لمعانيها فی الادراك او بمعنى انها المقدمة لمن يتصور فی الشروع على من لم يتصورها ولكن ذكر صاحب الكشاف فی

الفائق بان المقدمة بفتح الدال خلف من القول **قوله** وهو معرفة حده فالمعرفة ههنا بمعنى العلم اعم من التصور والتصديق فالتصور هو تصور حده والتصديق هو التصديق بكون الشئ الفلاني غايته وكون الشئ الفلاني موضوعه **قوله** بيان الامور الثلثة اى المبنيات حتى يصح ان مقدمة الكتاب هى الالفاظ والعبارات **قوله** فلا يرد ماقيل الخ توضيح المقام ان المص قال فى شرح الرسالة هكذا مقدمة الكتاب مايذكر قبل الشروع فى المقاصد لارتباطها به وهى ههنا امور ثلثة الاول بيان الحاجة الى المنطق اعنى معرفة غايته ومنفعته الثانى بيان ماهيته اى تفسيرها بما يعم جميع مقاصده على وجه تميزه عما عداه الثالث بيان موضوعه اعنى تعيين مابه يتميز هذا العلم فى نفسه من العلوم الاخر حتى يحصل له اسم واحد على الانفراد فان تمائز العلوم فى ذواتها ليس الا بحسب تمايز الموضوعات ثم قال وقد يجعل من المقدمة ايض بيان مرتبة العلم فيمابين العلوم وبيان شرفه وبيان واضعه واما ماذهب اليه الشارحون من ان المراد بالمقدمة ما يتوقف الشروع عليه فى العلم ففيه نظر وخلاصة ما اورده فى وجه النظر ونقله قدس سره الشريف فى حاشية المطول وهو امكان الشروع بدون هذه الامور وان البصيرة ليس امرا مضبوطا يقتضى الاقتصار على ماذكروه ثم قال السيد الشريف قده وظهر لك منه ان ماجعله فى هذا الكتاب مقدمة العلم من الحد والغاية والموضوع جعله فى شرح الرسالة مقدمة الكتاب بالتفسير الذى

ذكره هٰهنا ونفى توقف الشروع فى العلم على هذه الامور فح لا يثبت
عنده الا مقدمة الكتاب فقط ويحتاج فى توجيه قولهم المقدمة
فى حد العلم وغايته وموضوعه الى تكلف لان هذه الامور عين
مقدمة الكتاب بالمعنى المذكور كما يحتاج اليه من اثبت مقدمة
العلم فقط على ما بينه انتهى و لا يخفى ما فى هذا الكلام اما اولا فهو
ما اشار اليه الاستاذ قده حيث قال ان المص انما جعل فى شرح الرسالة
بيان الامور الثلثة مقدمة الكتاب كما صرح به فيما نقلناه فكيف
يصح ان يق ما جعله فى شرح الرسالة مقدمة الكتاب هو الحد و
الموضوع والغاية ومن هٰهنا يتضح ان ما ذكره الاستاذ قده بقوله
لا ادراكاتها الخ على ما ينبغى بل ينبغى ان يق لا نفس الامور الثلثة كما هو
مقتضى عبارة السيد الشريف و اما ثانيا فلان المص لم يجعل فى المطول
مقدمة العلم نفس الحد و الموضوع والغاية بل ادراكاتها على الوجه الاعم
حيث قال ويق مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده
وغايته و موضوعه و مقدمة الكتاب طائفة من الكلام اه ومن العجب
العجيب منه قدس سره ان ما نقل فى عنوان حاشية المطول هذه العبارة
التى نقلناها بعينها ومن هٰهنا اتضح انه لا تسامح فى عبارة المطول

جمال معاخوند

اصلاً ثم الظ من كلام السيد الشريف انه يتوجه على المص بحسب ما نقل عنه اعتراضان الاول المخالفة المذكورة حيث جعل شيئاً واحداً هو الحد و الغاية والموضوع فى شرح الرسالة مقدمة الكتاب و فى المطول مقدمة العلم مع ان المقدمتين متباينتان و الثانى ان المص لما جعل الامور الثلثة مقدمة الكتاب فى نفى توقف الشروع فى العلم على هذه الامور فح لا يثبت عنده الا مقدمة الكتاب فقط وانتفى مقدمة العلم بمعنى ما يتوقف عليه الشروع فكما يلزم بحسب زعمه على من لم يثبت الا مقدمة العلم ظرفيه الشئ لنفسه كذلك يلزم هذا المحذور عليه اذ هو ناش من وحدة المقدمة سواء كانت مقدمة العلم فقط او مقدمة الكتاب فقط فهذا ما يستفاد من كلامه قدس سره الشريف اما الاول اعنى المخالفة فقد نفاه الاستاذ قدس سره كما اشرنا اليه مع ما فيه من الوجهين وخلاصة الدفع ان المص صرح فى احد الكتابين بان مقدمة الكتاب هو بيان الامور الثلثة و فى المطول بان مقدمة العلم هى ادراكات امور الثلثة وهذا بلا جزئيه عند المص صحيح ولا يرى اليه مخالفة اصلا واما الثانى فلم يتوجه الى دفعه اصلاً فكانه قد سلم وروده بقى ههنا شئ وهو النظر فى قوله فح لا يثبت عنده الا مقدمة الكتاب فتامل **قوله** الا انه تسامح فى العبارة من حيث انه جعل الامور الثلثة مقدمة العلم وأراد ادراكاتها ومن حيث انه جعل الامور الثلثة فى الكتابين مقدمة الكتاب ومقدمة العلم ولا اشارة فيهما الى المعنى المراد **قوله** لانه من مقولة الكيف على الاصح ذهب المتكلمون الى ان العلم ليس بحصول صورة الشئ فى الذهن وانما ينكشف الاشياء لنا بمجرد اضافة وتعلق بين العاقل و المعقول وقال الحكماء المثبتون للوجود الذهنى لا يحصل العلم والانكشاف الا بحصول صورة مطابقة للمعلوم فى الذهن فح ههنا ثلثة اشياء حصول الصورة فى العقل وارتسام النفس بالصورة الحاصلة والصورة المرتسمة فقيل العلم هو الاول فيكون من باب الاضافة وقيل هو الثانى فيكون من باب الانفعال وقيل هو الثالث فيكون من مقولة الكيف ومن ههنا فسر العلم بالصورة الحاصلة من الشئ عند العقل قال قدس سره الشريف وهذا هو المذهب المنصور وكان الوجه فيه ان الصفات التى يتصف بها العلم مثل البداهة والنظرية والاكتساب من الحد والبرهان والانقسام الى التصور والتصديق

انما يطبق على الصورة الحاصلة لا على الاضافة والارتسام وقد اورد الحكيم الفاضل صاحب الاشراق الدليل على اثبات حصول الصورة فى العلم والانكشاف ذكره فى كتاب المطارحات ونقله الاستاذ فى شرح الهياكل فليراجع اليه ايضاً دليلهم على الوجود الذهنى لو تم لدال على ذلك فليراجع الى الاعلام المذكورة فى كتبهم هذا ولا يذهب عليك ان هذا الاختلاف الواقع بين الحكماء فى اطلاق العلم على هذه الامور الثلثة اختلاف بحسب الاصطلاح ولا اختلاف فى المعنى اصلاً نعم الاختلاف بين الحكماء والمتكلمين فى اثبات الصورة العقلية وعدمه فهو نزاع معنوى **قوله** عند من يقول بارتسام صورها قد اتفق المحققون على ان المدرك للكليات والجزئيات هو النفس الناطقة وان نسبة الادراك الى قواها كنسبة القطع الى السكين لان المدرك للكليات هو النفس الناطقة ومدرك الجزئيات هو الالات على ما ذهب اليه الاخرون واختلفوا فى ان صور الجزئيات الجسمانية ترتسم فيها او فى الاتها فذهب جماعة الى الثانى بناء على ان الصورة الشخصية الجسمانية منقسمة فلو ارتسمت فى النفس الناطقة لانقسمت بانقسامها وذهب الاخرون الى ان الصور كلها مرتسمة فيها لانها هى المدرك للاشياء الا ان ادراكها للجزئيات الجسمانية بواسطة الالات لا بذاتها وذلك لا ينافى

جمال معراخوند

فلايحتاج الى الجواب بالتكلف فافهم ولا تتغفل ١٢ مولانا اخوند شيخ البخاري رحمه الله تعالى عليه

ارتسام الصورة فيها غاية ما فى الباب انا مالم نفتح البصر مثلا لم ندرك الجزئى ولم يرتسم فيها صورته واذا فتحنا ارتسمت فيها صورته وادركته قيل هذا هو التحقيق لانا اذا ادركنا شيئا بالبصر مثلا ورجعنا الى عقولنا وجدنا انه قد حصل لانفسنا حالة هى كيفية ادراكية بواسطتها يمتاز ذلك الشئ المرئى عندنا وعلى هذا القياس سائر المحسوسات هكذا افاد قدس سره الشريف قوله وهو مطلق الصورة الحاضرة تفسير اخر للعلم المطلق وما وقع من التعميمات انما هو فى هذا المعنى لا الاول وما وقع فى بعض النسخ من تجديد قوله العلم فكانه من تصرفات الناسخين قوله سواء كانت عين مهيته اى ماهية المدرك بالفتح قوله التصور بالكنه اى الحاصل من الحد التام قوله وهو فى غيره اى هو الحاصل من غير الحد التام باقسام الثلثة قوله كما فى علمها بالمحسوسات كما ذهب اليه جماعة قوله وسواء كانت عين المدرك بالفتح او الكسر وتوضيح المقام ان العلم اما حضورى او حصولى والحضورى هو ان يكون الصورة العلمية عين ذات المدرك وعلمه تعالى بذاته كعلمنا بذواتنا كذلك والحصولى هو ان يكون الصورة العلمية غير عين المدرك كعلمه تعالى بسلسلة الممكنات على احد المذهبين وقيل انه ايضا حضورى وعلمه تعالى بها عين اعيان الممكنات ويشكل ذلك بعلمه تعالى بالحوادث اللهم الا ان يبنى على مذهب المعتزلة القائلين بثبوت اعيان الحوادث وذواتها فى ازل الازال بعين ذواتها ويبنى تحقق الحوادث فى موطن اخر غير الاعيان فى الازل الازال حتى يتحقق علمه تعالى الازلى الحضورى باعيان الحوادث فى الازل واما اذا قيل بان علمه تعالى لسلسلة الممكنات ومنها الحوادث ليس حضوريا بل يكون حصوليا اما بعين ذاته تعالى كما ذهب اليه جمهور الحكماء او بصورة

جمال معاخوند

حاصلة قائمة بذاته تعالى على ما يستفاد من كلام الشيخ فى الاشارات او بصفة قائمة بذاته تعالى كما ذهب اليه الاشاعرة فلا اشكال فيه من اوجه المذكور نعم يلزم على الاخيرين كون الشئ الواحد قابلا وفاعلا بالنسبة الى الصورة الحاصلة او الصفة القائمة وللبحث فيه مجال ومن ههنا اتضح الوجه فى جواز كلا الوجهين من الفتح والكسر الا ان النظر الى كلام السابق يقتضى الكسر حذرا من التكرار واما قوله او غيره كما فى علمه تعالى بسلسلة الممكنات فخصص بما علا مذهب جمهور الحكماء والمعتزلة من المذاهب الثلثة الاخيرة

قوله وقد يخص هذا لا ينافى التعميم الذى اشار اليه انفا لان التعميم انما هو فى اصل المعنى والتخصيص انما هو فى معنى المراد حسب ما اقتضاه المقام كما ادعاه وههنا اشكال وهو ان مقتضى العبارة كفاية احد التخصيصين والدليل لو صح انما يقتضى وجوب تخصيصين معا وقد تفطن بعض الاذكياء من المترددين **قوله** على انه تخصيص للفظ اه الظاهر ان من ارتكب التخصيص ذهب الى ان الحضورى وهو عين وجود المتحصل للمعلوم والعلم القديم وهو العلم الالهى لا يوصفان بالبداهة والكسبية فان البداهة كالكسبية صفة وجودية وانها تقابل الكسبية تقابل العدم والملكة فكما لا يتصفان بالكسبية كذلك لا يتصفان بالبداهة فهما وصفان للعلم الحصولى والحادث يختصان بهما ولذا جعلهما مورد القسمة فمن ثمه ليس تخصيص من غير ضرورة اذ ح يلزم عدم الانحصار والتعميم انما يراعى بقدر الامكان ثم نعود ونقول من المعلوم المتيقن ان العلم الحضورى وكذا علم الله القديم لا يتصفان حقيقة بالبداهة كما لا يتصفان بالكسبية فهذا هو اصل الباعث على التخصيص باحد الامرين واما عبارة التعليل وان كان يقتضى ظاهرها اتصافهما مطلقا بالبداهة الا انه لما كان هذا خلاف الواقع وامكن حمل التعليل على المعنى الواقع وجب حمله عليه وح يلزم الضرورة فى احد التخصيصين بل فى مجموعهما كما اشرنا اليه **قوله** مع ان التعميم انسب نعم ان تيسر التعميم والكلام فيه **قوله** وفى هذا اشارة اه وفيه اشارة اخرى وهى ان التصديق ليس ادراكا واذعانا لثبوت النسبة الحكمية الثبوتية التقييدية اولا ثبوتها على ما ذهب اليه المتاخرون بل هو ادراك واذعان لنفس النسبة التامة الخبرية الثبوتية او السلبية واعلم ان بين المتقدمين والمتاخرين فى هذا المقام

مولانا اخوند شيخ البخارى رحمة الله تعالى عليه

جمال مع اخوند

اختلافا من وجوه فالمتقدمون على ان اجزاء القضية ثلثة المحكوم
عليه والمحكوم به والنسبة التامة الخبرية الثبوتية او السلبية و
المتاخرون على ان اجزاء القضية اربعة المحكوم عليه والمحكوم به و
نسبة ثبوتية تقييدية ووقوع هذه النسبة اولا وقوعها وايضا المتاخرون
اعتبروا التمايز بين التصور والتصديق بمحض المتعلق حيث قالوا
العلم ان كان ادراكا لان النسبة التقييدية الثبوتية واقعة او ليست
بواقعة فتصديق والا فتصور سواء كانت ادراكا للنسبة الانشائية
او التامة الخبرية المشكوكة فيها او التقييدية او لامور متعددة مع
نسبة او بلا نسبة او لامر واحد وقال المتقدمون التصديق نوع من
العلم مغاير بالذات والحقيقة واللوازم للنوع الاخر المسمى بالتصور
وهذا النوع انما يتعلق بالنسبة التامة الخبرية وليس من شانه الا
ذلك بخلاف التصور فانه يتعلق بما يتعلق به التصديق وبغيره ايضا
مطلقا فليس التمايز عندهم بين التصور والتصديق باعتبار
المتعلق بل بحسب النوع والحقيقة ورجح الاستاذ رأي المتقدمين

(بقيه در صفحه ۲۷۹)

على اى المتاخرين حيث قال التخييل والشك والوهم تصدق عليها
ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ولا يصدق عليها الاذعان
والتسليم فلا يكون تصديقًا فالحق ما ذكره المصـ **قوله** كما في تصور
المذكورة التخييل والشك والوهم **قوله** اى يأخذ كل من التصور
جعل الاقسام بمعنى الاتخاذ كاختباز بمعنى اخذ الخبز **قوله** قسمًا
من الضرورة اى قسمًا مشتقًا من الضرورة **قوله** اى الضرورى
تفسير للقسم وقوله والاكتساب معناه انه يأخذ قسمًا من الاكتساب
وفسر القسم بقوله اى المكتسب فلا يتوجه عليه ما قيل من انه لا حاجة
الى التكلف بانه ذكر الضرورة والاكتساب واراد الضرورى والاكتساب
بان التصور اخذ قسمًا من الضرورة فصار ضروريًا لا انه اخذ قسمًا
من الضرورى **قوله** من التوقف على امتناع اكتساب التصديق
من التصور دون العكس كما هو المصرح به في الحاشيتين وقد وقع
في بعض النسخ بالعكس فكان هذا من تصرفات الناسخ ولو وقع
من قلم المصـ فمبنى على المسامحة المشهورة وتوضيحه ان امتناع
كسبية كل من التصورات يثبت بلزوم الدور او التسلسل وان فرض
اكتسابه من التصديق البديهى اذ التصديق الكاسب للتصور
النظرى على ما هو المفروض يحتاج الى تصور وهو ايضًا نظرى
بحسب الفرض فيرجع او يذهب فيلزم الدور او يتسلسل واما التصديق
ولو جاز اكتسابه من التصور فلا يثبت امتناع كسبية مطلقًا

جمال معاخوند

التصور والتصديق باعتبار المتعلق ۱۲ اخوند شیخ زاده

ولا دور ولا تتم على فرض جواز اكتساب التصديق من التصور
وقد صح كلامه من ان المط ههنا موقوف على امتناع اكتساب
التصديق من التصور دون العكس ثم توقفه على حدوث
النفس من المشهور المقرر وقد صرح به الاستاذ قده بقوله على
ما هو المشهور واشار بهذا الى ما تفرد به الاستاذ على هذا
التوقف واشار اليه فى الحاشية بقوله اشارة الى ان فيه كلاما قد
فصله فى حاشية التسمية وتحصله انه على تقدير قدم النفس
ايض ليس لنا الاقتدار على الاكتساب لو كان الكل نظريا قال
الاستاذ قده اقول على تقدير نظرية الكل لا يمكن اكتساب
كنه الشئ من الاشياء اذا لم يحصل شئ من الاشياء بالوجه
اما الملازمة الثانية فظاهرة ضرورة ان ما هو وجه لشئ فهو
كنه لشئ آخر فاذا لم يحصل كنه ما لم يحصل وجه ما واما الملازمة
الاولى فلان حصول كل شئ بكنهه مسبوق بحصوله بوجه
اذ الشئ ما لم يعلم ولو بوجه لم يكن اكتسابه وحصوله بوجه على
تقدير نظرية الكل موقوف على صرف الزمان من الازل الى حد
معين فى اكتسابه وانما يتصور الشروع فى كسب كنهه من ذلك
الحد من الزمان وذلك زمان متناه ولا يمكن اكتساب كنهه فيه
وتفصيله انا اذا فرضنا ان كنهه مثلا حصل للنفس من الازل
الى الآن فنقول هذا محال لان اكتساب كنهه انما يتصور بعد

معرفته بوجه ما ومباديه الغير المتناهية نظرية على ذلك التقدير فحصول ذلك الوجه موقوف على صرف الزمان من الازل الى حد معين فى اكتسابه ثم من ذلك من الزمان لا يمكن اكتساب كنهه لانه زمان متناه من جانب المبدأ فلا يمكن حصول كنهه وقد فرضناه حاصلاً هف وهذا يجرى فى كل كنه يفرض حصوله فلا يمكن حصول شئ من الاشياء بكنهه اذا لم يحصل شئ من الاشياء بكنهه لم يحصل شئ من الاشياء بوجهه لان كل وجه كنه لشئ فتامل انتهى كلامه **قوله** من جانب المبدأ اقول من جانب الابد ليس للاتناهى الا بمعنى انه لا تقف عند حد وان كل حد يفرض له زمان حصول الكنه هو زمان متناه لا يمكن حصول العلوم الغير المتناهية فيه مع ان نظرية الكل يقتضى توقف العلم بالكنه على العلوم الغير المتناهية التى لا يمكن ان يحصل الا فى الزمان الغير المتناهى وذلك انما يكن اذا لم يكن لزمانه مبدأ هف وهذا من الخصائص التى تفرد به الاستاذ قدّه فى هذه التعليقات ولى فيه نظر ثم اقول النظر هو ان من الجائز ان يكون شئ من العلوم التى يحتاج اليها تحصيل

جمال مع اخوند

الكنه بعينه شيئا من العلوم التى يحصل بها الوجه اولا من الازل الى حد معين فح لا يلزم حصول العلوم الغير المتناهى فى الزمان المتناهى على تقدير تحصيل كنه النظر بحسب الفرض المذكور نعم لو لزم ان يكون العلوم التى يفرض انها محصلة للكنه مغائرة بالكلية وبالاسر العلوم التى حصل بها الوجه اولا فيلزم ان يكون هذه مغائرة بالتمام لتلك بالاشر نعلى الفرض المذكور يلزم حصول علوم غير متناهية فى الزمان المتناهى الذى هو زمان حصول الكنه وهذا محال لكن لزوم المغائرة المذكورة مم لم لا يجوز ان يكون شيئا من هذه شيئا من تلك لا بد لنفى ذلك من دليل على ان الظ هو الجواز فتدبر والله اعلم قوله لا يتم الا بدعوى البداهة فان المستدل اذا اورد الدليل على امتناع كسبية الكل بلزوم عدم الاقتدار على تحصيل شئ لان التحصيل ح يستلزم اما الدور او التس وهما محالان والمستلزم للمحال محال فيلزم استحالة التحصيل لكنه بط فيلزم استحالة كسبية الكل وهو المط فللمعترض ان يمنع المقدمات وعلى المستدل اما ان يدعى البداهة فيها او ان يورد الدليل عليها والثانى ان لم ينته الى دعوى البداهة يؤدى اما الى الدور او التس فيبطل الاستدلال فدعوى بداهة المقدمات فى شئ من المراتب كاف فى نفى كسبية الكل بل هو عليه وظان دعوى بداهة المقدمات على وجه لا يحتاج فيها الى نظر اصلاً منوط ببداهة الاطراف فلا حاجة الى الاستدلال وترتيب المقدمات قوله ثم لا بد من دعوى البداهة اه القوم استدلوا على عدم بداهة الكل بانه لو كان الكلّ بديهيا لما احتجنا فى تحصيل شئ الى فكر ونظر والتالى بط فالمقدم مثله واعترض عليه بان التالى عين المقدم واجيب عنه ببيان المغائرة فاذا كان بداهة العلوم مغائرة لعدم احتياجنا الى الفكر والنظر فيمكن ان يمنع كون هذا الاحتياج عينا لعدم بداهة الكل بل الظ المغائرة فلا يتم كما ادعى المحشى حيث قال وذلك بعينه دعوى البداهة فى عدم بداهة الكل بل لا يصح كون دعوى البداهة فى الاول عين دعوى البداهة فى الثانى والحاصل انه ان اريد احتياج العلوم فلا نسلم انه لا بد من دعوى البداهة فى ثبوت هذا الاحتياج بل الماخوذ فيه ثبوت احتياجنا انفسنا الى الفكر بديهة وان اريد احتياجنا انفسنا اليه فسلم ان مناط الدليل على وجوب دعوى البداهة فيه لكن لا نسلم انه عين الدعوى اذ الدعوى هو احتياج العلوم الى الفكر وهو

غير احتياج انفسنا غاية الامر انه مستلزم له وهذا لايضر الدليل بل مدار صحته على هذا الاستلزام **قوله** فظهر ان الاستدلال فى كلا المطلبين اعنى نفى بداهة الكل ونفى كسبية الكل فليكتف به اولا من غير حاجة الى التورط فى ورطة التكلف لاستدلال **قوله** نظائره المنثورة من مفاداته الشريفة المنظومة فى هذه الحواشى **قوله** لان صاحب القوة القدسية اه التى يمكن حصولها لكل واحد من النوع الانسانى كما سيصرح به **قوله** كلها بالحدس لا بالنظر فلم يتوقف علم على نظر اصلا فلم يكن شئ من العلوم نظريا على تفسيره بل كلها بديهية بتفسيره **قوله** بغير هذا الطريق من الحدس والالهام والتعليم **قوله** هو مراد من عرفهما فيه تامل لان التوقف والاحتياج معناهما واحد فكما يصح التعريف بالاحتياج باعتبار فقد ان القوة القدسية كذلك يمكن ان يصح التعريف بالتوقف بهذا الاعتبار ايض **قوله** والجواب انا لانم ههنا حاشية هكذا الاسهل فى الجواب ان يقال البداهة والكسبية صفتان للعلم بالذات وللمعلوم بالعرض والعلم الحاصل بالنظر موقوف على النظر وهو مغائر للعلم الحاصل بدونه بالشخص فليس علم واحد بالتشخص يمكن حصوله بالنظر واخرى بغيره ليرد النقض ومجرد المنع لايكفى للناقض بل عليه اثبات ان العلم الشخصى يمكن حصوله بالنظر وبدونه ودون ذلك خرط القتاد ولو قيل النظرى ما يحصل بالفكر والبديهى ما يحصل بدونه لم يتوجه السؤال انتهى واعترض السيد السند عليه فى الحاشية المطالع حيث قال قوله العلم الحاصل بالنظر لايمكن حصوله بدون النظر ان اراد انه لايمكن حصوله بدون النظر بعد حصوله به فهو مسلم وغير نافع اذ الكلام فى حصوله ابتداء لا فى حصوله بعد حصوله وان اراد انه لايمكن حصوله بدونه مطلقا فهو ممنوع وانما يكون كذلك لو كان حصول امر لامر ملزوما لامتناع حصوله بدونه وليس كذلك كما لايخفى انتهى فظاهر ان المراد هو الشق الثانى وادعى الاستاذ قده البداهة فى المغائرة الشخصية وامتناع هذا الحصول فبقى النزاع فى مجرد تجويز المغائرة كاف فى دفع النقض كما صرح به الاستاذ قده **قوله** فانهم جوزوا هذا التجويز مشهور بين القوم وللاستاذ ههنا تحقيق وهو ان فى هذه الصورة ليس كل من الامرين علة فى الحقيقة بل العلة حقيقة هو القدر المشترك وهو المفهوم المردد بين الامرين لا شئ منهما بخصوصه قالوا والعلة بمعنى ما يتوقف عليه الشئ ليس الا واحدا لابعينه واطلاق العلة على كل منهما بخصوصه ليس بمعنى التوقف بل بمعنى الصدور منه **قوله** حصول ذلك العلم ههنا حاشية منسوبة اليه قده هكذا اريد بذلك العلم العلم بذلك المطلوب فلاينافى ذلك قوله لكن لانسلم امكان حصول هذا العلم المخصوص فتامل انتهى والمراد بغير هذا الطريق الحدس والالهام والتعليم **قوله** سلمنا ذلك اه اى ان التوقف ماذكرتم **قوله** هذا العلم المخصوص اى الذى حصوله بالكسب **قوله** غير الحاصل بالحدس بالتشخص اه وان كان المعلوم فى الصورتين متحدا **قوله** فالامر عليه اهون فيه تامل فان الظاهر ان التوقف والاحتياج معناهما واحد فكما يصح التعريف بالاحتياج باعتبار فقدان القوة القدسية كذلك يمكن تصحيح التعريف بالتوقف بهذا الاعتبار ايض وتوضيحه انه لايخ اما ان يعتبر المشروطة العامة ههنا بشرط الوصف او فى وقت الوصف وعلى الاول كما يتحقق الاحتياج ههنا يتحقق التوقف ايض وعلى الثانى كما ينتفى التوقف ينتفى الاحتياج ايض **قوله** كما فى معانى الحروف فان معانى

عليه تعالى الله رحمه البخاري منه اخوند مولانا الشارح ذكره غيرها الدليل استدراك اثبات الى المستدل عن عجز بين اللازم

الحرفية والنسبة مع حصول صورها فى الاذهان ليست منظوراً
ولا مستقيماً اليها لعدم استقلالها فى انفسها قوله فالنظر هو فى نظم
فى ذلك فرق بين الصورتين اصلاً كما لا يذهب على ذى مسكة قوله
تصديقاً اى مصدقاً به قوله فاعلم ان النظر والفكر كالمترادفين
الفكر يطلق على ثلثة معان الاول انتقال النفس فى المعقولات

جمال معراخوند

وهذا يعد من خواص الانسان ويقابله التخيل وهو الانتقال
في المحسوسات والثاني مجموع الحركتين من المطلب الى المبادي
ومنها الى المط وهذا هو اصطلاح المتقدمين ويلزم الحركة الثانية
الترتيب في المبادي وقال المتاخرون الفكر هو هذا الترتيب لا مجموع
الحركتين لان حصول المجهول من مباديه يتوقف عليه وجودا وعدما
والحركة الثانية لازمة له فبينهما تلازم وتدور عليهما اكتساب النظريات
وقد ينفك عن الحركة الاولى والثالث هو الحركة الاولى من هاتين
الحركتين وحدها وهذا هو الفكر الذي يستعمل بازاء الحدس
بانه الانتقال من المبادي الى المطالب دفعة فتقابل عكسه الذي
هو الانتقال من المطالب الى المبادي وان كان هذا تدريجيا تقابلا
يشبه تقابل الصاعدة والهابطة وقد يجعل الحدس ايض بازاء مجموع
الحركتين فانه لا يجامعه في مطلب معين اصلا وقد يجامع الحركة
الاولى كما اذا تحرك في المعقولات فاطلع على مبادي المرتبة فانتقل
الى المطلب دفعة قوله لا يتم بعضه اه اما الجواب الاول فضعفه ظ
اذ من المعلوم ان صاحب التعريف لا يلاحظ فيه الوجه الذي تصور
المط به على انه كثيرا ما يكون هذا الوجه عرضيا لا يصلح ان يكون جزءا
للحد وايض لو دخل ذلك الوجه في المعرف دخل فيه مطلقا اذ لا وجه
للتخصيص فيكون التعريف بالحد التام مشتملا عليه فان كان
ذاتيا لزم اعتبار جزء واحد مرتين وهو غير جائز وان كان
عرضيا فلا يكون الحد التام حدا هف واما الجواب الثاني فلان

ماذكره من الحصر ثم فان الوجود يعرف بالثبوت والنطق بالتعقل الى غير ذلك
ثم لوكان المشتق مركبا من الذات والصفة ولاشك ان الصفة خارجة عن
الماهيات والذات المعتبرة فيه انما هو على وجه العموم والابهام ولاشك انها عرضي
فيلزم ان يكون المشتقات مطلقا عرضية فالحد الناقص بالمشتقات غير صحيح
واما التمثيلات المشهورة فهي كما قالوا مبني على المسامحة حيث ذكروا انهم عبروا عن
الفصول الحقيقية لخفائها وعدم الاطلاع على حقائقها بالمفهومات المشتقة القريبة
الى معانيها الحقيقية مثل الناطق والمفترس معبرا عما هو الفصل الحقيقي للانسان
بالناطق وعما هو الفصل الحقيقي للاسد بالمفترس واما الجواب الثالث فلانه يلزم
منه ان يكون التعريف بالجنس والفصل اعني الحد التام مشتملا على القرينة
لان الجنس اعم حقيقة والفصل ايضا بحسب المفهوم فيكون المجموع اعم بحسب المفهوم
فلابد من وجود القرينة المخصصة وضمها اليها فلا يكون الحد التام مركبا من
الجنس والفصل القريبين فقط هف ثم لا يخفى ان القرينة ليست ذاتية فح
فلا يكون المجموع حدا هف واما الجواب الاخير فالتكلف
فيه ظ قوله سيما وقد قيده بالغاية فيه ان الظ كون
توجه النفس نحو المعلوم بالقصد والاختيار انما يستفاد
من التقييد بالغاية لا من غيره وعبارته قده يدل على خلاف
ذلك وفيه تامل قوله فلا ينتقض بتعقل المبادي ان اراد حصول المبادي في
الذهن في صورة الحدس ليس بالقصد والاختيار فحصولها في صورة النظر كثيرا ما يكون
كذلك كيف لا واكثر مباديه امور بديهية لا يعلم انها كيف حصلت ومتى حصلت
وان اراد التوجه والالتفات الى المبادي الحاصلة في صورة النظر بالقصد والاختيار دون
صورة الحدس ثم ولا يظهر في ذلك فرق بين الصورتين اصلا كما لا يذهب على ذي مسكة قوله
بل سنح بغير اختياره اعلم ان الحدس وهو سنوح المبادي المرتبة دفعة اعم من ان يكون عقيب طلب
اولا فعلى التاني لا يصدق التعريف عليه على اي وجه اخذ الملاحظة سواء قيد بالقصد والاختيار

جمال معراخوند

مولانا اخوند شيخ البخاري رحمة الله تعالى عليه

اوكلان الملاحظة ليس لتحصيل شئ وعلى الاول يصدق التعريف عليه اذا اخذت الملاحظة على لوجه الاعم وان قيد بالقصد والاختيار فلا كما افادة قدہ وكون الحدس عقيب لشوق والتعب كانه انما هوفى الوجه الاول فهو بيد ونها فى لوجه الثانى **قوله** كاف فى الاستلزام اى فى استلزام الفكر الاحتياج ووقوع الخطاء فى الفكر وان كان دالا على عدم كفاية فطرة الانسانية فى التميز الا انه بمجرده يقتضى الاحتياج الى لعاصم ولا حاجة الى خذ المقدمة الاخرى للازمة منه **قوله** وطوى حديث النظرية اه وهذا حديث متعارف فى المقام فى كتب المنطق ولاشك ان الذكر احسن لان العارضة يخل بالمط مع ان هذا المط من عظام المطالب فالاشارة الى لسوال والجواب يكون به اولى كما هو المتعارف قال المحقق فى شرح اشارات المنطق يشتمل اكثره على اصطلاحات بينه عليها اوليات يتذكر وبعد لغيرها ونظريات ليس من شأنها ان يغلط فيها كالهندسيات برهن عليها وجميعها غير محتاج الى المنطق فان احتيج فى شئ منها على سبيل الندرة الى قوانين منطقية فلا يكون ذلك الاحتياج الا الى لصنف الاول فلا يدور الاحتياج اليه انتهى والصنف الاول اما اشارة الى الاوليات بتذكير او نظريات ليس من ان يغلط شأنها فيها وكلا الحصرين غير ضرورى على ان فى لعبارة مناقشة ولو جعل اشارة الى الاصطلاحات فالحصر ايضا منظور فيه ولو جعل الصنف الاول عبارة عن مجموع الاصناف فيجعل هذا صنفا ثانيا لكان ابعد منه **قوله** فان قلت عبارة السوال مختلفة ففى بعضها بعد قوله لا على لوجه الكلى فقد ثبت الاحتياج الى الجزئيات لا اليه وقد يزيد فى بعض النسخ بعد قوله لا على لوجه الكلى فانه لما لم يعرف طرق الجزئية لا يحصل التميز بين الصواب والخطاء ولئن نزلنا عن ذلك فنقول انما يثبت الاحتياج اما على لوجه الكلى او على الوجه الجزئى فقد يثبت الاحتياج الى الاعم من المنطق لا اليه وكلاهما صحيحان **قوله** يستلزم عدم بداهتها ان اراد انه يستلزم عدم البداهة مطلقا فمم وان اراد انه يستلزم عدم البداهة الاولية فسلم لكن لا يثبت الاحتياج الى قانون العاصم ههنا مناقشة للاستاذ **قوله** وفيه نظر وله جواب **قال** فى الحاشية المنسوبة اليه وجه النظر انا لانم ان وقوع الخطاء بالفعل يستلزم عدم

النظريات **قال** المحشى فى الحاشية انا لانم ان وقوع الخطاء بالفعل يستلزم عدم بداهة الجميع لجواز ان يكون الجميع بديهيا لكن لم يلتفت اليه ١٢ اخوند

بداهة الجميع ولئن سلمنا ذلك فلا نسلم ان العلم اليقيني بالجزئيات
لا يحصل الا من قبل الكليات فانه يجوز ان يكون العلم بجميع الجزئيات
يقينيا مع عدم الاستنباط من الكليات والجواب انه لا شك ان العلم
بالجزئيات من قبل الكليات اصون عن الخطأ في الفكر وهذا القدر
كاف في الاحتياج انتهى كلام الشارح وفي بعض الحواشي وجه النظر
انه انما يلزم الحاجة الى القانون المذكورة لو لم يكن له طريق آخر
الى تحصيل المطالب العلمية غير الفكر لكنه ممنوع فان من الطريق
تخلية الباطن من الشواغل والتوجه الى مبدأ الفياض ليفيض
عليه الحق الصريح ولعل الجواب بان الحاجة الى المنطق انما هي
بالنسبة الى الذين يستفيدون المطالب العلمية بالنظر والكسب
وهم الاكثرون ومن سواهم كالمؤيدين بالقوة القدسية
نادر وجودهم يستفيدون انتهى اقول في وجه النظر انه لا يلزم
من الدليل الاحتياج الى جميع قوانين المنطق فانه يدل على انا
نحتاج الى قانون عاصم للذهن عن الخطأ في الفكر ولعل الجواب
انه ما من مسئلة من مسائل المنطق الا ولها دخل في العصمة
اما منه خلا قريبا او بعيدا على حسب مراتب المواد والصور
فان قيل اذا كانت العصمة محتاجة الى جميع المسائل فكان حصول
العصمة من قبيل المحال اذ المسائل انما يحصل بتلاحق الافكار

فقد ثبت الاحتياج في اكتساب المطالب الى القانون لا صونية عن الخطاء والفكر

جمال معه آخوند

اليه في المنطق وان كان بالكلف فتدبر واحسن التدبر ١٢ آخوند رح

عن الادور اقلنا قدمران معنى التوقف والاحتياج عند التحقيق يرجع الى المعنى المصحح لدخول الفاء
ولاشك فى حصوله بالنسبة الى كلّ بعض من العاض مسايل المنطق سيما هو بمنزلة الرؤس من اصوله
فقد يثبت الاحتياج الى المجموع فى الجملة ولا يذهب عليك ان الدعوى ههنا ان يق النظر يحتاج
الى المنطق والاعتراض انما يتصور ان لو حصل العصمة فى النظر بدون المنطق فلا يصح الاعتراض
عليه بان العلم قد يحصل بطريق اخر غير النظر وانّما يتوجه هذا الاعتراض على من يدعى ان العلم
لا يحصل الا بالنظر فظهر ح توجه الاعتراض عليه بان الحصر مم اذ قد يحصل العلم بطريق اخر هو
التصفية واين هذا من ذاك **قوله** اى يرجع البحث فيه اليها هذا بالنظر الى الفرق بين محمول العلم
ومتضح محمول المسئلة اما بالنظر الى التفصيل وحمل العبارة على المسامحة فغير متضح **قوله** اولما
يساويه اعم من ان يكون جزءاً له اوخارجاً عنه هذا على رأى بعض المتأخرين وقال بعضهم العرض
الذاتى ما يلحق الشئ لذاته اولجزئه سواء كان اعم اومساوياً اوخارج يساويه وهذا غير مرضى عند
المحققين ومنهم العلامة الرازى صرّح به فى شرح المطالع قال فى تعريف العرض الذاتى على
ما ذكره نظر لانهم عدوا ما يلحق الشئ لجزئه الاعم منه وليس كذلك لان الاعراض التى يعم الموضوع
وغيره خارجة من ان يفيد اثرا من الآثار المطلوبة له اذ تلك الآثار انما يتوجه الى الموضوع وهى
يوجد خارجة عنه الا ترى ان علم الحساب انما جعل علما عليحدة لان له موضوعا عليحدة وهو العدد
ينظر صاحبه فيما يعرض له من جهة ما هو عدد فلو كان الحساب ينظر فى العدد من جهة ما هو كم
لكان موضوعه الكم لا العدد فالاولى ان يق العرض الذاتى ما يلحق الشئ لما هو هو او بواسطة
امر يساويه كالفصل والعرض الاولى ويق ما يختص بذات الشئ ويشمل افراده اما على
الاطلاق كما للمثلث من يساوى الزوايا الثلث للقائمتين او على سبيل التقابل كما للخط من الاستقامة
والانحناء ثم منه ما يحمل على كلية الموضوع لكن لا يكون ذلك الحمل لامر اعم ومنه ما لا يكون كذلك لكنه
لا يحتاج فى عروضه ان يصير نوعا معينا يتهيأ لقبوله كما لا يحتاج الجسم فى ان يكون متحركا اوساكنا
الى ان يصير انسانا وايضا منه ما هو لازم مثل قوة الضحك للانسان ومنه ما هو مفارق كالضحك
بالفعل انتهى كلامه ثم ان ههنا وقع خلاف بين العالمين النحريرين قدس سرهما فقال الاستاذ

المحقق كما ترى فى هذه الحاشية ان قولهم موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية محمول على المسامحة والمراد انه ما يبحث فيه اما عن اعراضه الذاتية اوعن الاعراض الذاتية لنوعه اوعن الاعراض الذاتية لعرضه الذاتى اوعن الاعراض الذاتية لنوع عرضه الذاتى وقال السيد السند العلامة ليس الامر كذلك بل ما يبحث عنه فى العلم ليس الا الاعراض الذاتية لنفس الموضوع نعم انهم قد يجعلون موضوع المسئلة نفس موضوع العلم اونوعه اوعرضه الذاتى اونوع عرضه الذاتى وفى جميع الصور انما يبحث عن الاعراض الذاتية لنفس الموضوع وعبارة شرح المطالع ناظرة اليه حيث قال المراد من البحث عن الاعراض الذاتية حملها اما على موضوع العلم اوانواعه اواعراضه الذاتية اوانواعها كالناقص فى علم الحساب على العدد على الثلاثة والفرد وزوج الزوج انتهى كلامه وهذا بعبارتهما نسب الا انه وقع فى عبارة الشيخ على ما سيجئ نقله انه عرف موضوع الصناعة بما يبحث فيها عن الاعراض الذاتية له والاحوال المنسوبة اليها وبعد ذلك صرح بان المسائل القضايا التى محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع اولانواعه اولعوارضه قال السيد السند المبحوث عنه فى العلم هو الاعراض الذاتية لموضوع العلم وفى ابوابه العلم هو الاعراض الذاتية لانواع موضوع العلم التى هى موضوعات الابواب واورد الاستاذ قده على هذا نظرا وهو انه لا شك ان الذاتية للانواع لا يكون اعراضا ذاتية لموضوع العلم فيلزم عدم صحة احد من الامرين المذكورين وسيجئ لهذا تتمة **قوله** وذلك البحث اما بان يجعل موضوع العلم وفى المطارحات فصل فى المسائل وموضوعاتها اما موضوع العلم كما سئل فى الطبيعى هل الجسم متحرك لذاته واما نوع منه كما يقال الحيوان هل له قوة هى غير المزاج وقد يكون موضوع المسئلة عرضا ذاتيا لموضوع العلم كما يق هل الحركة يقع فيه التضاد اوعرضا ذاتيا لانواع موضوع العلم كما يق هل الشوق يكفى فى اقتضاء الحركة فان الشوق عرض ذاتى للحيوان الذى هو نوع موضوع العلم الطبيعى ويكون موضوعها عرضا ذاتيا لعرض ذاتى موضوع العلم كقولنا هل الزمان يصح انصرافه فان الزمان عارض للحركة والحركة للجسم الذى هو موضوع العلم الطبيعى ويكون موضوع المسئلة موضوع العلم مع عرض ذاتى كقولنا هل الجسم المتحرك يجتمع فيه اقتضاء قسرى وطبيعى معا اويكون موضوع العلم المسئلة نوعا من نوع العلم مع عرض ذاتى لموضوع العلم كما يق هل الحيوان المتحرك يخلو عن ارادة اونوع موضوع العلم مع

عرض ذاتی لذلك النوع کمایق هل الحیوان المرید یتخلف عن ارادة التحریك و ربما یکون موضوعهما عرضًا ذاتیا العرض ذاتی معزلك العرض الذاتی کمایق هل الحرکة یتخلل السکون انتهی فاحفظه فانه ینفعك **قوله** ویثبت له ماهو عرض ذاتی للنوع و قال السید السند فی جمیع هذه الصور انما یثبت لموضوع المسئلة ماهو عرض ذاتی لموضوع العلم وفیه تامل **قوله** فی قولهم کل حیوان اه الظاهر ان المحمول ههنا عرض ذاتی للحیوان ولا یکون عرض ذاتی للجسم الطبیعی بهذا یتضح وجه المسامحة فی تعریف الموضوع کماذکره الشارح فی وجه التامل الذی مر انفا **قوله** کقول الفقهاء فان الموضوع فیها نوع موضوع اعنی کل مسکر حرام ضرورة ان الحرمة وماعداها من الاحکام انما یتعلق بالافعال دون الاعیان وهو نوع من افعال المکلفین لحقه الحرمة لامر اعم منه وهو انه فعل منهی وهو امر اعم منه ولم یتجاوز فی العموم عن موضوع العلم **قوله** اونوعه ای نوع من العرض الذاتی للنوع من موضوع العلم هذا مشتمل علی صور اربع والمثال واحد لان المتحرك عرض ذاتی والمتحرك بحرکتین مستقیمتین نوع منه یثبت له سکون بینهما وهو عرض ذاتی له لحقه لذاته **قوله** ویثبت له عرض ذاتی له الضمیر فی قوله له فی الموضعین راجع الی کل من العرض الذاتی ونوعه علی سبیل التبادر والتردید **قوله** اومایلحقه لامر اعم اه ای یلحق العرض الذاتی او نوعه والاول یقتضی ان یکون العرض الذاتی اخص من موضوع العلم اذ لوکان متساویا لم یثبت له مایلحقه لامر اعم اذ ح یلزم تجاوز العلوم عن الموضوع وخلاف الشرط المذکور ضرورة ان الاعم من مساوی الشئ اعم منه اویق بناء الشرط المذکور یجب ان یکون الامر الاعم اخص من موضوع العلم او مساویا وعلی التقدیرین یلزم ان یکون موضوع المسئلة اخص من موضوع العلم ضرورة ان الاخص من الاخص من المساوی للشئ اخص من ذلك الشئ وهو خلاف المذکور واما فی صورة اثبات العرض الذاتی له فیمکن حمله علی المساوات والاخصیة والتخصیص انما هو بحسب مقتضی مایثبت له **قوله** من الاحوال المختصة اه وانما هی احوال لایعرض لموضوع الا اذا صار الموضوع نوعًا معینا لقبولها کقوة اللمس مثلا فانه یبحث عنها فی العلم الطبیعی الذی موضوعه الجسم الطبیعی وعروضها للجسم الطبیعی انما یکون اذا صار حیوانا حتی یتهیأ لقبول هذه القوة وغیر ذلك من الامثلة **قوله** ویمکن ان یکون

انما لم يجزم بذلك لان الحمل على المسامحة ايضاً طريق فى التصحيح كما اشار اليه فى العبارة المشهورة عن المتأخرين قوله واما تعريف اه اراد ان يصحح العبارة فى تعريف الشيخ فما لوجه فى تصحيح تعريف المتاخرين فاشار اليه واما تعريف اه قوله او مبنى على الفرق اه حتى يكون محمول العلم وهو المفهوم المردد مساوياً لموضوع العلم ومحمول المسئلة هو احد الاقسام مساوياً لموضوع المسئلة فكل محمول يكون عرضاً ذاتيا لموضوعه اى محمول العلم لموضوعه ومحمول المسئلة لموضوعها قوله ما ينحل اليه على ا كان المحمول مفهوم ب واذا حمل ب او ج كان المحمول مفهوم احد الامرين وهذان المفهومان متغائران ولا معنى لرجوع احدهما الى الاخر كما لا يخفى بخلاف الموضوع اذ عنى به الافراد وافراد نوعه وعرضه الذاتى افراده فالحكم عليها لا محالة يكون على افراد موضوع العلم وهذا معنى رجوع موضوعات المسائل الى موضوع العلم قوله لا يخرج عن احدهما اه ثم المفهوم منه ظاهراً انه يلزم فى عرض الذاتى عدم خلو المعروض عنه وهم قد صرحوا بان الذاتى قد يكون اخص من المعروض فيجوز انتفائه عنه كالحركة مثلاً او السكون فانهما من العرض الذاتى بل الاولية للجسم الطبيعى غاية الامر انه انما يجوز ذلك اذا لم يكن الموضوع واجباً لان يصير نوعاً معيناً متهيأ لقبول ذلك العرض الاخص والحال فى الحركة والسكون كذلك قوله قلت قد صرح الشيخ المقصر ان ما يلحق الشئ ويشمل جميع افراده اما على الانفراد او على سبيل التقابل قد لا يكون عرضاً ذاتياً لذلك الشئ لجواز ان يكون عارضاً للشئ لامر اخص وح يلزم كونه ليس عرضاً قوله عليه من الظان بعض المحمولات فى المسائل على هذا النهج ومحتاج فى عروضه للموضوع الى ان يصير نوعاً متهيأ لقبوله وعروضه عليه وح فلا احتياج الى احد الامرين المذكورين ظ

قوله فی لحوقه ای ملحوقیة ذلك الشیٔ لما یلحقه اولاحقیته له
فالمصدر یحتمل الوجهین قوله وکذا الزوجیة فیحتاج الخط و
العدد فی لحوق الاستقامة والانحناء والزوجیة والفردیة لهما
الی ان یصیر نوعا معینًا من الخط وهو المستقیم والمنحنی والعدد هو
الاربعة وغیر ذلك وبالجملة الازواج والافراد قوله عن القسم
المختص اه الصحیح ان یق عن القسم الشامل علی الاطلاق فی مقابلة
الشامل علی سبیل التقابل لا علی الاطلاق والتوجیه خفی قوله
للجنس ایض اولیة وکان هذا صریح فی خلاف ما قاله الاستاذ
فیما سیجیٔ حیث قال قلت هذا الکلام من الشیخ الی اٰخره کیف
واذا کانت العوارض للجنس اولیة حقیقة فکیف یکون المسامحة
فی کونها من الاعراض الذاتیة وبعد هذا این ذلك التصریح المخالف
لهذا التصریح ثم دلالة کلام الشیخ علی ما ذکره السائل حیث قال
بل انما اخرجناه اه غیر واضحة فتفکر لعله یتیسر التوجیه قوله مثل
قولنا کل کم اه کان المراد ههنا المساواة بالنسبة الی کم اٰخر ولو حمل
المساوی علی المساوی فی نفسه بالمعنی المشهور وهو ما یکون کسره
من العدد لم یکن من الاعراض الاولیة للعدد بل ما لم یصر العدد
نوعا معینًا من انواع معینة لم یتهیأ لقبول المساوات بهذا المعنی
بخلاف المساوات بالقیاس الی عدد اٰخر فانه یعرض جنس العدد
اولا وبالذات وایض لو کان المساوات بهذا المعنی لم یصح کل
کم اما اه بل انما یصح کل عدد اما اه قوله من الاعراض الذاتیة
مسامحة اه فالتمثیل یکون مسامحة فلم یصح ان الشیخ لم یجعله
خارجا عن العرض الذاتی مطلقًا وهذا هو الظ والسند مدخول
کما ذکره قوله ولا شك ان البحث اه فلم یبحث فی العلوم عما هو

جمال معراخوند

غير عرضی ای فی الحقیقة بل انما یرجع البحث فیها الیه لهذا قال فلا بد ان یصار الی ماذکرنا یعنی اما الی الحمل علی
المسامحة باعتبار التفصیل بل باعتبار ترک التفصیل واما الی الفرق المذکور ومحصله ان البحث فی المسائل یرجع
الی البحث عما هو عرضی ذاتی لنفس الموضوع ویق محمول العلم واما محمولات المذکورة فی المسائل وهی المساوات
بمجهول فلا بأس بان لا یکون عرضا ذاتیا لموضوع العلم لا محمول المسئلة قوله بین القسمین ای القیدین
فی القسمین قوله وایضا قد شرط الشیخ اه جواب اخر عن السوال الاول الذی نفی فیه الحاجة الی ارتکاب
احد الامرین من الحمل علی المسامحة والفرق قوله او بحسب العدم الذی الخ ای بحسب التقابل الذی یق له
تقابل العدم والملکة والظاهر ان الموصول صفة العدم وجعله صفة لمقابله وجه غیر متضح قوله مثل الخط
بالنسبة اه التمثیل نشر مرتب فان الانحناء ضد الاستقامة والزوجیة هی الانقسام بمتساویین والفردیة
عدم الانقسام بمتساویین عما من شانه الانقسام من حیث انه عدد قوله الا الی المقابل مثله ای المقابل بحسب
المضادة او بحسب العدم ویعتبر ههنا تضمین غیر متصل اصل المقابل مثل ماذکر بل متصلا منه وواصلا الی
سلب فقط قوله من الافلاک والمعادن فان احوال الافلاک علی زعمهم امتناع الخرق ولبعض المعادن والنباتات
والحیوان صعوبة ولبعضها سهولة والعناصر ایض لبعضها سهولة ولبعضها صعوبة وهذه الاحوال
لیس بین کلها تضاد حقیقی اذ التضاد الحقیقی لا یکون الا بین الاثنین فقط فالتضاد بین هذه
الاحوال مشهوری غیر معتبر ههنا کما یدل علیه کلام الشیخ فالتقابل الحقیقی ح لا یکون الا بین کل حال من هذه
الاحوال وسلبه السلب ایض غیر معتبر ویدل علیه کلام الشیخ کما مر قوله من الایصال البعید للتصورات بالقیاس
الیها او للتصدیقات بالقیاس الیها قوله والابعد فی التصدیقات للتصورات بالقیاس الی التصدیقات بل
للتصدیقات ایض علی حد الوجهین بالقیاس الیها فان قیل لا مسئلة فی المنطق محمولها الایصال البعید او
الابعد نعم الایصال القریب قد یکون محمولا فی بعض المسئلة اجیب عنه بان المنطقی انما یبحث عن الایصال
القریب او عن اعراض الذاتیة للتصورات والتصدیقات متکثرة مشترکة فی معنی الایصال بل فی معنی
البعید او الابعد لما تعذر تعداد تلک الاعراض علی سبیل التفصیل عبر عن الکل بالایصال او عبر عن تلک
الاعراض بالایصال البعید او الابعد علی سبیل الاجمال قطعا للتطویل المتعذر اللازم من التفصیل قوله
الدلالة فالمقسم ههنا هو الدلالة اللفظیة الوضعیة وهذا هو المعتبر من بین اقسام الستة للدلالة اذ بناء
العلوم والمحاورات علیها وهی العمدة فی افادة المعانی علی الاطلاق واستفادتها قوله کاح اح وکذا دلالة اخ
بضم الهمزة وسکون الخاء المعجمة المشددة علی وجع المطلق واذا فتحت الهمزة دل علی التحسر
وکذا دلاله اف علی التضجر قوله وطبعیة ربما یق فی الحصر الدلالة اما ان یکون للوضع مدخل فیها

اولا والاول هى الوضعية والثانى اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهى الطبعية اولا وهى العقلية والمناقشة فى الاخيرة ما فيه وتدفع بالاستقراء وقولهم بحسب مقتضى الطبع يحتمل كما افاده قدس سره وجوها ثلثة بان الطبع يحمل على طبع اللافظ وعلى طبع اللفظ وعلى طبع السامع فان طبع اللافظ يقتضى لتلفظ باللفظ الدال عند عروض المعنى له فطبع اللفظ يقتضى ان يتلفظ صاحب المعنى وطبع السامع يقتضى تأدية ذهنه من اللفظ الى المعنى عند سماعه **قوله** وهى لا ينحصر اه كما اشتهر بين المتاخرين فانهم حصلوا دلالات اقساما ولم تجد الدلالة الطبيعية الغير اللفظية مع نفعها كما افاده **قوله** لا سيما عند اشتداد المرض قول على انه يمكن ان يق مرادهم بالدلالة الطبيعية ما يكون صدور الدال ناشيا عن الطبيعة وهذا صادق مع اضطرار الطبيعة ايض بل اذا كان بها اضطرار فهذا ادخل فى صدق القول بالصدور عن الطبيعة فان افعال الطبيعة ما لا يكون صدورها عن المصدر بمداخلية الشعور والاختيار ففى صورة الاضطرار يكون الطبيعة اتم فليس فى الفرق على تقدير التسليم فائدة **قوله** تنبيها على ان التمام اه التفرقة بين الجميع والتمام يحتاج الى تأمل فلو اختير العين على التمام كان اولى واتم **قوله** عقلى دالة على ثلاثة والايجاب فان هذه الدلالة اما على تمام المعنى الموضوع له اولا والثانى اما على جزئه او ليس بجزء منه وهو الخارج والاولى مطابقة والثانى تضمن والثالثة التزام **قوله** فان اللزوم اشارة الى جواب شبهة هى ان الدلالة الالتزامية على الخارج اللازم وح لم يكن الحصر عقليا لانه يجوز عنده ان يدل اللفظ الموضوع على الخارج الغير اللازم فاجاب عنه بان الدلالة الالتزامية على الخارج وليس اللزوم معتبرا فى نفس مفهومها فان اللزوم اه **قوله** وليس معتبرا فى حدها ولو كان معتبرا فيه فالحصر ح ليس عقليا اذ العقل يجوز الدلالة

جمال معراخوند

على الخارج الغير اللازم فهذا يكون قسما اخر يجوزه العقل فكيف يكون الحصر عقليًا نعم لما كانت الدلالة الالتزامية مجرد الدلالة على الخارج فالحصر يكون عقليًا الا ان الدلالة عليه لا يتحقق بدون اللزوم ثم اقول لا يخفى ان اعتبار اللزوم في حد الدلالة الالتزامية لا يخل في كون الحصر عقليا اذ العقل لا يجوز الدلالة الوضعية الدائمة كما هو المعتبر في اصل الدلالة على الخارج الذي لا يكون تصوره لازما لتصور الموضوع له كيف لو لم يكن تصوره لازمًا لتصوره فلا دلالة للفظ عليه فضلا عن ان يكون وضعية ولو كان لازمًا فلم يتصور قسمًا اخر غير الدلالة على احد الوجوه الثلاثة **قوله** في الحاشية وههنا بحث اورده الفاضل المولوي الشيخ حسين الهروي نقضًا على حصر الدلالة الوضعية في اقسامها الثلاثة للدلالة مثل هذا اللفظ على ذلك الجزء من حيث انه يلزم الجزء الاخر ليست دلالة على تمام ما وضع له فلا يكون مطابقة ولا على الجزء من حيث الجزئية فلا يكون تضمنية وليست على الخارج فلا يكون التزامية اذ دلالة الالتزام هي الدلالة على الخارج من حيث كذلك فخرجت عن الاقسام الثلاثة مع صدق المقسم عليها هذا تقرير سواله ان اريد نقضًا على الحصر ويمكن ايراده نقضًا لتعريف دلالة الالتزام كما ذكره الاستاذ المحقق رحمه الله وتقريره ان هذه الدلالة الالتزامية لا يصدق عليها تعريفها لعدم كونها دلالة على الخارج والالتزام هي الدلالة على الخارج من حيث هو كذلك فلا يكون تعريفها جامعًا ولا يمكن ان يقال انها ليست التزامية فلا ضرورة في عدم صدق التعريف عليها لانها ليست

جمال مع اخوند

م مسلم الفهم الا ان يقال ان حصول تلك المادة لما كان مجرد فعلنا وجعلنا يجب دفع النقض بتلك المادة اذ الناقض ان يوضع لفظا لها فتامل ١٢ اخوند

علاقة اللزوم ولذلك لو فرض انتفاء كونه جزءً الموضوع
له دل اللفظ بتلك العلاقة عليه وايضًا معلوم انها ليست
مطابقة والظاهر انها ليست تضمنية لانها من حيث
الجزئية والتضمن منحصر في الدلالة على الجزء من هذه
الحيثية فتعين ان يكون التزامية والجواب المذكور جواب
عن السوال على التقديرين لان حاصله ان هذه الدلالة
التزامية يصدق تعريف الدلالة الالتزامية عليها
فلا يتوجه نقض الحصر لدخولها في احد الاقسام ولا
يكون تعريف الالتزام غير جامع لصدقه عليها ووجه
صدقه عليها ان محصل تعريف الدلالة الالتزامية
دلالة اللفظ على ما لا يعتبر دخوله ولا عليه من حيث
هو كذلك سواء لم يكن داخلا او كان داخلا ولم يعتبر
دخوله او دل عليه من تلك الحيثية وهذا صادق
على المادة المفروضة لان مدلولها وان كان داخلا لكن
لم يعتبر دخوله ولم يدل عليه اللفظ من حيث الدخول
وهذا كاف في صدق التعريف عليها قوله كما بين
العمى والبصر عدل عن الامثلة المشهورة لظهور عدم الانطباق

قوله وايضا معلوم اه عطف على قوله لانها ليست علاقة اللزوم وفي الوجه الاول تثبت كون تلك الدلالة التزامية بتحقق علاقة اللزوم المعتبرة في الدلالة الالتزامية واثباتها في هذا الوجه بانتفاء المطابقة والتضمن بعد انحصار الدلالة اللفظية في الاقسام الثلاثة

قال المحشي عدل عن الامثلة المشهورة للعلم من جملة الامثلة المشهورة مثال قابل العلم وصنعة الكتابة بالقياس الى الانسان وقوله لظهور عدم الانطباق المثال على الممثل وقوله واما صحة اه انه بيان لها قال الخ به من جعل المثال المذكور مثال الدلالة الالتزامية لانه اعتراض عليه بان بناء كلامه على الخروج عن المقصود والحق ان بناء الدلالة الالتزامية على الخروج عن الحقيقة اذ ليس في الاصل لازمه

جمال معراخوند

مولانا اخوند شيخ الجبار رحمه الله تعالى عليه

واما صحة هذه المثال فبنى على كون البصر خارجًا عن حقيقة العمى وهذا مما لا شك فيه كيف ولو كان داخلًا لزم اجتماعهما فى الوجود العينى واما الدخول فى المفهوم يعتبر به عن حقيقته فلا يضر الالتزام الذى هو مبنى على الخروج عن نفس الحقيقة قوله والاصل الحقيقة اى اصل الكلام ان الفعل لا يسند حقيقة الى جزئه ولما اسند العمى الى الابصار والاصل هو الحقيقة علم البصر خارج عن العمى

جمال مع اخوند

مولانا اخوند مع الحاشية رحمه الله تعالى عليه

خاتمة الطبع

بفضل خداوند ارض وسما
بتائيد آل نبى كريم
شده طبع اين نسخهٔ بيمثال
حواشى اخوند وتعليق هم
بفرمائش تاجر نامدار
چه گويم ز صدق ز اسلام او
بهمت كمار و بطبع كتاب
بزر صرف كردن ندارد دريغ
همانا كه طبع كتاب ضخيم
وكانش بشهر بخارا رجند
خدا همتش را فزون كند

بعون محمد شه دوسرا
بامداد اصحاب پاک وعظيم
كه موسوم گشته به ملا جلال
شده با حواشى ديگر بهم
كردار و بفضل و شرف اشتهار
كه صديق خواجه ابو نام او
كند صرف زر بى حد و بى حساب
زر افتد ز دستش چو باران ز ميغ
نيايد بجز صرف زر با وسيم
بشهر مرغينان بشهر توقند
دلش را چو درياى جيحون كند

اُخوند كلان وبهامشه اخوند شيخ

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد لله قالوا الحمد هو قول خاص يرد عليه انه يلزم منه ان يكون المقول هو المحمود لانهما مفعولاهما فان فى كل حمد حامدا ومحمودا ومحمودا به ومحمودا عليه ففى حمدنا للواجب تعالى بالقدرة والعظمة بسبب انعامه لنا نحن حامدون والواجب محمود والقدرة والعظمة محمود به والانعام محمود عليه فلو كان الحمد هو قول خاص يجب ان يكون المحمود مقولا والمحمود به مقولا به والمحمود عليه مقولا عليه شئ منها لم يسمع بل المقول متعين فى الكلام سمعا قال المحشى فلا يخلو عن خدشة ما لعل وجهها ان الصفاء هو الممدوح عليه والكلام فى الممدوح به بانه يجب ان يكون اختياريا ام لا فلا يكون مما نحن فيه بخلاف ما اذا كان على بمعنى الباء فيكون ممدوحا به فيكون مما نحن فيه لا يخفى عليك انه لا دخل لكون الصفاء ممدوحا عليه او به فى صحة الاستشهاد فان اللؤلؤ ممدوح فلا بد له من ممدوح به ومعلوم بالضرورة ان ليس له فعل اختيارى يكون ممدوحا به لكونه جمادا فيدل هذا المثال على ان فى المدح لا يجب ان يكون الممدوح عليه وبه اختياريا سواء اورد هذا القيد او لم يورد وسواء جعل على بمعنى الباء او لا واما عدم القول حمدنا فيدل على ان فى الحمد يجب ان يتحقق امر اختيارى سواء كان هو المحمود به او عليه

اخوند كلان

ولا يدل بخصوص اختيارية احدهما وهذا ايضا اذا لم يكن مانع آخر مثل كون المحمود مختارا بلا
اعتبار اختيارية المحمود به او عليه بان يكون المحمود المختار اوصافا غير اختيارية ويكون
الحمد والمدح بحسبها كصباحة الخد ورشاقة القد مثلا والحاصل ان العموم باعتبار الاختيارية
يتصور بوجوه ثلثة بل اربعة الاول ان يعتبر في الحمد كون المحمود مختارا بل وان اعتبار
اختيارية المحمود به وعليه ولا يعتبر في المدح كون الممدوح مختارا والثاني ان يعتبر مع ذلك كون
المحمود به فقط اختياريا ولا يعتبر في المدح هذا والثالث ان يعتبر كون المحمود عليه فقط اختياريا
سواء كان المحمود به اختياريا او لا ولا يعتبر في المدح هذا والرابع ان يعتبر في الحمد كون المحمود
به وعليه معا اختياريا ولا يعتبر في المدح كذلك فتزيد الاحتمالات بكثير بالجمع بين الا
والثلثة فيها ثم الضرب فعليك التفصيل قوله لترجيح الاول ونسبة الثاني الى ظنا انهما
مما يكون كما قال ولا قيل ويحتمل ان المعلوم باعتبار معلوم القائل الاول بالقول الاول وترجيحه
على الثاني من حيث نقل القول الثاني عن الآخر والظاهر ان قيل الثاني من مقول القائل
الاول فيفهم من كلامه ترجيح الاول حيث لم ينسب الاول الى احد ونسب الثاني الى البعض
كما لا يخفى وان كان قيل الثاني من الشرح كالاول فلا يتساوى المنقولان المقولان
ولا ايهام ترجيح احدهما على الآخر فيكون الترجيح والنسبة الى البعض كلاما
دالا غير مفهوم من سابقه فالراجح بل الواجب ترجيح ونسب على صيغة
المجهول عديلا يقيل ووجود قيل الثاني في كلام القائل الاول لا يقتضي
ان يكون ههنا نقلا لنقله قوله ونقض بقوله تعالى واما ثمود الخ لعل هذا
النقض مشترك لانه كما ان بعد الايصال لا يتصور عدم الوصول كذلك

اخوند كلان

بعد الاراءة لا يتصور عدم الرؤية فكما ان استحباب العمى على الايصال هو عدم الوصول كذلك استحباب العمى على الاراءة هو عدم الرؤية فكما لا يتصور بعد الايصال عدم الوصول لانه مطاوعه كذلك لا يتصور بعد الاراءة عدم الرؤية لانها مطاوعها و احتمال التجوز في احد الطرفين مشترك وهذا كاف الا ان يق بعد مرتبة الرؤية وجب السلوك ولم يبق بعد الوصول مرتبة فلا يسع استحباب العمى بعده وفيه ان الكافر المعاند بعد العلم يعاند فعلمه هو الوصول وعناده استحباب العمى عليه فيتساويان فتامل قول المحشي مثل ما افاده قده في الحاشية اى السيد الشريف في حاشية المطول في بحث احوال الاسناد الخبري حيث نقل عن صاحب المفتاح دعوى ان وجود الشئ علما او غيره قد ينزل منزلة عدمه ونظيره في الاثبات والنفي ما رميت اذ رميت قال قدس سره ما رميت حقيقة اذ رميت صورة لان اثر ذلك الرمي كان خارجا عن طوق البشر وقيل ما رميت تأثيرا اذ رميت كسبا وليس شئ للجبرية فانه في جميع الافعال

اخوند كلان

عند من يقول بالكسب وعدم صحته عند من ينكره انتهى فاعلم ان تنزيل الشئ
منزلة عدمه يقتضى ثبوت ذلك الشئ حقيقة ليكون التنزيل تصرفا من المتكلم
ويعد من صنائعه وفضائله وخواص كلامه وليس فيما ذكراه تصرف منه بل على
ماذكره قده بل على ماذكراه لكون تنزيل العدم منزلة الوجود حيث قال ذرميت
الامع التكلف فالمراد به ما افاده قده فى حاشية المطول ان كان فيه ما فيه
(اذكان الواجب ح ان يقول اويمكن قد جرت التعليق به ١٢)
ايضا لا ما افاده الش فى الحاشية بقوله ويمكن ان يق اه اذ كان الواجب ح
ان يقول اذ يمكن اه دليلا لمجال لمناقشة وبيانا لوجهها وايضا لا يوافق بما
ذكره لانه ظ فى التبعيض ح رفع الكلية والفرق بينهما وايضا الايراد بقوله وفيه تامل
انما يتوجه اليه لا على التبعيض بل يوافقه ووجه امر المحشى بالتامل اخيرا ان
امثال هذا النوع من التخصيص لا يكون مانعا من الحمل على ما هو الحق
فان الخلل قليل ح النكات لامثاله كثيرة فى الخلاف فتامل تحقيقا تجد قول
المحشى لان قوله انك لا تهدى من احببت ولكن الله يهدى اه سمعنا من
بعض حفاظ القران ان الاية قد بنت ههنا ولم يوجد بعده الى صراط مستقيم
ثم على تقدير وجوده فقوله الهداية الواقعة فيه فى الموضعين بمعنى واحد
كان كافيا فى البحث على حاشية الكشاف بان اولهما بلا الى والثانى مستعمل
(مفعول الاول لم يذكر مجازا الى المطول الثانى المفعول الاول)
بالى فلا فرق بينهما بما ذكرت لان مفعول الاول لم يذكر صريحا فيقدر

اخوند كلان

مع افقـا الثانى مفعول لثانى او مفعوله الثانى هو ثانى مفعول الثانى بطريق التنازع فلا تم
البحث بهذا القدر فلا بحث على ما ذكره فى حاشية الكشاف لانا نقول هذا لا يضرنا لان المحشى صرح
اخرا بان كلام حاشية الكشاف منتقض لاية الكريمة باعتبار استعمال لثانى بالى الا ان يق ذكر
استعمال لثانى بالى لبيان ان الاول ليس بالى بل لانه صريح فيه ثم العلاوة باعتبار تخصيص من يشاء
فقط نعم لو قال على ان التخصيص فى احدهما يقتضى التخصيص فى الاخر يكون علاوة باعتبار كل واحد
من التخصيص وقد بقى فى المقام شئ بل اشياء لا يسعنى وقتى والله هو الهادى الى صراط مستقيم
حاصل لسوال بقوله ثم على تقدير وجوده انه استدراك فى كلام المحشى من حيث ذكر التخصيص
وفهم الايصال منه وتخصيص لبحث بما فيه الى بل يكفى ان يق الهداية الواقعة فى الموضعين
بمعنى احد للمقابلة وفى احدهما بلا الى وفى لثانى مع الى فينقض لقاعدة اما بهذا او بذا الى تعيين
الموضع وحاصل قوله لا يق اه انه لا فرق بين الموضعين بل فى الاول ايض بالى مقدر امع المفعول
او تنازعا فى المذكور وحاصل قوله لانا نقول اه ان هذا لا يضرنا بل انما يضر على المحشى لانه قد صرح
بان الثانى مستعمل بالى دون الاول وانما نحن نثبت الاستدراك فى كلامه بعد التسليم وعدم
التسليم بحث اخر يرد عليه وحاصل قوله الا ان يق اه ان المحشى ايض لم يفرق بين الموضعين
بكونه بالى وعدمه بل لا يفرق اصلا بل يدعى انه فى كلا الموضعين مستعمل بالى ويفهم كونه بمعنى
الايصال من التخصيص فيكون كل واحد من الموضعين مادة النقض فح لا يبقى على المحشى شئ
لا الاستدراك ولا ما اورد بقوله لا يق الا فى العبارات قليلا وكثيرا وذكر المقدمة القائلة
بان الهداية فى الموضعين اه لاثبات انه مفعول مقدر بالى لا لانه بمعنى الايصال لان الى لا يكون
كافيا فى البحث ولعله بقى شئ بعد ايض قوله الظ فيه من حيث المعنى لم يتوجهوا الى احتمال
تعلق لنا الى لتوفيق والخير خيرا وشرا صحة وفسادا وهو اسلم من الاحتمالين المذكورين قوله
ولان المعمول اه لا يخفى ان عدم صحة وقوع العامل فى ذلك الموضع انما هو للزوم تقدم ما فى
حيز المضاف عليه فيرجع حاصل الدليلين الى شئ واحد الا ان يفرق بان فى الاول دعوى
كون المعمول نفسه فى حيز المضاف والحكم بان ما فى حيز المضاف لا يتقدم عليه وفى لثانى بيان هذا الدعوى واثبات

ذلك حكم بان المعمول لايقع الاحيث يصح وقوع العامل فيه غايته ان وجه ان العامل لايقع هناك انه في
حيز المضاف وهذا لايستلزم دعوى كون المعمول في حيز المضاف ايضا ولا كونه فيه ايضا والحق هو هذا قوله على
محاذاة ماذكره المص ولم يقل مثل ماذكره المص لان المثال المذكور ليس مما يقدم فيه ما في حيز المضاف عليه
ولا مما وقع المعمول حيث لايصح وقوع العامل من جهة كونه في حيزان لايصح التقديم لان المصدر انما
يعمل اذا كان بتأويل المضارع مع ان كما قال المص في شرحه للتلخيص فوجه صحتها وصحته لايكون هو
وجه الصحة مانحن فيه مما يمتنع التقديم فيه فان قيل المثال المذكور مما لايصح وقوع العامل حيث وقع
المعمول من وجه آخر ايضا وهو ان المعمول وقع بين اكثرها وجمعا والعامل هو جمعا لايصح ان يقع بينهما
والا يلزم تقدم الشيء على نفسه قلنا ان في صورة تاخير المعمول عن العامل ايضا وقع المعمول حيث
لايصح وقوع العامل فيه والا يلزم تاخر العامل عن نفسه بل يلزم تقدم المعمول على نفسه او تاخره
عنها دائما لان موقع العامل اما قبل المعمول فيلزم وقوع المعمول قبل نفسه او بعده فيلزم تاخره عن نفسه
فالمخلص عن هذا ان لايلاحظ في تعيين الموقع بهما نسبة احدهما الى الاخر فتامل **قول** المحشي مامصدر
ولا يفهم ان ما معنى جعل المفعول الثاني لجعل مصدرا في هذا التركيب فانه من دواخل المبتدأ والخبر فكيف
يحمل على السماء والارض الموضوعين في المثالين المذكورين وهذا لظهوره قد خفي علينا وايضا انما يكون
سند لو تعين كون لكم متعلقا بجعل ولم يصح تقدير العامل وجعل المذكور مفسرا والظرفية توسعها
ايضا والا فنقول ههنا مثل السابق **قول** المحشي اي الاثر المترتب عليه قال به في تفسير الحاصل بالمصدر
ويوافقه التمثيل بنقش الخاتم في الشمعة كما في عبارة بعض فيكون هو الاثر الحاصل في مفعول الفعل وفي
التلويح هو الحاصل في الفاعل حيث قال في المقدمة الاولى من المقدمات الاربعة التي اوردها
تمهيدا للتحقيق مقدمة في بحث ان الحسن والقبح شرعيان او عقليان لفظ الفعل قد يطلق على نفس
ايقاع الفاعل ذلك الامر وهو المعنى المصدري وقد يطلق على الوصف الحاصل للفاعل بذلك الايقاع
وهو المعنى الحاصل بالمصدر كالقيام انتهى كلامه فالحاصل من الايقاع يكون امرين احدهما في المفعول
وهو ظ ويستفاد من قوله ايقاع الفاعل ذلك الامر ايضا وثانيهما في الفاعل ومثله بالقيام وسماه وضعا
وبالحرارة وسماه كيفية فتامل في المثالين خصوصا في الاخير وترتبه باي فعل كان فانه يستلزم تعميم
الحاصل بالمصدر اولا في الافعال كلها متعديا او لازما ثم تعميم الفعل من الفعل والانفعال المقولين
ثانيا فيكون الحرارة حاصلا بالمصدر لتسخن كما قال في التلويح تمثيلا فيسخن فيحصل منه الحرارة وفيه لو عمم تعميما
ثانيا يلزم التسلسل لانه يلزم ان يحصل انفعال اخر بعد حصول الحرارة وله حاصل اخر وهكذا نعم لو اعتبر التعميم الاول

فقط ولو جعلت الحرارة حاصلاً بالمصدر لتسخن لا لتسخن لكان له مخلص فتامل بعد فانه لا مخلص عن
لزوم فعل وفاعل ولا اقل انه قابل لذلك الحاصل وانه يتردد في الافعال اللازمة في تقدم المعنى المصدري
على ماسماه حاصلا بالمصدر وفي الافعال المتعدية في ترتب ماهو حاصل في الفاعل وفي تعدد الحاصل بالمصدر
فيها في الفاعل والمفعول ثم اعلم انه يجوز ان يكون هٰكذا مفعولاً لمثل تاديبا في ضربت تاديبا تمييز الرسالة
قول المحشي فان اقتدأنا به اه اعلم ان الاقتداء له تعلق بنا تعلق المصدر بالفاعل وتعلق به صلى الله عليه
وسلم تعلق المصدر بالمفعول فاذا قلنا اقتدأنا يليق به يكون معناه اللائق لان يكون متعلق اقتدأنا
هو كما يليق اللائق للمحمودية هو الواجب وحمدنا لايق به لانه لا صالح للمحمودية سواه فيكون المراد عن قوله
يليق به بيان متعلق الاقتداء فلا غبار في كلام المحشي قوله لان اقتدأنا به يليق به لا يكون على طبق
كلام المص لان لفظ به في كلام المص في موضع واحد اذا تعلق بيليق يكون المراد
بيان متعلق الاقتدأ وهو مفعوله فتم الكلام بخلاف المحشي فان لفظ به فيه في الموضعين حيث قال اقتدأنا
به افاد تبيين متعلق الاقتدأ ومفعوله فاذا قال بعده يليق به يجب ان يحمل على معنى اخر فيحصل عدم اللياقة
من هذا الوجه واما اذا ذكر الاقتداء مطلقا بدون بيان المفعول ثم ذكر يليق به بيانا له وكذا اذا ذكر
الاقتداء مقيدا بذكر المتعلق ثم ذكر يليق مطلقا فلا يظهر وجه نقصان الكلام ولعل الش اشار بقوله فافهم
الى ما ذكرنا قول المحشي علم ان اه والغرض من هذا التحقيق اولا دفع التدافع بين كلامي الش في الاصل
والحاشية على المشهور وتوفيقهما ايض على المشهور اخيرا كما ترى حاصل التدافع ان ما ذكره في الاصل ينافي
ما في الحاشية من تقدير متلبس فان المستقر ما يكون عامله عاما مقدرا كما هو المشهور وحاصل الدفع
ان الحق ان المستقر هو ما يكون عامله مقدرا سواء كان عاما او خاصا فليس بناء كلامه على المشهور
بل على التحقيق فيلزم مخالفة المشهور اولا توفيقا بين كلاميه حقا ثم يتصدى التوفيق ثانيا بين الكلامين
على المشهور اخيرا فقوله على المشهور اولا متعلق بالتدافع لا بالدفع وثانيا على التوفيق قوله فهذا اشارة
الى المرتب قال المحشي المراد به الاشارة العقلية لا الاشارة الحسية والاشارة الحسية هي ان يقال لشئ انه
ههنا او هناك ومرجعها الى كونه متحيزا بالذات او بالعرض فالمرتب في الخيال مما لا يقبل هذه الاشارة
لان الخيال مما يقبلها وهو حال فيها فيقبلها فان اريد بالعقلية ما لا يكون من هذا القسم ايض فقوله
وظ ان الاشارة الى المرتب اه مم لجواز ان يكون المرتب من هذا القبيل خياليا وان اريد بها ما يشمله
فلا ينافي كونها حسية بالمعنى المذكور المعروف فلا وجه للصرف هذا اذا كان مراد الش من المرتب الحاضر

فى الذهن اعم من الخيالى مقابلا من الخارجى كما هو الظ والا فالخيالى جواب اخر واشارته حسية قوله
الى المرتب الحاضر فى الذهن اعلم ان للايراد بتصور وجهان احدهما تقدم لفظ هذا على الكتاب
لفظا كان الكتاب او معنى او نقوشا على الاحتمال السبعة فتاخر وضع الديباجة يكون جوابا عنه
كما قيل وكذا جواب الشارح ترقيا اذ لم يعتبر تاخره عن الالفاظ والنقوش والمعانى المدلولة بالالفاظ
لكن يجب ان يلتزم تاخره عن المرتب الحاضر ايض وثانيهما عدم وجود الالفاظ ومعانيها فى الخارج
كما قال اذ لا حضور للالفاظ فالجواب هو جواب الشارح وتاخر وضع الديباجة لا ينفع فالتعميم بقوله
سواء كان وضع الديباجة اه تعميم لالتزام الصحة بهذا الجواب وحصر ما فيه وبيان لعدم صحة
ما قيل ح بخلاف الاول فان التعميم فيه لعموم الجواب على التقديرين بخلاف ما قيل فانه كان صحيحا
على تقدير التاخير فقط وبناء كلام الشارح على الثانى وعدم صحة ما قيل فى غير النقوش ايض على تقدير
كون الايراد هو الثانى والحاصل ان ترجيح جوابه على ما قيل على الاول باعتبار صحته فى صورتى التقدم
والتاخر وصحة ما قيل فى صورة التاخر فقط وعلى الثانى باعتبار صحته على التقديرين وعدم صحته
فى صورة اصلا فالترجيح ح اتم ثم فى جعل الاشارة التى فى الخطب الى غير ما هى فيه لا يخلو عن تامل
فان الخطب لبيان حال ما هى فيه فان الاشارة ان كانت فى اللفظ يجب ان يكون اشارة الى الالفاظ
وعلى هذا القياس تامل قول المحشى اذ لا حضور للالفاظ مجتمعا بل لا حضور لالفاظ الكتاب
اصلا حين الاشارة بهذا لا مجتمعا كما قال ولا متعاقبا وان كان قبلها لها وجود تعاقبى ثم كان
المناسب ان يقول بدل قوله فهو الالفاظ الصرفة فهو المركب من الالفاظ والنقوش لانه اقرب
الى الوجود من الالفاظ لان اجزائه بعضها موجود مجتمع الاجزاء بعضها مع بعض ومع المتعاقبات
منها ايض فهو اقرب الى الوجود والى الاشتباه بانه موجود بل مجتمع خارجا فاللايق بالرفع هو هذا
الاشتباه قوله ولا يخفى انه لا يناسب لا يخفى انه يرد اذا اريد المرتب الحاضر فى الذهن ايض ويحتاج
الى التوجيه بانه من قبيل تسمية المعبر عنه باسم المعبر على عكس الاول والظ على الوجهين انه فى مجاز
فى الاسناد لا التسمية الا ان يراد من التسمية الاعم من التوصيف فهذا التضعيف لا يختص بكلام
ذلك القائل ان تحقق وان رد عن احدهما رد عن الاخر ايض والكلام النفسى يدفع عن الشارح ولعله
لهذا خص قول المحشى اشارة عقلية بعد التزام كون الاشارة عقلية لعله يصح بالنسبة الى المعانى

فى الخارج وان نوقش فيه فى الظانه لا مناقشة فى الموجود الغير المحسوس كالكلى الطبيعى على مذهب الشيخ فتامل وههنا احتمال اخر هو ان يكون اسما لكل واحد من نقوش الكتابة بان يكون الوضع عاما والموضوع له

اشارة الى ان هذه المناقشة مشتركة بين المعدوم الخارجى والموجود الخارجى الغير المحسوس كما لا يخفى ويحتمل ان يكون اشارة الى ان القول بوجود الكلى الطبيعى ليس من افعال الشيخ

خاصا **قوله** فالاشارة الى الحاضر فى الذهن احسن اه لا يخفى ورود الترديد المذكور فى النظر ههنا ايض فان الحاضر فى الاذهان اشخاص ذهنية متغايرة متمايزة فيما بينها والاستحالة كما ذكر ووجود الكلى الطبيعى فى الذهن لا يصححه لان الذهن انما يقدر على تجريده عن العوارض الخارجية عن المشعر المدرك له لا عن الذهنية وان بالغ فى التجريد وقال مثلا الانسان مجرد عن جميع العوارض الخارجية والذهنية حتى عن هذا التجرد عن تجرد هذا التجرد وهكذا لا يتحقق فى مرتبة تجرد تام عن جميع العوارض والشرح صرح بمثل هذا فى استشكال عروض الوجود المطلق والذهنى فى الذهن بعد ما قرر ان عروض الوجود الخارجى ليس فى الخارج بل فى الذهن لعدم امتياز مرتبة المعروض عن العارض فيه لعدم بقاء المعروض فى الخارج بعد اخذ الوجود عنه واعتباره فى مرتبة العارض الا ان يجاب عنه ههنا بما اجاب به هنالك بان عروض الوجود المطلق والوجود الذهنى للموجودات الذهنية فى الذهن لان للذهن ان يعتبرها مجردة عن الوجود مطلقا لا ان يجعلها مجردة وغير الممكن هو هذا الثانى لا الاعتبار والاعتبار لا يستلزم التحقق وههنا يعتبر المرتب الحاضر فى الذهن مع قطع النظر عن جميع المشخصات الحاصلة الحاضرة له بذهن دون ذهن وان لم يتصف فى نفس الامر بهذا الوصف لا خارجا ولا ذهنا بل كان محض اعتبار ولا يوجد فى الخارج مثل هذا الاعتبار لان الخارج ليس صاحب الاعتبار مثل الذهن شيئا فى الخارج مجردا عن جميع الاعتبارات الخارجية فهذا الاعتبار يوجد فى الذهن وكذا اذا بنى الكلام على ان الطبيعة غير محسوسة كما فى الحاشية تامل تحط باطراف الكلام فان الاشارة العقلية الى الافراد الذهنية ليست اشارة عقلية الى الطبيعة الموجودة فى ضمنها مثل الاشارة الحسية الا ان يقول الطبيعة الاشارة الحسية فى ضمن الافراد انما كان تبعا للشيخ لا تحقيقا وفى الذهن لم يقل به الشيخ فنحن ملتزمه اذ لا خلاف لاحد فى خطاء الشيخ هنالك ولا يستلزم خطأه ههنا ايض الشرح ممن يبالغ فى وجود الكلى الطبيعى فى ضمن الافراد بوجود واحد ولا يقول بتعدد الذهن ايض كما صرح به فى حكمة العين من ان الوجود الواحد الموجود متعدد هربا عن قيام العرض الواحد بالمحلين فلعل بناء كلامه على انه فى تصحيح كلام الغير وبيان مراده فيجب رعاية مذهب صاحب الكلام او انه اراد من عدم الحضور عدم الاحساس حيث لم يصرح فى الاتى بكلام الشيخ كالمحشى وان قال به هنالك وتحقيق المقام يقتضى بسطا فى الكلام فهم هذا القول هو ههنا ايض **قوله** تشبيها للشمول العمومى ليس المراد من العموم هو العموم المحمولى كان شيئا من المعانى

وعلمها وبيانها لا يكون محمولاً على الالفاظ والعبارات بل المراد من العموم هو اللزوم والاحاطة بحسب الوجود كاحاطة الظرف المظروف وسيجيء قريباً ازيد مما ذكره هٰهنا بل لا تعين المجازية الا بسبب جميع المعانی الحقيقية المحتملة نفی بعد المجازية يحتمل من ای معنی وبای علاقة فتثبت الاحتمالات ثم فی يحمل ان يتعلق بالكلام او تهذيب وغاية اويكون خبرا بعد خبر لقوله فهذا ضعيف بالتفصيل **قوله** المحشی لانقل المعانی الا اعلم ان كون الالفاظ اوعية وقوالب للمعانی لا ينافی كونها مظروفا لبيان المعانی ولا يحتاج الی بيان تغاير الجهة كما يفهم من قوله لكونها ماخوذة ومستفادة منها واللازم هٰهنا كون المعانی مظروفا لمظروف بيانها او مظروفا لبيانها بواسطة ثم القالب لا يجب ان يكون ظرفا كما فی قوالب الابان بل قد يكون مظروفا كما فی الحقوق فيجوز ان يكون المراد بيان جهتی مظروفية وظرفية معاً فی كل من اللفظ والمعنی فلا يتوهم منافاة هذا الكلام لما ذكره من مظروفية الالفاظ بل صحه **قوله** غاية تهذيب الكلام يحتمل ثلثة اوجه الاول ان جملة مبالغة مثل رجل عدل مجازاً فی النسبة مصدر مبنی للمفعول هٰهنا والثانی ان يكون مصدر بمعنی اسم المفعول مجازاً فی الظرف هذا ظ ما ذكره الشارح دون الاول علی ای حال فمراده واحد منهما والثالث ان لا يراد من الغاية التوصيف بل يراد من الغاية المنتهی والحاصل بالمصدر مثل حاصل الضرب ولها رابع لا تصرف فيه هو ما ذكره الشارح ثانياً والتصرف فيه فی جانب الموضوع فقط بالتقدير اولاً ان امكن **قوله** المحشی شيئاً اخر ان اريد بالاخر الاخر بالذات فهو مم وان تم بطلانه ودليل بطلانه وان اريد به الاخر فی الجملة فهو مسلم لكن نفی التالی غير مسلم وقوله بل المرام هو نفس التقرير ان اريد به انه نفسه من جميع الوجوه فهو غير مسلم وان اريد به انه يصدق عليه فهو مسلم لكن لا ينافی الغيرية فی الجملة لكن فی دعوی الظهور والبعد توسعة ثم الفائدة لقوله بل المرام هو نفسه بعد قوله والظ انه ليس كذلك انما يظهر اذا اريد بالاخر الاخر بالذات والاعتبار معاً فيكون رفعه وهو قوله والظ انه ليس كذلك رفعا للايجاب الكلی فيبقی للترقی محل تامل تم اولم يتم **قوله** المحشی وقيل يكون خبرا لا معرفة والظ انه ايراد عطف علی الايراد الاول هو قوله ويلزم قطع شیء عن الاضافة والايراد اما بان ما موصولة وخبر لا يجب ان يكون نكرة فالجواب بانه يقدر ما نكرة موصوفة يحتمل ان يراد ما مع كونه موصولاً يجعل فی تقدير النكرة الموصوفة وحكمها وان يراد كونه خبراً علی تقدير ان يكون ما نكرة موصوفة لا علی تقدير كونه موصولاً ايضاً وقوله فی الجواب القدر يلائم الاول بخلاف توصيف النكرة بالموصوفة واما بان ما نكرة وخبر لا يجب ان لا يكون نكرة بل يجب ان يكون معرفة فيجاب عنه بانه وان كان نكرة لكنه يقدر موصوفة فتكون فی حكم المعرفة

وليصحح ان يق ايض يقول به على تقدير كونه موصولا وعلى اى حال فلا ايراد على احد احتمالى ما او احتمال الاخر يكون وجها لجعله خبرا نعم اذ اصح النقل عن الاخفش بانه جعله خبرا موصولا او موصوفا لا يكون صحة احد احتمالين كافية فى الجواب بل جعل محل الايراد فى حكم الاخر يكون جوابا عنه ثم قوله واما الجواب باحتمال انه قد رجع اه حاصله انه لا يفيد رجوعه الى ان رافع خبره هو الرافع السابق لان الكلام فى انه خبر لا يكون معرفة او نكرة والرجوع فى هذا القول ينفعه والنزاع المذكور بعده فى مقام اخر فانظر حتى تيسر ملاحظة محل الخلاف بين سيبويه والاخفش فى هذا المقام تفصيلا وان الايراد من اى جهة لعل الله تعالى يوفقكم **قول** المحشى ذكر البلبانى الظاهر انه ليس مراده ان هذا مناف لما وجد من قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف لان ما وجد مثال لحذف لا فى غير سيما وما ذكره البلبانى فى الحذف فى خصوص سيما بل مراده انه يوجد مثال مطلق الحذف ولا يوجد مثال حذفها عن سيما كما ذكره البلبانى فيكون ايرادا على المصـ وحاصل الاستاذ على الاول انه يحذف لا كما فى قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف لكن البلبانى يقول انه لا يوجد فيكون ايرادا على البلبانى ونسبة عدم الوجدان على الاحتمال الثانى على البلبانى لعدم اعتماده على تتبع نفسه وعلى اى حال لا يخلو عن تكلف فتامل فان المجازات لا يجب ان توجد بخصوصه فى كلام العرب بل نظيرها كاف كما مر فى عقائد الاسلام واسئل القرية وكذا لا يرد على البلبانى شئ لانه لم يسلب الجواز لا مطلقا ولا خصوصا وكذا لا يرد على المحشى شئ لان مقصوده مجرد نقل لا اثبات المغايرة وهذا الاخير حاصل الامر بالتامل **قول** المحشى لفظ البيان مقلد وبعد تقدير لفظ يبقى الكلام فى ظرفيته وكيفيته **قوله** فالظرفية مجازية فيه ان الظرفية غير مقررة قال فى شرح الملخص لفظة فى مستعملة فى معان كثيرة اما بالاشتراك او بالتشابه كما يق فى المكان وفى الزمان وفى الحقيقة وفى العرض وفى الغاية وفى الكل والجزء الى غير ذلك الا انا نعنى ههنا اى من قولنا الموجود اما ان يكون فى شئ ان يكون مختصا به ساريا فيه بحيث ان يكون الاشارة احدهما عين الاشارة الى الاخر فمع هذه الاحتمالات كيف يجزم بمجازية الظرفية لا يق مراده انه ان كانت الظرفية فمجازية كذا وكذا لانا نقول بناء الكلام على احتمال واحد وارتكاب تكلفات وترك احتمالات كثيرة

ظاهرها الصحة كلاً او بعضا العلم لا وجله للمتفطن وبعد المجازية يحتمل المجازية من تلك المعاني بعلاقات
اخر او بتلك المذكورة ايض فالحاصل ان الاحتمالات فى القسم الاول سبعة كما قال فكذا فى المنطق
تلك الاحتمالات السبعة فاضرب السبعة فى السبعة فيحصل تسعة واربعون ثم احتمالات المعانى
فى حقيقة كثيرة فاضرب الحاصل فيها ثم مجازاتها بحسب كل حقيقة ثم علاقاتها فاضرب الحاصل
فى كل مرتبة الى الاحتمال بعده ففصل ان ساعدك وقتك قوله بمعنى ما يذكراه لا يخفى ان السابق من
ان القسم الاول فى المنطق ايض مقدمة بل سابقه ايض الى قوله وبعد فهذا غاية تهذيب الكلام فما وجه
ذكر المقدمة ههنا احتمال كونها خبر المجموع المذكور قبله اى هذا المجموع مقدمة تخرج الاحكام السابقة
عن كونها مقصودة بالافادة نعم يجوز ان يقدر مبتدأ مشيرًا الى مجموع المذكور لكن يبقى ان اللواحق
ايض مقدمة الا ان يقال المراد من المقدمة مقدمة العلم وليس السابق منها او مقدمة الكتاب
وليس اللواحق منها تامل قوله فى الحاشية هذا ظ الى ظاهر قولهم اى مجزوم او بديهى لكن بالنظر
الى ظ قول الآخر فيكون هذا ايض ظاهر ثم كونه ظاهرًا مراده انه بالقياس الى معانى كذا وكذا اذا كان مراده
انه ظ بالقياس الى مقدمة الكتاب والبيان كالبيان مع الغير فى التقرير فى الجملة هذا اوجه وانسب
فى مقام الفرق بين مقدمة الكتاب ومقدمة العلم قوله بيان امور الثلثة آه الا انه فسر بيان
الحاجة لقوله اعنى معرفة غايته وكذا الباقيتان فتامل فان التفسير يحتمل ان يكون الحاجة بمعنى
ان المبين هو معرفة الغاية والفائدة ويلزم الحاجة لفاقد هذه ففائدة المنطق وغايتها عصمة الذهن
عن الخطأ فى الفكر فقط والاحتياج اليه ثبت لمن ليس منطقيًا بالطبع وفى الباقية لا يحتاج الى هذا
التوجيه قول المحشى بل ينبغى الا ينبغا غير مسلم نعم الكفاية مسلمة بل فيه فائدة بل هى مفسرة بها
قول المحشى ومن العجب العجيب اه ولا عجب بعد جعل بيان الحاجة المفسر بمعرفة الغاية والمنفعة
مقدمة الكتاب كما فى شرح الرسالة قول المحشى متباينان انما يكون بحثا فى المقام اذا كان راجعًا
الى دعوى العينية فالفرق بين هذا وما يليه ان ههنا ظرفية الشيء لنفسه بدون دعوى منصوص
احدى المقدمتين واثبات الظرفية ههنا لنفسه فيها قوله من مقولة الكيف بناء على المشهور لا على
ان العلم لكل مقولة من المقولة كما هو عندنا قول المحشى فيكون من باب الاضافة فيه ان القائلين بان

العلم هو اضافة منكرون للوجود الذهني وكذا القائلين بالانفعال يقولون انه اضافة بين العالم والمعلوم الخارجي وكذا الانفعال عنده ولذا استشكلوا عليهم بالعلم بالمعدومات نعم مشهور من الامام انه مع القول بالوجود الذهني يقول بانه اضافة فيحمل من كلامه بان يريد هذا الى ان يبين لاحتمال ان يكون مصرحا هو الاضافة الاولى كما قال به جمهور المتكلمين والا فبعد قبول الوجود الذهني فالخلاف في انه نفس الصورة او اضافة او انفعال عنه سهل قريب الى النزاع اللفظي بل نزاع لفظي راجع الى الاصطلاح ولكل احد ان يصطلح ما يشاء ولا مشاحة في الاصطلاح والمصرح في المباحث المشرقية هو هذا وقد نقلناه في التتمة في اواخر بحث حدوث العالم ثم قولهم ايضا دليلهم على الوجود الذهني لو تم لدل لا يكون وجها للمنصورية بل التمامية يكون وجها نعم يكون وجها لكون مرادهم هذا ان كان الخلاف في ان مرادهم ماذا بل لا حاجة الى التمامية فيه ايضا فالحاصل ان الشرطية لا يفيد المنصورية بالفعل بل التمامية المنصورية بالفعل نعم الشرطية يفيد كون مرادهم هذا ثم اضراب عنه بانه اصل الاستدلال يدل على ان مرادهم هذا تم او لم يتم فتامل قوله ولان المتبادر الخ فالحق ان يجعل الوجوه الثلثة وجها واحدا للعدول ويؤدى بلام واحد ويعطف الثاني والثالث بلا لام على الاول او على الاول والثاني الا ان يقال المدعى مطلق العدول لا المجموع ولا كل واحد فتامل قوله المحشي ما بعين ذاته فان قيل مثل ما اورده الشريد في الحاشية ايراد على مذهب جمهور الحكماء ان العلم الحصولي هو وجود ظلي للمعلوم فيلزم ان يكون الوجود العيني للواجب تعالى وجودا ظليا للممكنات وان يكون وجود الواحد عينيا وظليا فجوابه ان معنى عينية الصفات عندهم نفي الصفات والقول بترتب اثر الصفات على الذات فمعنى عينية العلم نفي الصورة المرتسمة واثبات اثرها للذات فلا اشكال ولعله يمكن ان يقال ايضا ان معنى الوجود الظلي انه لا يترتب الاثر المطلوب الا الى الظل فبهذا المعنى لا استحالة في كون الشيء الواحد خارجيا وغير خارجي

اخوند كلان

معًا خارجي بالنسبة الى اثر المطمن نفسه وغير خارجي بالنسبة الى ماهو علم له وهذا يكون جوابًا بالنسبة الى ماذكره الشرفي الحاشية ايض فان الصورة العلمية وجود ظلي بالنسبة الى معلوماتها وخارجي بالنسبة الى نفسها فان الاثار المطلوبة منها يترتب عليها ولا يترتب على صورة هذه الصورة لو ادركها الاخر بالارتسام فافهم ولا تغفل قوله وان لم يجر في كل نوع اعلم ان التقسيم العام يقتضي ان يدخل كل فرد وكل نوع منه في الاقسام او يكون منقسما مثله لان التقسيم بالايجاب والسلب كما في البداهة والكسبية يقتضي الحصر فالحضوري في القديم ليسا قسمين ولا منقسمين فلو كان مراد المخصص هذا لم يرد ماذكره الشر ولعل هذا مراد المحشي من قوله الظ من ارتكب التخصيص اه ومنتهى مرامه نعم لو كان الكلام في نفس التقسيم وكانا من الاقسام وكان كونهما مسلما يرد مايرد ماذكره ثم لو كانا من الاقسام يكونان من اقسام البديهي وقول المحشي فان البداهة صفة وجودية لا يضر لان العلم القديم والحضوري ايض وجوديان بل هما اقدم مان فيه من الظلي فحاصل كلام الشر ظاهرًا اولا انه لا حاجة لنا الى التخصيص بسبب التقسيم وهذا لا ينافي الحاجة اليه من وجه اخر فيكون دفعا للتعليل المذكور فقط مع تجويز الحاجة من وجه اخر كما يؤيد تقييده بوجه بقوله معللا بان الانقسام اه وثانيا انه لا حاجة اليه لا من هذا الوجه ولا من وجه اخر ترقيا لكن عدم الوجه الاخر كان مسلما عند الخصم فلهذا لا يكون جوابا اخر فمدار الجواب على نفي اقتضاء الدليل المذكور التخصيص فالاحسن ان يجعل على في قوله على انه تخصيص للفظ اه نحويا لا علاوة ثم قوله مع ان التعميم انسب ترق على اي حال وادعاء بان التخصيص غير مناسب زائد على دعوى عدم الحاجة اثباتا للحاجة الى نقيضه فهو جواب ثالث بناء على الظ وثان بناء على الاحسن تدبر واحسن التدبر ثم لا تغفل ان كون وجه التخصيص عدم

اخوند كلان

الحصر لا عدم الانقسام فى العلم الحضورى والعلم القديم احتمال منا ومن المحشى
بلا استناد الى الشيء من كلامه والشيخ ناقل ولعله وجد نقلا صريحا ممن نقل عنه كان
بحثه عليه لا على من تخصص لعدم الحصر وقد عرفت تأييده بتقييده ثم قول المحشى
وهو اى العلم الالهى لعله لم يرد به علم الالهى فقط بل اعم من العلم العقول المجردة و
النسبة لا ينافيه ثم قوله فان البداهة كالكسبية صفة وجودية وكما لا يتصفان الخ يفهم
منه ان كونهما وجودية مانعة عن اتصاف الحضورى والقديم بهما ولعله لو كانت مانعة
لكانت مانعة عن اتصاف الذهنى الظلى بهما اولا اقول انهما مثلان فى عدم الاتصاف بهما ثم وجودية
الكسبية ان كانت بمعنى الموجودية فى الخارج فغير مسلم لا فيها ولا فى البداهة الى
ان يبين وان كانت بمعنى ان لا يكون السلب جزء من مفهومه ففى الكسبية مسلم
وفى البداهة نقيضه حق فان البداهة عدم الحاجة الى النظر وقس اذا تخالفت
فى الكسبية والبداهة بان تكون احدهما باحد المعنيين وفى الاخر بالاخر قول المحشى
بل هو ادعاء لنفسه الا يخفى ان ثبوت النسبة الحكمية الثبوتية هو نفس النسبة التامة
الخبرية نعم المراد من النسبة فى كلامهم هذا هو التقييدية وفى كلام المتقدمين هو
التامة الخبرية ومتعلق التصديق امر واحد فيهما ولا تفاوت الا فى العبارة قول
المحشى اعلم ان ادعى الاختلاف بين الفريقين من وجوه وذكر فى بيانه وجهين
ولعل ثالثها هو سابقه بلا واسطة فاكتفى عن ذكره ههنا بذكره هناك فكان اللائق
فاعلم انه بالفاء التفريع قول المحشى حيث قالوا العلم الخ المنقول لا يدل على
ان امتيازهما بالمتعلق فقط لجواز امتيازهما بالذات ايض كما اذا ميزنا الانسان عن الفرس
وقلنا مثلا هذا الشبح ان كان كاتبا فانسان فلا ينافى امتياز الانسان عنه بالذات
ايض بل التمايز بحسب المتعلق واقع على مذهب المتقدمين ايض لكنه عاما وخاصا
لا مبائنا فتامل فانه ليس كليا عندهم قوله سواء لم يكن ادراكا ليس المراد ان فى
النسبة مركب ومقيد مع قيد فسلبه اما بحسب سلب القيد فقط او مع السلب
المقيد ايض واما احتمال سلب المقيد فقط مع بقاء القيد فبطلان المقيد اعم

الخبرية المضافة الى النسبة التقييدية الثبوتية فلا يكون كلامه موافقا لما ذهب اليه المتقدمون فقد برد احسن التدبير ١٢ اخوند شيخ

اخوند كلان

فبطلان الاعم يستلزم بطلان الاخص ان كان محتملا بحسب اللفظ والعبارة نعم اذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه لا فى المطلق كما فى الحيوان الناطق بل العموم ههنا فى متعلق الاذعان والمنفى اولا هو الاذعان الاخص والثانى هو النسبة التامة الاعم منه وجودا وعلما ثم بحسب اعتبار المقسم فى القسم عليحدة جنسا بخلاف العبارة المشهورة فان الادراك مقسم فيها وجنس له وسلبه بحسب القيد فقط كقولنا الحيوان ان كان حيوانا ناطقا فانسان والا ففرس اوبقر او غيرهما من الانواع ثم الاولى ان يدخل ادراك النسبة التقييدية فى غير ادراك النسبة المذكورة لان المراد من النسبة المذكورة هو التامة الخبرية عند المحققين نعم اذا اريد بقوله سواء لم يكن ادراكا للنسبة اصلا سلب ادراك النسبة بجميع افرادها لا سلب قسمى الادراك عنها ومقابله يكون ادراك شئ من افراد النسبة بالمعنى الاعم من التقييدية والتامة لا التامة فقط فيصح ادخال ادراك غير التقابل للاذعان فى اذعان النسبة وقس الحال اذا عمم السلب فى الادراك والنسبة فاعلم ان الاول والاخير من النسبتين يجب التوفيق بينهما فتامل يعنى ان المراد من النسبة فى قوله اذعان للنسبة هو النسبة التامة الخبرية كما هو عند القدماء اذ لا يثبتون سواها فالاخير ايض يكون كذلك فالتوفيق اما بالتعميم فى المقامين وان صح التخصيص فى احدهما والتأمل فى الوجوب فتامل قوله اصلا يحتمل ان يكون تعميما بالنسبة الى قسمى ادراك النسبة التامة وان يكون تعميما بالنسبة الى قسمى النسبة وافرادهما بل افراد النسبة الى كليهما معا فتامل قوله بان لا يقبل اه هذا اذا كان المراد من النسبة فى قوله اذعانا للنسبة مطلق النسبة واما اذا كان المراد هو النسبة التامة فهو داخل فى قوله والا فحكمه كما كان انه تصور قول المحشى بانه ذكر الضرورة بيان التكلف زعما منه ان التفسير بقوله اى الضرورى الضرورة فدفعه المحشى بانه تفسير قسم التصور والتصديق الا الضرورة وبيان له او بدل من التصور والتصديق المذكورين بدل الخاص عن العام بدل الاشتمال ثم قوله بان التصور احد قسما من الضرورة وجه عدم الحاجة ثم قوله لا انه اخذ قسما اه ترق باعتبار المدعى بانه لا يكون صحيحا فكيف يكون عدم الحاجة وعدم الحاجة ربما يتحقق فيما له صحة بلا حاجة او وجه لعدم الحاجة فان غير الصحيح مما لا يحتاج اليه هذا اذا كان هذا القول من كلام ذلك القائل وعلى تقدير كونه من كلام المحشى

ترق بوجه آخر **قوله** المحشي فتدبر لعل وجهه انه يلزم اشتراك المتغايرين نوعاً او جنساً في مرتبة بل وجه والكنه بتمام الذاتيات لان الاشتراك في بعض الذاتيات لا يكفي في كسب الآخر لاحتياج الى تحصيل ما به الامتياز ايضاً اقول في المقام مع قطع النظر عن ظ بعض عباراته ان الكسب يقتضي تقدم الوجه حين الشروع فيه والوجه ايضاً كسبي فيلزم تقدم وجه آخر في ذلك الحين وهكذا لكل وجه وجه فينسد فلا يمكن تحقق وجه ولا يكفي العلوم السابقة على التصديق للوجهية وكذا لا بد لكونه فعلاً اختيارياً من تصديق بفائدة ما وهكذا فتامل في تطبيق كلامه **قوله** على امتناع اكتساب آه هذا مشترك بين الطريقين للحاجة الى اثبات الاحتياج الى قسمي المنطق كما ان تقسيم العلم اولاً كان لهذا الغرض كالتقسيم الثاني كلا منهما الى الضروري والنظري **قوله** ثم لا بد من دعوى البداهة لا يخفى انه لو لم يدع بداهة ثبوت الاحتياج الى الفكر بل قيل انه نظري لكنه حق يلزم الاعتراف بعدم بداهة كل التصديقات من جهتين باعتبار مؤدى هذا الحكم واعتبار وصف نظريته فيكون نفسه فرداً للتصديق النظري وفي الاعتبار الاول غير لازم فرديته كما اذا كان بديهياً واما عدم بداهة كل التصورات فباعتبار المؤدى فقط فلا يلزم على المستدل دعوى بداهة هذا الحكم بل نظريته انفع كما ذكر من لزوم الاعتراف من وجهين في التصديق وان ضر في التصور في الجملة كما يضر في التصديق ايضاً باعتبار المؤدى فهي في التصديق ينفع من وجه ويضر من وجه لعل نظريته تجبر هذا النقصان بل يزيل بخروج مؤداه عن الخفاء فيه فيتحقق الدليلان غايته ان يكون في احدهما مقدمتي احد الدليلين خفاء النظرية المثبتة للمدعى وانما يكون الحاجة الى دعوى بداهة المقدمات في مرتبة في ابطال نظرية الكل فاعلم ان لنا ان نستدل في ابطال بداهة جميع التصديقات مختصراً بان القول بانا نحتاج الى نظر وفكر في بعض التصديقات اما بديهي او نظري وعلى اي حال يلزم نظرية بعض التصديقات ومن لطائفه ان نظريته يثبته وعدم قبوله يستلزم قبوله وسره كونه فرداً للتصديق في انكاره يكون مستلزماً لاثبات الحاجة فيه الذي هو حكمه **قوله** في العبية لا يخفى ان عدم بداهة الكل واحتياجه الكل لا ... احدهما

وبطلانه احتياجنا وهذا ليس عين عدم بداهة الكل واحتياجه كلا
اوبعضا والاستلزام لاينافى الاستدلال به عليه كما فى الكبريات الكلية المشتملة على النتائج وعلى
تقدير العينية وعدم اعتبار مغايرة المضاف اليه وادعاء عدم تأثيرها فى وحدة المضاف اليهما وجب
ان يقول يلزم المصادرة وان يكون التالى عين المقدم فى قولهم ليس الكل بديهيا والا لما احتجنا انهما
اشد ايرادا من الاستغناء به عنه ثم قوله فى الاخير وصية فى الفهم والنظم فانه لا يجد من غيرنا العلة وهذا
الايراد الاخير والا فالايرادات السابقة موجودة فى الشروح والحواشى التفتازانية والشريفية وقد عرفت
حاله والحق ان يقال حاصل المذكور فى الحاشية الشمسية ان المدعى موقوف على امتناع اكتساب التصديق
من التصور والتصور من التصديق بان الدليل مبنى على امتناع الاكتسابين حيث اورد هذا فى جواب
من اوردها بانه يجوز ان يكون كل التصورات نظريا ويكتسب من التصديق البديهى كلا او بعضا
وكذا يجوز ان يكون كل التصديقات نظريا ويكتسب من التصور البديهى كلا او بعضا فاجاب بان
الدليل مبنى على امتناع الاكتسابين وحاصل كلام الشارح ايراد عليه قدس سره من وجهين احدهما ان نظرية
التصور بطل وان لم يمتنع اكتسابه من التصديق وثانيهما انه يجب بيان وجه الامتناع ولا يكفى القول
بانه مبنى على امتناعه حيث قال الشارح بهذا فى وجه تضعيف الاستدلال والسيد قدس سره فى
جواب منع الدليل وتضعيفه تقوية واتمام الدليل لكنه يوافق بما ذكره فى الحاشية **قوله** المشهور
تعريف الضرورى ليس المراد ان المصنف عدل عنه فلا يرد عليه ما يرد عليه اذ الفرق بينهما مثل الفرق
بين مفهوم الكاتب وشىء له الكتابة فالمحتاج الى التعريف فيهما فى الحقيقة هو الكتابة بل مقابلة
المشهور وهو ما سيجىء من تعريفهما بما يحتاج وما لا يحتاج فى تحصيله الى نظر وفكر ويرجع الى الفرق
من التوقف والاحتياج وسيجىء ما فيه ايضا مع ما فيه **قوله** فى الحاشية فتامل لعله اشارة الى
انه لا حاجة فى دفع المنافات الى ذلك لان فى الاول منع مقدمة على تقدير تسليم مقدمة اخرى
وفى الثانى منع المقدمة المسلمة اولا على تقدير تسليم المقدمة الممنوعة اولى **قول** المحشى لان
التوقف والاحتياج ولعل الفرق من جهة ان الاحتياج فى التحصيل يستلزم رعاية جانب المحصل
بخلاف توقف ذات التصور والتصديق فانه لم يلاحظ فيه جانب المحصل ظاهرا بل لعل وجه التامل
ان المراد من النظرى اما احتياج كل شخص فى كل وقت او كل شخص فى بعض الاوقات او بعض
الاشخاص فى كل وقت او فى بعض الاوقات فالاحتمالات اربعة وكذا البديهى فيحصل ستة عشر
احتمالات لكن التقابل يقتضى ان يكون هذا رفع ما اعتبر فيه فيبقى اربعة احتمالات فعلى الاول لا يوجد النظرى فرد على الثانى
لا يمكننا الحكم بنظرية الشىء وانالثالث كالاول لامكان قوة القدسية فى كل شخص وقس الباقى والاحسن فى وجه ان يقال لما كان
الحال بالكسب مغايرا بالشخص للحاصل بالحدس فلا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات لان المدار على طريق الحصول

لا المدرك ولا المدرك **قوله** كما في معاني الحروف آه لا يخفى ان معاني الحروف كمعاني الاسماء والافعال لها صورة ذهنية هي تصوراتها ونفس المعاني معلومات تلك الصور والالية بين معاني الاسماء والافعال انما هي لمعاني الحروف في التصورات وتصوراتها فيما بين تصوراتهما والفاظهما فيما بين الفاظهما كما في الرابطة لفظا ومعنى وكونها آلة لملاحظة غيرها ان معناها ليس مقصودا بالذات كالمحكوم عليه وبه لا انه ليس ملحوظا ومقصودا بالذات بالنظر الى نفس تصوره كيف لا والمقصود بالافادة في القضايا الخارجية والذهنية هو بيان حال الطرفين في نفس الامر محمولا او ظرفا زمانيا او مكانيا او غيرهما ابتدائيا او انتهائيا او نحوهما وعدم مقصودية معانيهما بالقياس الى المحكوم عليه اصل القياس الى المحكوم به والمقصود معرفة حاله ولا يضر في ملحوظية المحكوم به بالنسبة الى تصوره **قول** المحشي وقد يجعل الحدس ايضا آه وهذا التقابل بالنسبة الى مجموع الحركتين هو تقابل عدم الاجتماع فقط لجواز ارتفاعهما معا بان ينتفي مجموع الحركتين بانتفاء الحركة الاولى في ينتفي الحدس بوجود الحركة الثانية وبالنسبة الى الحركة الثانيه وترتيبها تقابل العدم والملكة او التضاد وبالنسبة الى الحركة الاولى التي هي جزء من مجموع الحركتين والفكر على الخلاف لا تقابل بينهما لجواز اجتماعهما وارتفاعهما وكذا بين الحركة الاولى والثانية لا تقابل وتقابل الصاعدة والهابطة تقابل مشهوري والهبوط والصعود متقابلان حقيقيان وصدق القول بانه يشبه تقابل الصاعدة والهابطة بلفظ التشبيه لعله لانه لم يوجد الهبوط والصعود

اخوند كلان

لانه هو الحركة ولا حركة في الحدس او لان الصعود والهبوط في مسافة واحدة معينة متقابلان كالابوة
والبنوة والسواد والبياض قال قدس سره والتحقيق ان الحدس بحسب
المفهوم تقابل الفكر باى معنى كان اذ قد اعتبر في مفهومه الحركة
وفي الحدس عدمها واما بحسب الوجود بالنسبة الى شئ معين فلا يجامع
مجموع الحركتين وتجامع المعنى الاول والثالث **قوله** فلا بد من قرينة الى اخره يبقى الكلام
في ان القرينة ايض عام بحسب المفهوم فيحتاج الى قرينة اخرى وهكذا فيتسلسل ولا توجد
قرينة اخص من فصل الشئ وخاصته وليس القرينة مما لا يعتبر في مفهوم الشئ
لان المقصود اثبات التركيب في كل تعريف والحكم بانه لا يوجد تعريف بالمفرد اصلا
قول المحشى فلا يكون الحد التام حدا فيه انه لما كان هذا مشتركا بين جميع اقسام
التعريفات يجوز ان يكون التسمية لا باعتبار دخول هذا بل يكون المسمى ما هو خارج
عنه فان امتياز التعريفات بعضها عن بعض انما هو بما سوى هذا ولا تغفل عما يلحق
هذا ايض من وجه ضعف الاجوبة الاخيرة على ان اكثرية كون الوجه عرضا لا ينافى
تحقق الحد غايته انه يكون قليلا وهذا لا يضر بل واقع لان الذات لكل شئ واحد
والذاتى بحسبه والعرض والعرضى كثير **قول** المحشى ولما التمثيلات لتصحيح التمثيلات
تفصيل من جانب المورد والا فيكفيه مثال واحد مثل الثبوت في تعريف الوجود لمادة
النقض فان قيل على هذا يكون سابقه ايض تفصيلا قلنا نعم لكن له وجه هو جواب تسليمى
وبعد لا وجه لهذا اصلا لانه عين سابقه فهو بالنظر الى سابقه بلا واسطة مستدرك
وبالنظر الى سابق سابقه تفصيل ففيه اشارة الى حال سابقه انه ايض تفصيل بعينها
في حال التصحيح واستدراك بالنسبة الى سابقين **قول** المحشى فيكون المجموع اعم فيه نظر لان
الطائر الولود في تعريف الخفاش كل جزء منه من الطائر والولود اعم
منه والمجموع مساوله فان قيل هذا ايض تعريف فهذا ايض عام بحسبه
قلنا مرادنا ان الاعمية بحسب نفس الامر في كل واحد من الجزئين
لما لم يستلزم الاعمية فيه كذلك فليجز ان يكون الاعمية بحسب المفهوم
ايض كذلك فان قيل المنع وظيفة صاحب التعريف لا المورد قلنا
المجوز للتعريف بالمفرد هو معرف بالحقيقة ايض فان اعتبر تقدم انهم

اخوند کلان

من تجويز التعريف بالمفرد والتزام التعريف بالمركب فيطلب للعدول وجها ووظيفة السابق المنع بل كل منهما ان ادعى صحة تعريفه بدون القدح في تعريف الاخر فوظيفته المنع وان ادعى القدح في تعريف الاخر فيجب له اثبات مادة نقض والتحقيق ان القول بجواز مساواة مجموع الاعمين عن شئ بحسب المفهوم له بحسبه من القائل بترتيب امور معلومة في تعريف النظر وهو المعرف اوكان البحث بجواز التعريف بالمفرد على تعريفه اولا ثم على جوابه بمثال الطائر الولود كان من جانبه ثم الايراد عليه بانه ايضا اعم مفهوما يراد على المعرف والجواب بجواز المساواة في مجموع الاعمين يكون من قبله له فلا يتخلف الوظائف **قوله** المحشى فلا يكون ا ه وفيه مثل ما مر في وجه ضعف الجواب الاول لجواز ان يكون الاصطلاح فيما سوى القرينة والمدار عليه في الحدية والرسمية **قوله** فلذا لاعدل المص ا ه لا يخفى ان العدول من الترتيب في التعريف واخذ الملاحظة وتعميم في دخول التعريف بالمفرد في حد النظر لكن يضر في التعريف بالمركب لان النظر على ما قرره من مذهب المتأخرين هو ترتيب الامور المعلومة وكان النقصان فيه باعتبار انه لم يكن شاملا على التعريف بالمفرد وملاحظة المعقول للتأدى وان كان شاملا بملاحظة المفرد والمركب لكن الملاحظة ليس نفس الترتيب في المركب ولا فرده فردها وان كان كل منهما صفة لواحد كالكتابة والضحك ففي تعريفه عدول عما ذهب اليه المتأخرون من جهتين من جهة الشمول على المفرد كما هو المقصود ومن جهة اعتبار الملاحظة بدل الترتيب في المركب فالاول لا يكون وجها للثاني لانه مذهب والتعريف تابع للمذهب **قوله** المحشى سنوح المبادى المرتبة دفعة كونها دفعة مع ترتيبها اما بمعنى سلب نفس الترتيب وفعله عن صاحب الحدس وان كان حصوله بالترتيب عنده ايضا او بمنزلة انه لا ترتيب عنده كما انه لا يفعل الترتيب والترتيب انما هو عند غيره كما يقول القائلون بعدم الكلام اللفظي له تعالى ان الترتيب عندنا فقط وعنده تعالى نسبة الاول والاوسط والاخر على السواء يحصل جميعا معا لا متعاقبا عنده لا يشغله شأن عن شان ومثاله ان الشئ العظيم كالعسكر اذا دخل من باب وخرج منه يتعاقب حين الدخول والخروج لضيق الباب والمحو واذا خرج من المضيق ينبسط فالترتيب عندنا لاحتياجنا الى الالة وقصورنا لتناقص صاحب الحدس ليس له حاجة مثلنا لكن الحاصل منه تابد من صنع العالم يكون خارجا ثم الحدس كان قسما من النظر او واسطة فتأمل **قوله** قد يقع ا ه لعلك تقول لثابت المذكور فيما سبق على تمام الدليل ان النقض من كل من التصور والتصديق بديهي والاخر نظري فيجوز ان يكون كل معلوم بديهيا وكل مجهول نظريا فان قيل مرادنا من قولنا وليس الكل من كل منهما بديهيا ولا نظريا ان المعلوم منهما ليس بديهيا ولا نظريا فلك ان تقول لا يتم ابطال بديهة الكل لعدم صحة استثناء نقيض التالي بقولنا لكنه قد جهلنا لان الكلام في المفهوم نعم اذا قيل المراد من التالي لما جهلنا لا حد منافي وقت يصح استثناء نقيض التالي لكن الجهل في وقت لا يستلزم الاحتياج الى نظر لان البديهي قد يحتاج الى استعمال الالة ونحوها

ان تم الدليل تم وان لم يتم لم يتم فاسعنى لا يتم التقريب **قول المحشي** ولعل الجواب

آه لا يخفى ان الكلام ههنا بعد ما يحقق ان النظرى هل يحتاج الى النظر بمعنى

لولاه لامتنع ام يجوز ان يحصل بطريق اخر كالحدس وتجويزه لكل مدرك

ومدرك معلوم وعالم والجواب عنه كما مر فى تعريف النظرى فبعد ما يقرر ان

النظر يحتاج فالكلام ههنا فى ان خطأ النظريات الجزئية المستعملة فى العلوم

وصوابها ايضا نظرية هل يحتاج فى معرفتها الى المنطق الذى هو قوانين كلية

او يجوز ان يحصل لنا بطريق فكرية جزئية ولا يحتاج الى طرق كلية كما فى

المنطق فالنزاع ههنا من كلية الفكر وجزئيته والقدح بعدم الحاجة الى

الفكر يكون اعادة للبحث السابق مع انه مجاب بجواب صحيح بعد الجواب

الذى ذكره ههنا فالحق فى جوابه ان يق هذا النظر ههنا ليس فى هل الفكر قد

والكلام ههنا بعد واما عدم صحة الجواب المذكور فيمكن ان يقول مواد

آه فانه ان اراد ولا صحيح اخر فيكون حاصله ايراد سوال وجواب سابقين

قول المحشي هذا بالنظر الى الفرق بين محمول العلم آه هذا انما يصح اذا اريد

من الرجوع اعم من ان يكون مغايرا راجعا الى محمول العلم او نفس محموله

والا فيخرج البحث عن نفس محمول العلم فيصح الحكم بالرجوع على تقدير التفصيل

ايض غايته ان تحقق فى ضمن ما هو نفس محمول العلم دائما فلا يصح قوله اما بالنظر

الى التفصيل فغير متضح نعم اذا قيل غير متضح بمعنى غير محتاج اليه لصح لان البحث

عن احوال نوع الموضوع مثلا معتبر فى نفسه كالبحث عن احوال نفس الموضوع

فلا حاجة الى اعتبار الرجوع اليها وان لم يكن من احوال نفس الموضوع ثم نقل الكلام

عن الفرق بين ايراد من البحث يرجع اليها او يراد به معناه ففى الاول يكون

الاعراض الخاصة منظورا فيها فى البحث لكونها راجعة وفى الثانى لا ينظر

اخوند کلان

او دو يؤيد هذا الاحتمال قوله اذا صح هذا التكلف قول المحشي فيلزم عدم صحة الحمر في هذا النقل الثاني
وهذا النقل الثاني فان السابق يفهم منه ان البحث منحصر في الاعراض الذاتية لموضوع العلم وهذا الاخير
يفهم منه العموم ولو حمل الاول على ما حمله الاستاذ فلا يظهر الخلل الا اذا التكلف وقيل مراده من الامر اول كلام
اخر في هذا النقل الثاني فان الابواب من العلم لكن اذا صح هذا التكلف والتزام الخلل بين اوله واخره
في خلل هذا النقل اما باعتبار الجزء الاول والثاني على ما حمله الاستاذ بل هذا الخلل يستلزم خلل
هذا الكلام للكلام السابق اى معنى حمل الاول على معنى الاول احد اى حال ما ذكره الاستاذ او ما
ذكره الاستاذ في المحشي قوله او نوعه يحتمل الرفع والجر عطفا على عرضي على الضمير المضاف اليه في عرضه
بلا دعاء المصنف فيوافق لما نقل من المطارحات لما قال او عرضا ذاتيا لانواع موضوع العلم و
الاتحاد في المال محتمل ففي الاحتمال الاول نوعية العرض الذاتي يكون مقررا واما كونه
عرضا ذاتيا لنوع موضوع العلم فغير معلوم بل يكون مسكوتا عنه وعلى الثاني يكون كونه عرضا
ذاتيا لنوع موضوع العلم مسلما مقررا واما كونه نوعا من العرض الذاتي لموضوع
العلم فمسكوت عنه فان كان كل ما هو عرض ذاتي لنوع موضوع العلم نوعا من العرض
الذاتي لموضوع العلم وكل نوع من العرض الذاتي لموضوع العلم عرضا ذاتيا لنوع موضوع
العلم يكون مآل الاحتمالين متحدا وان تغاير مفهوما والا فيختلف المآل اما اختلافا كثيرا كما
في بطلان الكليتين معا او قليلا كما في بطلان احدهما فقط ايتهما كانت في الشرطية لان نوع العرض
الذاتي لموضوع العلم يجوز ان يشترك بين نوع موضوع العلم مثلا فلا يكون عرضا ذاتيا
لنوع منه مع انه نوع من العرض الذاتي له فيبحث عنه على الاحتمال الاول دون الثاني وكذا
يجوز ان يكون عرضا ذاتيا لنوع موضوع العلم غير داخل تحت عرض ذاتي لموضوع العلم او يكون
داخلا ولكن ليس نوعا منه فيبحث عنها على الاحتمال الثاني دون الاول ففي بطلان الكليتين
معا التحقق مادة الاختلاف كثيرا وعليه فقس قليلا والتوضيح بالمثالين المذكورين فتامل
قول المحشي النوع من موضوع العلم او ليس مثلا قيل هذا العرض الذاتي بان يكون العرض الذاتي عرضا

اخوند كلان

عن هذا المتوسط لعدم شموله اصلا اليلزم خروج الاجمية عن الاشمل فيثبت ترك المتوسط فالاولى ما ذكره الشيخ اذ الشامل لا على الاطلاق ومختص لا على الاطلاق فانهما اسما المتوسط باعتبار الطرفين لا الشامل على الاطلاق كما ذكره المحشي ولكن في خفاء هذا التوجيه خفاء فحمل كلام الشيخ على هذا بعيد نعم هو توجيه حسن في نفسه في كلام الشيخ بخلاف التوجيه الاول فان الارادة من المختص المذكور في هذا الكلام الشامل على الاطلاق يعني انه مختص بكونه عرضا ذاتيا خطأ اذ ذكر في المقام مكررا بعض المختص بالانواع مقابلا للشامل فتامل بعد فانه كان الاولى بل الواجب ان يذكر الشيخ في السلك الاسم الخاص المخرج عنه مثل الابيض شاملا على الاطلاق او ليس مختصا لا على الاطلاق لا الاسم المشترك مثل الابيض عرضا ذاتيا فتامل قول المحشي صريح في خلاف اول الكلام وانه كان ظاهرا في الخلاف كما ذكر لكن لا يحتمل الكلام من كون الزوجية نفي الفردية من العوارض الذاتية صريح في الوفاق لكن في كون امثال الزوجية مما يعرض نوعا معينا قيل بخلافه ثم المساواة عام اذ الكم تعين في الطول وكذا الحركة والسكون اذا لم يتعين انواعا سيما بالاطلاق ثم بعد الحكم بان هذا صريح في خلاف ما قال الاستاذ يفيد ان لا انه غير واضحة على ما ذكره الشامل فتامل ثم فتامل فان الغرض اللاحق ههنا بالحقيقة هو القسمة لا يخفى ان هذا خلاف ما قرروا من ان مسائل العلوم يكون قضايا متعارفة طبيعية فان قيل يعلم القسمة ان بعض الاقسام كذا وبعضها كذا فيعرف احوال الاقسام المتعارفة قلنا فيجب ان يكون المقصود الاصلي في المباحث هو اثبات هذه الاحوال لبعض الموضوعات فيجب ان يكون المنظور فيه الاعراض الذاتية لها لا لطبائع العام من حيث هي وقولهم حقيقة القسمة انما هي في تقسيم الكل الى الاجزاء لا في تقسيم الكلي الى الجزئيات انما هو بحسب مناسبة لفظ القسمة ولذا قد تعارف القسمة الجزئية والتجزية في الاول لا ينافي كون المقسم لا صلح هو التام على تقدير ان لا يكون سندا في مقابلة كلام الشيخ وعلى تقدير يكون الموضوع شخصا واحدا في جميع العلوم الحكمية فهو جميع افراد موضوع كل علم مثلا مجموع الموجودات في الحكمة ومجموع افراد الكلمة في النحو مخصوص موجود موجود كلمة كلمة قول المحشي جواب اخر عن السؤال الاول لعله وجه ان السؤال الثاني كان حاصله منع حمل كلام الشيخ المنقول في جواب السؤال الاول يعني اخر مستندا بنقل كلام اخر منه فالمجيب عنه اما بان يقول معنى الكلام الاول هو ما ذكرنا لا ما اوله واما بان يقول ما اورد ثم في المستند لا يدل على ما ذكرت بل يدل على ما ذكرنا كما هو المذكور قبل بلا واسطة وفي هذا ليس شيء من الامرين فتامل فان ايراده

اخوند کلان

قد تم الكتاب بعون الملك الوهاب في ١٣٠٧ھ في شهر ربيع الثاني بسر حاجي صديق خواجه تجندي

مهتمم الكتاب اخوند شيخ بخاري ١٣٠٧